المحور الثامن

رؤى مستقبلية

٢٢ ـ مشروعات الإصلاح والديموقراطية فى الوطن العربى

أ. د. محمد السيد سعيد

٢٣ ـ الإصلاح السياسى والديموقراطى فى المنطقة العربية.....أ. معن بشور

٢٤ ـ مستقبل الثقافة السياسية بين مفاهيم السلام والتعايش والمقاومة

أ. السيد ياسين

٢٥ ـ مستقبل التوازن الإستراتيجى بين إسرائيل والعرب

د. محمد قدرى سعيد

٢٦ ـ الأمن القومى العربى: مراجعة حتمية .....د. عبد المنعم المشاط

• التعقيب ..... د. على الدين هلال

٢٢ ـ مشروعات الإصلاح والديموقراطية في الوطن العربي(*)

أ.د. محمد السيد سعيد(**)

فى البداية أود أن أطرح سؤالاً وهو: لماذا الإصلاح فى الوطن العربى؟ نعلم جيداً أن النظام العربى يعانى من ضعف شديد، سواء فى مصر، أو فى الدول العربية؛ فالكيان العربى أصبح دوره مهمشًا فى المجتمع الدولى. فقد الرجل العربى كرامته ـ والمصرى تحديداً ـ فى هذه السنوات الأخيرة، وأصبح المحللون يصفون مصر بالرجل المريض فى النظام العربى، تشبيهًا بالدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأول، وضعفها أمام الغرب الأوروبى.

فمن الناحية الاقتصادية ضعف الاقتصاد المصرى مقارنة بالاقتصاد العربى، ومن الناحية الإنسانية استمر مسلسل الاعتقالات وإهانة كرامة الإنسان المصرى، ومن الناحية الأخرى انهارت البنية التحتية لمصر، وللأسف الشديد الأنظمة العربية رغم افتقادها إلى نقطة الفكر السياسى والمنهجية، إلا أنها مستمرة، وتقوم بإضافة وجوه شابة للحفاظ على استمرارية النظام القائم، والأنظمة العربية أصبحت اليوم تسيطر على القضاء والصحافة والأجهزة الأمنية، وأصبحت قوية جداً فى مواجهة القوى الإصلاحية القليلة العدد، وللأسف الشديد أن من يريدون الإصلاح هم قلة فى المجتمع، ومن هنا لا يأتى الإصلاح؛ حيث يشعر الأفراد باليأس مع تأخر الإصلاح، وهذا الوضع من الممكن أن يؤدى إلى الانهيار؛ مثل انهيار الاتحاد السوفيتى، وانهيار الدولة العثمانية؛ فالديموقراطية لا بد أن تكون موجودة فى القبائل وفى الشعوب والمدن، وأيضًا حقوق الإنسان لا بد أن يتوفر لها الاحترام.

(*) نص مفرَّغ.

(**) نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

والباحث يجب أن يراعى أن الإصلاح السياسى لا بد أن يؤدى إلى إصلاح اقتصادى، وأيضًا يؤدى الإصلاح الاقتصادى إلى إصلاح سياسى.

لكن النتيجة التى يخلص إليها علم السياسة هى كالتالى: فى العلاقة بين الديموقراطية والإصلاح الاقتصادى ليس بالضرورة أن يؤدى الإصلاح الاقتصادى إلى الديموقراطية ولا يضمنها؛ فالعلاقة بينهما تكون على شكل حرف «L»؛ فالنمو الاقتصادى عندما ينمو ويزدهر من الممكن أن يؤدى إلى تكوين بعض مظاهر الديموقراطية؛ وذلك عن طريق الثورات، وهذه بداية الانتقال إلى بعض الديموقراطية الظاهرية.

وعلى الجانب الآخر أيضًا لا تؤدى الديموقراطية بالضرورة إلى الإصلاح الاقتصادى؛ فقد أكدت معظم الدراسات أنه لو أن هناك عملية سياسية من الأفضل أن تتم بالإصلاح الاقتصادى أولاً، ثم بعد ذلك تنتقل إلى الإصلاح السياسى، والدراسات تؤكد على أن الإصلاح الاقتصادى يتم عن طريق استقلال الجهاز المعرفى، واستقلال الجهاز الإدارى، واستقلال الجهاز القضائى. . أما فى النظام السياسى؛ فإن الإصلاح يتم عن طريق حد أدنى من الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وحد أدنى من الشفافية.

هناك أدبيات ودراسات تؤكد على وجود علاقات منهجية بين الإصلاح السياسى والإصلاح الاقتصادى، وتؤكد أن الإصلاح الجزئى سواء كان اقتصاديًا أو سياسيًا لا يؤدى إلى التنمية والرخاء؛ بل يؤدى إلى الركود والبطء والانهيار، ويكون الإصلاح على شكل حرف «G»، ويضرب ذلك التجربة الديموقراطية لو حدثت، كما يعطل الإصلاح الاقتصادى من ناحية أخرى.

وإذا تحدثنا عن سيناريو الإصلاح فى العالم العربى؛ نجد أنه ينتج من مقولتين رئيستين:

١ ـ هل الإصلاح يأتى من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى؟

٢ ـ شمولية الإصلاح وانسجامه الداخلى (برنامج الإصلاح).

وعندما نمزج بين هذين المؤشرين السابقين يمكننا التمييز بين أربع إستراتيجيات إصلاحية مهمة:

* إصلاح منسجم من أعلى؛ وهذا لم يحدث فى المنطقة العربية سواء كان إصلاحًا اقتصاديًا أو سياسيًا.

* إصلاح اقتصادى أو سياسى جزئى وعشوائى من أعلى؛ كإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر فى السبعينيات فى عهد السادات، وهذا الإصلاح العشوائى يقود إلى ركود اقتصادى وسياسى طويل الأمد. . . هناك أيضًا «رأسمالية المحاسيب»؛ وهى أن تعطى الدولة مميزات خاصة لبعض رجال الأعمال ويكونون بعيداً عن قانون السوق، ويتم تفصيل قوانين خاصة بهم فى إطار ما يسمى بترزية القوانين؛ وهو اصطلاح علمى، وهذا النمط من رأسمالية المحاسيب هو سبب كارثتنا الحالية.

* إصلاح يأتى من أسفل؛ وهى إستراتيجية تضمن النتائج، وقد تنتقل من نظام شمولى إلى نظام شمولى مضاد أو أكثر شمولية، وقد تؤدى فى حالات معينة إلى صراع وانفجار وانهيار وتحلل؛ وهو تخويف موجود فى النظام العربى، وهذا حقيقى.

* إصلاح منسجم من أسفل، يأخذ صورة حوار صبور وكتلة إصلاح لديها فكر منسجم، ويصل إلى السلطة وتكوين مجتمع مدنى يعزل الدولة ويعزل سلطتها، وهذه الكتلة الإصلاحية تعرف ما تريد من إصلاحات فى التشريعات وغيرها؛ مثل ما حدث فى بولندا، وهذا قد يصل إلى السلطة بشرط ألا يتمزق بعد ذلك، ويقود إلى إصلاحات مدمرة.

ونحن نتمنى أن يكون الإصلاح من أعلى وسلميا وشاملا ومنسجما، وألا يكون مرتبطًا بمصالح معينة؛ مثل الوصول إلى السلطة؛ وإنما فى ظل انعدام وجود إصلاح ستصل الدولة إلى الانهيار مثل ما حدث فى الاتحاد السوفيتى أو فى الدولة العثمانية؛ لأن الدولة فى هذه الحالة تكون قد فسدت، وحتى البحث عن دليل فى هذه الحالة سيكون أمرًا صعبًا للغاية.

فلا بد من استمرار الحوار الصبور والإصلاح المنسجم حتى يمكن الضغط على النظام لبسط قدر من الإصلاح، سواء كان على المستوى السياسى أو الاقتصادى، وأفضل نمط للإصلاح هو سياسات الإصلاح من أعلى، وفى حالة فشل ذلك ستكون الثورة حتمية، وسواء كنا معها أو ضدها يجب أن نتعاون معها لأنها ستأتى بشكل جديد للأجيال المقبلة.

والاستنتاج من كل ما سبق أنه لا بد من استمرار الضغوط على النظام مع الحوار الممتد حتى يحدث الإصلاح، والثورة ستكون على نظام إمبراطورى فاسد مضر للمجتمع وضعيف، وإن لم يحدث ذلك على عهدنا سيحدث على عهد أولادنا، وأنا متفائل بأن إرادة الله فوق كل اعتبار.

٢٣ ـ الإصلاح السياسى والديموقراطى فى المنطقة العربية(*)

أ. معن بشور(**)

أود أن أشكر د. عبد المنعم المشاط مدير مركز البحوث السياسية على استضافتى فى هذا المؤتمر الهام. وأشكركم على اختيار موضوع الحرب الإسرائيلية على لبنان للحديث عنه فى هذا المؤتمر؛ لأنه حديث الساعة؛ ولأنه يتعلق حاليًا بما يجرى على الساحة اللبنانية من حيث الصراعات الطائفية؛ حيث كنت على اتصال منذ فترة قريبة مع رئيس الوزراء اللبنانى السنيورة، وتحدثت معه عن أسباب رفضه للمبادرة المصرية / السعودية كسبيل لخروج الشعب اللبنانى من أزمته الراهنة، ومحاولة تشكيل وحدة جديدة وطنية تستوعب جميع الأطراف.

أولاً: أثر الحرب على المنطقة

أما بالنسبة لآثار الحرب الإسرائيلية / اللبنانية على الشرق الأوسط؛ فلها عدة آثار من بينها أن هذه الحرب أدت إلى تطويق لبنان، فبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ إلا أن هناك المزيد من الاختراقات الإسرائيلية للأجواء اللبنانية، بالإضافة إلى ذلك هناك مناطق تم احتلالها فى هذه الحرب لا تزال إسرائيل تسيطر عليها، مع قيامها بإلقاء قنابل عنقودية داخل الأراضى اللبنانية.

هناك تباين واختلاف فى البيئة السياسية للوطن العربى؛ من تعدد للمذاهب الدينية والصراعات الطائفية؛ حيث داخل لبنان هناك صراع بين حكومة السنيورة وحزب الله

(*) نص مفرَّغ.

(**) الأمين العام السابق للمؤتمر القومى العربى.

الممثل للمعارضة، والمعارضة لا تقتصر على حزب الله فقط، فهناك حركة أمل، وحركات المعارضة هذه التى تلقى تأييداً كبيراً فى لبنان.

الإصلاح السياسى لا يتم إلا عن طريق النظام السياسى نفسه؛ فالأنظمة العربية عليها ضغوط خارجية هى التى تدفعها إلى طريق الإصلاح السياسى، فإرضاء القوى الدولية أهم عند الحكام العرب من إرضاء شعوبهم.

ثانيا: دور الإدارة الأمريكية

يضاف إلى ذلك أيضًا مدى تأثير هذه الحرب على المستوى الدولى والإقليمى.. حيث نجد أن حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ما كان سيحدث لو كانت السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط سياسة متزنة وغير منحازة انحيازاً سافراً إلى إسرائيل؛ فهؤلاء الشباب الذين نفذوا العملية يوم الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فعلوا ذلك نتيجة الظلم الأمريكى فى المنطقة، أضف إلى ذلك أنها جاءت بعد عام واحد من انتفاضة الأقصى، وكل ذلك دفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير سياستها فى المنطقة عن طريق أمرين:

الأول: كسر التحجر والجهل فى المنطقة العربية.

الثانى: القضاء على الإرهاب.

إنها الأيديولوجية الأمريكية التى تقوم بتطبيق ما تسميه الديموقراطية؛ وذلك عن طريق تطبيق الرأسمالية الأمريكية فى بلدان العالم العربى، والمطالبة بالإصلاح السياسى للأنظمة العربية؛ فالدول التى تتحالف مع الولايات المتحدة عليها تطبيق الإصلاح السياسى، أما الدول المارقة (وهى من وجهة نظر الإدارة الأمريكية سوريا وإيران)؛ فإن لم تطلها الحرب اليوم ستطولها غداً.

فالذى يحدث فى لبنان من صراعات حقيقية ليس السبب فيه هو حزب الله؛ إنما السبب الرئيس فيه هو الإدارة الأمريكية، التى تقف بأعلى صوتها لتنادى بشرق أوسط جديد؛ فكونداليزا رايس تقف فى بدء الحرب الإسرائيلية / اللبنانية تنادى بشرق أوسط جديد، وتعلن عن بدء مخاضه، وعندما فشلت الإدارة الأمريكية فى مخططها وهدفها من هذه الحرب طوت جانب الإصلاح السياسى فى المنطقة، وأعلنت جانب الحرب على الإرهاب؛ فبعد فشل الإدارة الأمريكية فى حربها فى العراق وفى أفغانستان، والصمود

الرائع من جانب الشعب الفلسطينى فى مواجهة إسرائيل، والصمود من الجانب اللبنانى فى مواجهة إسرائيل؛ فشل المخطط الأمريكى الداعى إلى الإصلاح.. فأين الإصلاح؟

وتعلن الإدارة الأمريكية أن هناك التقاء مصالح بينها وبين ما يسمى بالنظم المعتدلة؛ وهى مصر والأردن والسعودية.. أين تلاقى المصالح؟ وأى مصالح بين دولة كبرى وكيانات وأنظمة سياسية؛ فقد فشل المخطط الأمريكى، والدليل على ذلك الاستقالات المتتابعة فى الإدارة الأمريكية؛ حيث استقال جون بولتون من الأمم المتحدة، وخسر رامسفيلد الحرب فى العراق، وانهارت الديموقراطية الأمريكية فى المنطقة.

فأى ديموقراطية هذه التى أتت بها الإدارة الأمريكية مدعومة بدباباتها إلى المنطقة.. نحن من الممكن أن يكون لدينا ديموقراطية فى القضاء والشرطة وفى كل الأنظمة السياسية، دون الحاجة إلى المساعدة الأمريكية؛ فالمظاهرات التى تحدث فى لبنان اليوم هى دليل على رغبة الشعوب فى الإصلاح السياسى، ووسيلة ضغط على الأنظمة السياسية للبدء فى الإصلاح السياسى والاقتصادى، ونأمل أن تؤثر هذه المظاهرات على الأنظمة العربية، وتدفعها إلى الإصلاح السياسى بدلاً من الضغوط الخارجية، وأن تستجيب الأنظمة لمطالب الشعوب.

ثالثاً: أثر الحرب على حركة الشعوب

قد أثبتت الحرب أن هناك مجموعة من الأفراد أو الشباب؛ وهى مجموعة صغيرة استطاعت هزيمة القوات الإسرائيلية، أو بمعنى آخر استطاع حزب الله هزيمة دولة فوق القانون، وأزالت هذه المجموعة الرهبة من وجود إسرائيل.

ومن هنا أثرت هذه الحرب على مفهوم الوحدة بين الشعوب؛ فحينما التف الشعب العربى حول المقاومة أثبتت الحرب وحدة الأمة العربية والإسلامية على اختلاف مذاهبها وطوائفها.

وهناك عوامل عديدة للتطور فى المنطقة العربية:

١ ـ المقاومة العراقية والتأكيد على أهميتها الفعالة.

٢ ـ تطوير الثقافات فى المنطقة العربية، سواء كانت ثقافة سياسية أو غيرها، وتعزيز ثقافة المقاومة.

٣ ـ التطوير والتغيير وفقًا للمتطلبات الموجودة، وليس تغيير مبادئنا وفقًا للمتغيرات الخارجية.

٤ ـ رفض الازدواجية.

٥ ـ تعزيز ثقافة العروبة المستمدة من روح الإسلام الذى هو وعاء حضارى لكل أبناء الأمة، مسلمين عربًا وغير عرب، ويجب من خلاله أن نتجاوز كل شىء.

٦ ـ تعزيز ثقافة المصالحة الوطنية وقبول الآخر.

٧ ـ تعزيز ثقافة الديموقراطية بما أنها ثقافة المشاركة فى بناء المجتمع؛ فالتطور الديموقراطى قادر على بناء المواطنة.

٨ ـ تعزيز ثقافة مواكبة العصر، وتطوير الخطاب الإسلامى بما يتلاءم مع الخطاب الآخر؛ فالشيعة والسنة لا بد أن يقاتلوا ضد الاحتلال.

وأخيرًا هناك ثلاثة تطورات ديموقراطية هامة فى بلادنا العربية، شهدناها فى الآونة الأخيرة عقب الحرب:

ـ الانتخابات فى البحرين.

ـ ما جرى فى موريتانيا.

ـ الانتخابات الرئاسية فى اليمن، رغم ما جرى ما فيها، إلا أنها كانت ممارسة ديموقراطية يعتد بها.

* * *

٢٤ ـ مستقبل الثقافة السياسية بين مفاهيم السلام والتعايش والمقاومة(*)

أ. السيد ياسين(**)

مقدمة

الثقافة السياسية السائدة فى مجتمع ما صراحة أو ضمنًا لا بد أن تعتمد على الذاكرة التاريخية، والتى هى إحدى الأسس التى يقوم عليها الوعى التاريخى، وقد سبق لى الاهتمام بموضوع الذاكرة التاريخية، بمناسبة مؤتمر فرنسى / مصرى مشترك، ألقى فيه أستاذ فرنسى شهير بحثًا عن الذاكرة التاريخية المصرية والفرنسية معًا، واكتشفت أن الاهتمامات الجارفة التى ساقها البحث الفرنسى عن ضعف وتهافت الذاكرة التاريخية المصرية؛ مردها إلى عيوب جسيمة فى منهج بحثه؛ لأنه لم ينطلق من إطار نظرى واضح فى دراسة الذاكرة التاريخية عمومًا. . وقد اقترح فى تعليقه أن تتم دراسة الذاكرة التاريخية بالاعتماد على منهج صاغه للفيلسوف البولندى آدم شاف، وطبقه فى دراسة الأيديولوجية. . ويقول آدم شاف إن **هناك ثلاثة مقتربات لدراسة الأيديولوجية: هناك الاقتراب التاريخى**؛ وهو كيف تشكلت الأيديولوجية، **والاقتراب البنيوى**؛ ومعناه العناصر التى تتشكل منها الذاكرة التاريخية، وخصوصًا النظر إلى الذات والنظر إلى الآخر (راجع هنا بالنسبة للذاكرة التاريخية المصرية كتابات الجبرتى من حيث نظرته إلى المصريين ونظرته إلى الفرنسيين)، **وأخيرًا الاقتراب الوظيفى**؛ أى الوظائف التى تقوم بها الذاكرة التاريخية، وخصوصًا أنها مجال إرهاف الوعى التاريخى للشعوب.

(*) نص مفرغ.

(**) مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

الذاكرة التاريخية إذن هى إحدى الأسس الهامة لبلورة الوعى التاريخى. وإذا أردنا أن نعرِّف الوعى التاريخى نقول إنه: «هو البنية الكلية لمختلف الأشكال التى نشأت تلقائيًا كالرواية والحكاية والأسطورة، أو تلك التى بدأها العلم، والتى يعى من خلالها المجتمع ماضيه، من خلال إعادة إنتاج الأحداث وتقييمها، أو بعبارة أخرى هى التى من خلالها يعيد المجتمع إنتاج حركته عبر الزمن». وقد أخذت هذا التعريف من «أ. راكيتوف» المفكر الروسى، فى كتابه «المعرفة التاريخية» الذى صدر فى موسكو عام ١٩٨٢.

بناء على هذا يمكن القول إن الذاكرة التاريخية العربية الحديثة بدأت تكونها مع مواجهة الدول العربية المختلفة مع الاستعمار، سواء كان الاستعمار استيطانيًا كما كان فى الجزائر، أم احتلالاً تقليديًا كما فى العديد من دول المغرب العربى (المغرب وتونس وليبيا)، ودول المشرق (مصر والعراق)، أو نظم الانتداب (فى سوريا وفلسطين). وإذا راجعنا الذاكرة التاريخية العربية فى مجال الاستعمار؛ ستظهر لنا أسماء تاريخية لأبطال عرب بشهادة العرب المحكية عن أنفسهم، من أمثال رواد حرب التحرير العربية الشعبية فى العالم العربى. لدينا اسم الأمير عبد القادر الجزائرى فى الجزائر، والأمير عبد الكريم الخطابى فى المغرب، وعمر المختار فى ليبيا.

ولدينا أيضًا فى الذاكرة التاريخية العربية حرب التحرير الجزائرية المجيدة، ونضالات الشعب المصرى والسورى والعراقى والفلسطينى ضد الاحتلال الإنجليزى والفرنسى والصهيونى، وفيها النموذج المعاصر لدينا حرب أكتوبر عام ١٩٧٣؛ وهى حرب مجيدة ونموذج رفيع فى التخطيط السياسى والعسكرى، وهى حرب حاول بعض المتعاطفين مع السيد حسن نصرالله من العرب وبعض الكتاب المصريين ـ للأسف الشديد ـ أن يقارنوها بالحرب الأخيرة على لبنان؛ وهو ما ينم عن الجهل؛ بالإشادة ببطولات غير مذكورة ولا ينبغى تضخيمها على حساب الذاكرة التاريخية العربية للمقاومة العربية. ولكى أثبت صحة هذه الملاحظات المخيفة فقد قرأت بعناية الكتاب الذى أصدره مركز دراسات الوحدة العربية، ويتضمن الأبحاث التى قدمت فى ندوة عقدها بعنوان «الحرب الإسرائيلية على لبنان»، وقد عقدت هذه الندوة فى سبتمبر ٢٠٠٦ وشارك فيها من هذه الكلية الدكتور: حسن نافعة، ود. نيفين مسعد، ود. أحمد يوسف، وقد جاء فيها من أحد الباحثين فى معرض الإشادة بسماحة السيد: حسن نصرالله أمين عام حزب الله أن ما حدث يفوق كل ما حدث فى العالم العربى من قبل. وأنا أعتقد أن هناك تعميمات جسيمة فى هذا الكلام

وخصوصًا فى كلمة «لم يحدث من قبل» . . لأنه كما قلنا هناك بطولات عظيمة فى تاريخ المقاومة العربية؛ مثل حرب أكتوبر، كذلك ذكر د. سليم الحص بالنص: «أظهرت الحرب على لبنان صلابة منطق المقاومة، فى مقابل عقم الحرب التقليدية فى محاربة الكيان الصهيونى» . . وهذا كلام غريب فليس هناك مجال للمقارنة بين المقاومة والحروب التقليدية. والحرب التقليدية كحرب أكتوبر حررت الأرض المصرية، وبالتالى هذه المقارنة لمحاولة إعلاء ما فعله حزب الله على حساب كافة المقاومات العربية لا نعتقد أنها فكرة موضوعية.

نقطة البداية فى موضوع الثقافة السياسية والتعايش والسلام؛ هو ما أسميته ضرورة إحياء الذاكرة التاريخية العربية، وهذا الإحياء ينبغى أن يعتمد على الوسائل الإعلامية الجديدة؛ لكى نعرض على الشباب قضية المقاومة العربية فى إطارها التاريخى، وأنماطها البارزة.

النقطة الثانية هى ثلاثية: المواجهة، والتسوية، والمقاومة. . وأنا فى دراسة سابقة فى كتابى «الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية» والذى صدر عام ٢٠٠١؛ كتبت ورقة بعنوان ثلاثية المواجهة والتسوية والمقاومة، ذكرت فيها المشاعر الشعبية الجياشة التى انطلقت فى مواجهة الأحداث الدامية فى فلسطين، والتى تمثلت فى الحرب البربرية التى قادتها إسرائيل لسحق الانتفاضة. . وتصريحات بعض القادة العرب ذهبت إلى أن القول إن الحل فى مواجهة إسرائيل هو الحل العسكرى؛ كلام يدل على أننا لم نتعلم بعد من نموذج حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، فهذه الدعوات الغوغائية مثل الدعوة إلى الحرب أو فتح الحدود للجهاد؛ لا تأخذ فى اعتبارها أهمية التخطيط السياسى المتقن والإعداد العسكرى قبل أن تأخذ قرارًا بالحرب. . وذكرنا فى هذه الدراسة أنه لا بد من اتباع إستراتيجية شاملة تنطوى على المواجهة والتسوية السلمية فى نفس الوقت، ونقصد بالمواجهة على وجه التحديد تبنى المقاومة كإستراتيجية عربية تعتمد على النفس الطويل، وتأخذ بكل أشكال القوة فى هذا المجال، وهى ليست القوة العسكرية فقط، ولكن هناك القوة المعرفية، والقدرة على إنتاج المعرفة واستيعاب المعرفة المعاصرة. . كل هذه أشكال متعددة من القوة لا بد أن نأخذ بها إذا أردنا أن نواجه إسرائيل مواجهة شاملة.

وفى النهاية أريد أن أشير إلى نقطتين هامتين :

النقطة الأولى : قضية الصراع بين العرب وإسرائيل هى قضية صراع حضارى، وفى مجال الصراع الحضارى هناك نظريات متعددة، وقد سبق لى أن عرضت فى كتابى «الوعى التاريخى وثورة الكونية». نموذجًا يقترحه بعض علماء العلاقات الدولية؛ حيث يفرقون بين صراع المصالح وصراع الفهم بنبرة استشراقية، يميزون فيها بين أنساق مختلفة من الثقافات كالثقافة العربية والثقافة الغربية الإسرائيلية، ويتحدثون عن ثقافة ذات نظرة «شمولية» تؤمن بالتبرير اللفظى والتعميمات، وثقافة ذات نظرة تفصيلية؛ تركز على المشكلات بشكل علمى. . هناك أيضًا تفكير ارتباطى وتفكير تجريدى؛ حيث يشيرون إلى أن العرب يميلون إلى هذا التفكير الارتباطى، الذى يقوم على الحدث بعكس التفكير التجريدى.

وحول انعكاسات الثقافة السياسية فى المجتمع الإسرائيلى والمجتمع المصرى؛ ففى المجتمع الإسرائيلى هناك دراسة يجب على مركز الدراسات السياسية بالكلية بالاشتراك مع مركز دراسات الأهرام أن يتعاونا معًا فى ترجمتها والتعليق عليها؛ وهى دراسة هامة بعنوان «ما بعد الصهيونية» (صدرت مؤخرًا)، وقد انطوت على مؤشرات فى الحرب الأخيرة تدل على تفكك الروح المعنوية للمقاتلين الإسرائيليين. وما بعد الصهيونية فكرة جوهرية ترى أن الصهيونية مرحلة فات أوانها، على أساسها أقيمت الدولة وانتهت القضية، والحروب الأولى بشأن تأسيس الدولة انتهت. . ومن هنا فإن الروح المعنوية لدى المقاتلين الإسرائيليين منخفضة ومفككة، وما يمكن تسميته مناخ ما بعد الحداثة يشيع فى المجتمع الإسرائيلى؛ حيث يشيع الاستهلاك والرغبة فى التمتع بالحياة. . فلماذا يموتون فى سبيل أهداف يحددها قادة عسكريون إسرائيليون متعصبون من الجيل السابق من الصهيونية.

أنا أعتقد فى مجال الثقافة السياسية المتغيرة أننا لا بد أن نتعمق فى دراسة «ما بعد الحداثة» وما بعد الصهيونية، وتحت يدى مرجع هام لما بعد الحداثة، وهذا المرجع يحتوى على حوالى عشرين دراسة لكبار المفكرين الإسرائيليين الصهيونيين، الذين ينتقدون ثقافتهم، كذلك من المؤرخين الإسرائيليين الجدد من يتحدثون عما بعد الصهيونية، ويحاولون تثبيت المثال الصهيونى الأصلى. هذا موضوع ينبغى دراسته لأنه سيوضح التفكير الإسرائيلى إزاء العرب وإزاء التوسع الإسرائيلى.

ماذا عن الثقافة العربية السائدة الآن فى العالم العربى؟

أسميتها أنا ثقافة «اليأس»؛ لأن حلقات النظم السلطوية استحكمت حول الشعوب العربية، وولدت ردودًا شعبية يائسة. . ونلاحظ على الفضائيات تحريض الشعوب والفضائيات أيضًا على الحكام العرب بأنهم حكام ضعاف، وكلهم خونة وكلهم عملاء، ولا بد من شن الحرب على إسرائيل. . . هذا ما أسميته «ثقافة اليأس»؛ وهى ثقافة تعبر عن الغوغائية فى التفكير والغوغائية فى التعبير، والدعوة إلى شن الحرب بدون إنتاج خطاب سياسى عقلانى يميز بين المواجهة وبين التسوية وبين السلام.

لذا أعتقد أننا فى حاجة إلى دراسة متعمقة لما أسميته شيوع ثقافة اليأس فى المجتمع العربى المعاصر، ومن ناحية أخرى شيوع ثقافة ما بعد الصهيونية فى المجتمع الإسرائيلى. . هذا هو مستقبل الصراع بين مجتمع إسرائيلى يتفكك تدريجيًا، وبين مجتمع مفكك أصلاً ويفتقد رؤية إستراتيجية وليس لديه أمل فى المستقبل؛ نتيجة لاستحكام حلقات الاستبداد فى الوطن العربى.

الثقافة السياسية على كلا الجانبين إذن تجتاز أزمة، ونحن كباحثين علميين نحتاج إلى دراسة متعمقة حتى نستشرف المستقبل، ونرى كيف يمكن أن يتم التفاعل بين الجمهور الإسرائيلى فى هذه الدولة العنصرية، وبين الشعب العربى الذى يناضل من أجل تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلى، ومن الهيمنة الأجنبية على السواء.

* * *

٢٥ ـ مستقبل التوازن الإستراتيجى بين إسرائيل والعرب(*)

د. محمد قدرى سعيد(**)

مقدمة

كلمة إستراتيجى هنا كلمة واسعة تشمل توازنًا بشريًا واقتصاديًا وعسكريًا . . لكنى سأركز على الجانب العسكرى .

الجوانب البشرية والاقتصادية لا أتصور أنها فى صالح إسرائيل ، وخاصة فيما يتصل بالتوازن البشرى .

أما بالنسبة للجانب العسكرى فسوف أبدأ أولاً بعدد من الملاحظات السريعة :

ـ الملاحظة الأولى

إن إسرائيل ما زالت فى الفكر العسكرى العربى تصنف عدوًا ، وبالرغم من مرور فترة كبيرة من اتفاقيات السلام التى تمت معها ما زالت إسرائيل حتى فى الوعى الداخلى للعسكريين العرب هى التحدى ، وهى العدو بشكل أو بآخر ، وربما فى بعض الأحيان لا يقال ذلك بهذا الوضوح ، لكن التسليح والتعليم والتدريب العسكرى فى شكله العام يضع إسرائيل فى هذا التصنيف .

ـ الملاحظة الثانية

إن التاريخ العسكرى بيننا وبين إسرائيل لم يكن نصرًا لهذا الطرف أو ذاك ؛ ذلك أن

(*) نص مفرَّغ .

(**) نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

إسرائيل انتصرت علينا فى عدد من الحروب، ونحن أيضًا انتصرنا عليها فى عدد من المواجهات المعروفة.

وأنا أتحدث عن مستوى المواجهة ككل، وعن التفاصيل الداخلية؛ لأن هناك أعمالاً تمت بعد هزيمة ١٩٦٧ بشهور قليلة، وكانت أشياء تتم لأول مرة، منها مثلاً إغراق المدمرة إيلات؛ فهذه من العمليات التى دخلت التاريخ العسكرى.. هناك إضافات كثيرة على المستوى الفكرى والتطبيقى فى الناحية العسكرية على الجانب العربى، ومنها عملية تحرير جنوب لبنان.. إذن ليست هناك عقدة متأصلة فى عملية المواجهة مع إسرائيل بحيث يمكن القول إنها تهزمنا على طول الخط أسوأ من أن نهزمها أيضًا على طول الخط.

ـ الملاحظة الثالثة

قد أشار إليها أستاذنا السيد ياسين؛ وهى أنه قد حدث تغيير فى طبيعة المواجهة العسكرية مع إسرائيل، فلسنوات طويلة كانت المواجهة تحدث على مستوى الدول، لكن قريبًا حدثت مواجهات عسكرية بين إسرائيل وكيانات عسكرية لا تنتمى لدولة بعينها، وبالتالى إسرائيل من فترة بدأت فى رصد هذا الكيانات، وبالتأكيد إسرائيل فى مصر مثلاً بدأت ترصد وتنظر إلى جماعة الإخوان المسلمين وتدرس فكرهم فى عملية المواجهة؛ حيث إنهم ديموقراطيًا فى وقت ما ربما يصلون إلى الحكم، وبالتالى فإن فكرهم واقترابهم من الناحية العسكرية فى المواجهة مع إسرائيل سوف يكون مختلفًا عن الوضع الحالى. بعد هذه النقاط التمهيدية سوف أتحدث عن مستقبل التوازن.

أولاً: التوازن العددى

لم يكن على المستوى العددى ما بين إسرائيل والدول العربية ـ وأيضًا بين إسرائيل ومصر بالتحديد ـ غلبة لإسرائيل عدديًا فى العناصر العسكرية فى المواجهة؛ بمعنى أن عدد الجنود والطائرات والدبابات والسفن على مستوى مصر وإسرائيل كانت فى صالح مصر.

وأنا أتحدث عن البحث الذى عادة ما يصمم فى صورة جدول ويذكر فيه عدد المدافع وعدد السفن، فهو سيكون فى صالح مصر، وبالتالى إذا أضفنا الدول العربية أيضًا إلى هذا الجدول سيكون فى صالح العرب، لكن طبعًا سنأتى الآن إلى عوامل أخرى فى قياس التوازن.. فالعدد ليس كافيًا للقياس، وهناك بعض العوامل التى سأتحدث عنها تغير هذا التوازن فى بعض الأحوال.

ثانيا: الإضافة بعد حرب أكتوبر

بعد حرب أكتوبر على مستوى مصر - وعلى مستوى أكثر العالم العربى - لم تعد الإضافة للعامل العسكرى والقوة العسكرية تتم بنفس المعدل الذى كان موجوداً فى عام ١٩٧٣ وما قبلها وما بعدها . . وإذا رأينا عدد الدبابات أو السفن أو الأسلحة التى تضاف مثلاً إلى الجيش المصرى سنويًا سنجد أنها أقل كثيراً من الفترة التى كانت عليها فى عام ١٩٧٣ ، لكن لو نظرنا إلى الإضافة العسكرية لإسرائيل نجدها أكثر لأن إسرائيل لا تقيس قوتها على مستوى مصر أو العالم العربى فقط ؛ بل على مستوى أكبر بإدخال إيران وربما باكستان فى المعادلة ، فإن استشعارها التهديد أعلى من استشعارنا نحن بالتهديد ، وبالتالى فإن معدلات البناء العسكرى لإسرائيل من حيث الكمية والجودة والنوع والعدد أكبر من الجانب المصرى والعربى .

ثالثا: القدرة على التطوير الذاتى

لا شك أن هناك فرقًا ربما فى المعدات والتدريب والجودة فى الفكر ؛ لأن الجانب الإسرائيلى متعرض كما ذكرت لتحدٍّ دائم .

وهناك جانب هام فى التوازن الإستراتيجى بين إسرائيل والعرب ، ومستقبل هذا التوازن أيضًا ؛ وهو أن إسرائيل تمتلك مؤسسة عسكرية صناعية وتكنولوجية كبيرة جدًا ؛ بحيث إنها من الممكن أن تضيف كثيراً إلى نوعية السلاح الموجود ؛ علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالى نوعية السلاح الذى تمتلكه ، أضف إلى ذلك نوعية السلاح الذى يمتلكه العرب من ناحية التجهيز والنوع ، ومن ناحية القدرة على تطويره ذاتيًا داخل الدولة وداخل المؤسسة العسكرية ليتناغم معها ، وأنا أعتقد أن ذلك جزء مهم جدًا فى عملية تطوير الأداء العسكرى ، والقدرة على تقبل النقد والتحليل وفهمه . . المحيطات الأخرى تحظى بهذا المدد لكن بالنسبة للعالم العربى من الصعب جدًا فى أى دولة أن يخرج العنوان الرئيس فى أى جريدة مثلاً ويقول إن العسكريين كانوا مخطئين .

رابعا: التعليم

التعليم العسكرى هو جزء مهم جدًا لأنه يشمل بناء الفرد العسكرى ابتداءً من العقيدة ،

حتى التدريب المباشر، ولا شك أنه حدث تطوير فى مصر نتيجة العلاقة مع الغرب، وإرسال ضباط وجنود إلى الخارج للتدريب، لكن أعتقد أن المؤسسات الداخلية نالها بعض التطوير، لكن ليس بالقدر الكافى المتوقع، وهذا الموضوع نقطة مهمة جدًا فى تطوير الفكر العسكرى الداخلى، وربما أن سببه أيضًا محدودية النقد وحرية النقاش.

خامسًا: التكنولوجيا والبحوث

لا شك أن هناك فى مصر بحوثًا عسكرية على مستوى العقيدة العسكرية وعلى مستوى تطوير السلاح، ومصر تعتبر تقريبًا أكبر دولة فى العالم العربى تقوم بذلك؛ لأنها تمتلك مؤسسة صناعية، وأيضًا قادرة على إنتاج نوعيات كثيرة من الأسلحة، وأيضًا تطوير أسلحتها، وإضافة إمكانيات كبيرة لها، وقد دخلت بالفعل مجالات إستراتيجية مثل مجال الصواريخ وبناء المدافع، وإنتاج أو تجميع الدبابات.

فى مصر هناك صناعة عسكرية قوية، لكن لا شك أنه فى مجال التطوير التكنولوجى والبحثى من الناحية العسكرية ـ مقارنة بين مصر والعرب فى كفة، وإسرائيل فى كفة أخرى ـ نجد أن الميزان فى صالح إسرائيل.

سادسًا: الثورة فى الشئون العسكرية

من حوالى خمس عشرة سنة أو عشرين سنة منذ حرب الخليج؛ حدث استغلال كبير جدًا للثورة فى نظم المعلومات، وتم إدخالها أيضًا فى نظم الأسلحة، وأيضًا فى عملية إدارة الحرب، وسأعطى الآن مثالاً بسيطًا بالنسبة لإسرائيل عن قدرتها على معرفة المعلومة ورد فعلها بالسلاح؛ فالقوات الإسرائيلية كانت إذا رصدت فدائيًا فى غزة تحتاج إلى فترة زمنية لاتخاذ أى إجراء عسكرى ضده.. هذه الفترة تم تقليلها إلى دقائق معدودة، ومن الناحية التطبيقية هذه عملية معقدة جدًا أن تنتقل المعلومة ثم تحلل ثم تتحدد طبيعة الرد ويتم تجهيز الرد ثم عمل الرد نفسه؛ وهو ما يستلزم تدريبًا وتطويرًا فى المنظومة نفسها، وهذه الشبكة ما زالت غير كاملة عندنا، وربما نكون قد بدأنا فيها فى بعض المجالات، لكن أتصور أنها لم تأخذ الطابع الكامل بعد.

وأنهى حديثى بالملاحظة التى ذكرها الأستاذ السيد ياسين؛ وهى فكرة الحرب الشعبية، وهى هزيمة إسرائيل عن طريق القوى غير الحكومية، وهذا الموضوع حتى على أرض الواقع من غير الممكن أن يؤدى إلى إنجاز عسكرى ملموس إلا بمقياس الأشخاص الذين قاموا بها.

فى مصر مثلاً عندما أتت هزيمة ١٩٦٧ تم سحب الجيش، ثم توقفت الحرب.. والفكرة هنا أننا كنا لا نستطيع الاستمرار؛ لأننا إذا واصلنا سندمر القاهرة وبقية المدن، وهناك بعض الأشخاص يقولون ما المشكلة لا بد من الاستمرار، وفى هذه الحالة فكرة التوازن العسكرى التى أتحدث عنها تكون محلولة؛ يعنى سيكون من الأفضل أن يكون التوازن العسكرى فى جانب العدو، وبالتالى هو يستطيع أن يدمرنى؛ لأن ذلك قرار تدمير، وبالتالى يجعلنى شهيداً، وبالتالى من الأفضل أن يقتلنى، والتوازن هنا يكون فى صالح العدو.. أتصور هذه المعادلة العدمية بشكل عام لا يمكن فى النهاية أن تحقق النصر لا على المستوى الفردى، ولا على المستوى الجماعى.

***

٢٦ ـ الأمن القومى العربى: مراجعة حتمية(*)

د. عبد المنعم المشاط(**)

تقديم

لأكثر من ربع قرن تناولت وغيرى أسس بناء نظرية الأمن القومى العربى[١]، واجتهدنا كثيراً فى هذا الشأن؛ فقد كان يحركنا ـ على وجه الخصوص ـ افتراضان: **الأول**: يقضى بأن الأمن القومى العربى لا يعنى فقط الدفاع، ولكنه أوسع من ذلك وأشمل؛ إنه يعنى قدرة الوطن العربى على المواجهة؛ ليس فقط للأحداث أو الوقائع الفردية للعنف؛ وإنما جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف، **والثانى**: أن الأمن القومى العربى غير الأمن القطرى؛ لا يتحقق إلا فى إطار الوحدة أو الاندماج أو التنسيق العربى، ومرد ذلك يعود إلى أن مصادر التهديد الخارجية للأمن القومى العربى تتميز بالحدة والشراسة، كما تتراوح العلاقات بينها بالتحالف أو التنسيق كحد أدنى[٢].

ولقد بذلنا جهوداً مكثفة وقضينا وقتاً طويلاً فى الدراسة والبحث حول مسألة الأمن القومى العربى، ونحن على يقين من أننا نسير فى طريق علمى لا غبار عليه. بيد أن النظر الدقيق إلى مدلول كتاباتنا وتحليلاتنا يشير بلا جدال إلى أننا كنا نتحدث عن سياسات الدفاع العربية، وليس نظرية الأمن القومى العربى؛ فالافتراضان السابقان وإن كانا صحيحين إلا أنهما يقعان فى مجال ما يجب أن يكون، إنهما ينتميان إلى الدراسات الغائية، بينما تحليل الأمن القومى من حيث تعريفه وأبعاده ومصادر تهديده وإستراتيجيات مواجهتها ينتمى إلى المدرسة الآنية/ الواقعية.

(*) نص مفرَّغ.

(**) أستاذ العلوم السياسية ـ ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

إن الأمن القومى National Security يرتبط بالدولة القومية ولا يتعداها إلى الكيانات فوق القومية، كما لا ينزل إلى الكيانات الأقل من الدولة القومية. وهكذا طال الحديث عن الأمن الأوروبى مثلاً European Security دون أن يجرؤ مفكر أو محلل على الحديث عن أو طرح مفهوم الأمن القومى الأوروبى، كما نتحدث كذلك عن الأمن الإفريقى دون الحديث عن الأمن القومى لأى مجموعة إفريقية.

وهكذا صار الخلط فى أذهاننا بين ما هو قومى/ وطنى National، وما هو عربى (أى إقليمى Regional) أحد مشكلات دراسة الأمن القومى فى الوطن العربى.

ويمكن القول بداءة إنه ينبغى الفصل بين سياسات الدفاع العربية، وهى ذات طابع إقليمى فى إطار جامعة الدول العربية والمؤسسات المتفرعة عنها، والأمن القومى العربى؛ وهو هدف نتمنى أن نصل إليه، وهو يتطلب كما ظهر فى الافتراض الثانى الوحدة أو الاندماج أو التنسيق. ويمكن القول إن قرار جامعة الدول العربية فى يناير ١٩٩١، والمتعلق بإرسال قوات عربية تقف إلى جوار القوات الأمريكية بقصد تحرير الكويت من الاحتلال العراقى؛ قد وضع نهاية حاسمة لسياسة الدفاع العربى المشترك؛ إذ صدر القرار بالأغلبية، على الرغم من أن نص المادة ٦ من الميثاق يقضى بالإجماع ما عدا رأى الدولة المعتدية (١). ومنذ تلك اللحظة لم يتم الحديث عن / أو تفعيل ـ معاهدة الدفاع المشترك، على الرغم من الأحداث الجسام التى تعرضت لها الدول الأعضاء فى الجامعة؛ كالعراق (الغزو الأمريكى فى إبريل ٢٠٠٣)، ولبنان (العدوان الإسرائيلى فى يوليو ٢٠٠٦)؛ وهى المعاهدة التى تقضى المادة ٢ منها بتقديم كافة صور الدعم والتدابير بما فيها استخدام القوات المسلحة لرد الاعتداء عن أى دولة عربية[٣].

أولاً: الآليات الإقليمية لحماية الأمن «القومى» العربى

قد يكون من المناسب هنا الإشارة إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية، والذى صدر فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥؛ لم يشر من قريب أو بعيد إلى الأمن القومى العربى، وإن ذكر فى المادتين ٣، و١٩ مصطلح الأمن وارتباطه بمصطلح السلام؛ فالمادة ٣ تجعل من مهام مجلس الجامعة «تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية، التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.. وتجيز المادة ١٩ تعديل الميثاق

بموافقة ثلثى دول الجامعة»؛ لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق، ولإنشاء محكمة عدل عربية، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة «الأمن والسلام»[٤].

كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى، والموقعة بين دول الجامعة عام ١٩٥٠؛ لم تشر كذلك من قريب أو بعيد إلى الأمن القومى العربى، ولكنها تحدثت وبحق عن الدفاع المشترك عن كيانها، وصيانة الأمن والسلام.

واستحدثت المعاهدة فى المادة الخامسة لجنة عسكرية دائمة، مكونة من ممثلى هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة؛ لتنظيم خطط الدفاع المشترك، وتهيئة وسائله وأساليبه، كما قضت المادة ٦ بإنشاء مجلس للدفاع المشترك، يتكون من وزراء الخارجية والدفاع الوطنى للدول المتعاقدة، أو من ينوبون عنهم.

وهكذا فإن المادة ٦ من ميثاق جامعة الدول العربية، والمادة ٢ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى (وهما بمثابة مادتى الضمان الجماعى العربى) لم تذكرا مصطلح أو مفهوم الأمن القومى العربى؛ وإنما تناولتا مساندة الدولة العربية المعتدى عليها، باعتبار أن هذا العدوان يعد عدوانًا على الدول العربية مجتمعة. وهكذا فإن الموقعين كانوا على يقين من الحديث عن الدفاع المشترك؛ أى البعد العسكرى للأمن القومى فقط، دون التطرق إلى أبعاد الأمن القومى السياسية والاقتصادية.

بيد أن الملفت للنظر أن المادة ٧ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى دعت الدول العربية إلى التعاون من أجل النهوض باقتصاديات بلادها، واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية، وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف. وعلى الرغم من عدم وضوح الرابطة بين الدفاع المشترك من ناحية، والتعاون الاقتصادى من ناحية أخرى، إلا أنه يمكن القول بأن واضعى المعاهدة تميزوا ببعد نظر واضح؛ وذلك بوضع كل من الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى فى معاهدة واحدة. وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا إن هذه حالة فريدة فى اتفاقات الدفاع المشترك الإقليمى، وإن لم توضع موضع التنفيذ.

وفى عام ٢٠٠٠ صدر عن جامعة الدول العربية ملحق خاص حول الانعقاد الدورى للقمة العربية، وفيه ذكر الأمن القومى العربى صراحة فى مادتين: الأولى المادة ٢، والتى

حددت مهمة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة فى «النظر فى القضايا المتعلقة بإستراتيجيات الأمن القومى العربى بكافة جوانبه»، والمادة ٣، والتى تتناول انعقاد القمة بصفة منتظمة فى دورة عادية، أو غير عادية «عند الضرورة، أو بروز مستجدات تتصل بسلامة الأمن القومى العربى»[٥].

ولقد تناولت القمم العربية المختلفة بعض جوانب الأمن القومى العربى، وإن كانت تقصد الدفاع المشترك وليس الأمن القومى بالمعنى الشامل.

وفى محاولة تقييم دور القمم العربية فى الحفاظ على الأمن القومى يرى الدكتور أحمد يوسف أحمد أنها تبنت عدداً من الآليات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية؛ فنشأت منظمة التحرير الفلسطينية فى ١٩٦٤ من رحم قمتى القاهرة والإسكندرية فى تلك السنة، وبلورت القمم رؤى سياسية لإنهاء الصراع لوحظ أن سقفها أخذ ينخفض بالتدريج؛ من العمل على منع قيام دولة إسرائيل، إلى الحديث عن القضاء عليها، مع تزايد مستمر فى التنازلات التى أبدى النظام العربى استعداده لتقديمها مقابل التوصل إلى تسوية سلمية، والأهم من ذلك أن أيّا من الرؤى الرسمية العربية لإنهاء الصراع أو تسويته لم يتجسد على أرض الواقع[٦].

وفى عام ٢٠٠٤ أقرت قمة تونس تقسيم الأمانة العامة إلى مفوضيات لشئون الهجرة والمغتربين، والثقافة وحوار الحضارات، والمجتمع المدنى، وثمانية قطاعات هى[٧]:

- قطاع الشئون السياسية ومجلس الجامعة.
- قطاع شئون فلسطين والأراضى العربية المحتلة.
- قطاع الشئون الاقتصادية.
- قطاع الإعلام والاتصال.
- قطاع الشئون الاجتماعية.
- قطاع الأمن القومى العربى.
- قطاع الموارد البشرية والخدمات.
- قطاع الرقابة المالية.

وقد يكون من الملائم أن نذكر الأهداف التى يسعى قطاع الأمن القومى العربى إلى تحقيقها؛ وذلك للتعرف على مدى تعلقها حقيقة بالأمن «القومى» العربى[٨]:

١ ـ العمل على استعادة روح الأمن القومى العربى، من خلال تفعيل نصوصه بعقد الندوات والمؤتمرات لتوضيح مفهومه الشامل.

٢ ـ تحديث آليات وإستراتيجيات العمل العربى بكافة قطاعاته الأمنية والاقتصادية والاجتماعية؛ لتصبح قادرة على مواكبة المستجدات والتحديات الإقليمية والعالمية.

٣ ـ تنسيق وتوحيد الجهود العربية، سواء منها التشريعية أو العملية للحفاظ على الأمن القومى، وتبادل الخبرات فى هذا المجال.

ثم تضيف الوثيقة ما يلى:

«وليحقق قطاع الأمن القومى العربى هذه الأهداف المناطة به لا بد من وضع خطط علمية وإستراتيجية وأمنية لتحقيقها والنهوض بأعبائها».

وبنظرة سريعة إلى ما سبق يتبين مقدار الوهن والعبث المرتبطين بهذا القطاع.. فمن ناحية فالأهداف الثلاثة المشار إليها لا تعدو أن تكون أدوات تغلفها أمنيات، ولكنها بالقطع لا تشكل أهدافًا ما، ناهيك عن أهداف تتصل بالأمن «القومى» العربى. ومن ناحية ثانية فإنه لا يمكن الحديث عن الأمن دون التطرق إلى «سياسات الأمن ـ Security Policies»؛ أى ماهية الخطط والبرامج المحددة التى تم أو يجب أن يتم الاتفاق عليها لتحقيق أو لصيانة الأمن القومى، والأهم من كل ذلك ماهية مصادر تهديد الأمن القومى.. بعبارة أخرى يصير من غير الممكن التطرق إلى أى تنظيمات أو أجهزة تتعلق بالأمن القومى دون اتباع الخطوات التالية:

١ ـ التعريف بالأمن القومى وتحديد مختلف أبعاده.

٢ ـ تحديد الأجهزة المرتبطة بوضع سياسات الأمن القومى.

٣ ـ تحديد مصادر التهديد..

وفى هذا المجال ينبغى التمييز بين نوعين من المصادر:

(أ) المصادر الرئيسة: وهى التى ينبغى تخصيص الموارد اللازمة لمواجهتها؛ لأنها تتعلق بتهديد وجود الكيانات أو الشعوب المقيمة عليها.

(ب) المصادر الثانوية: وهى التى يمكن مواجهتها لاحقًا، وقد يتم تحجيمها واحتواؤها إذا تمت مواجهة المصادر الرئيسة.

وفى هذا الإطار فإنه يمكن اعتبار بعض المصادر الخارجية وبعض المصادر الداخلية للتهديد مصادر رئيسة، أو مصادر ثانوية حسب درجة تهديدها للأمن القومى؛ بمعنى أن التمييز السابق لا ينبغى أن يتوافق مع التمييز الثنائى بين ما هو داخلى وما هو خارجى، واعتبار الأخير وحده مصدرًا رئيسًا للتهديد.

٤ ـ التوصل إلى إستراتيجيات وخطط مواجهة مصادر التهديد.

ولا شك أن ما ورد بوثائق جامعة الدول العربية لا يرقى لمستوى التحليل السابق.

ثانيًا: الانكشاف العربى والاعتماد على الخارج لحماية الأمن القومى

المتتبع للمشهد العربى الراهن عليه أن يميز بين وثائق جامعة الدول العربية ومؤتمراتها وأنشطتها من ناحية، والواقع العملى الذى تعيشه الأقطار العربية.. ولعل أهم معالمه تتمثل فيما يلى:

١ ـ إن مفهوم الأمن القومى يختص بكل دولة عربية على حدة، وذلك يتفق مع ما استقرت عليه الأدبيات العلمية والسياسات العملية، ومن ثم تختلف سياسات الأمن القومى لكل دولة عربية عن شقيقاتها؛ نظرًا لتباين رؤية مصادر التهديد، وقدرات الدولة، وعلاقاتها الخارجية.

٢ ـ ليس هناك اتفاق على المصادر الرئيسة للتهديد بين الأقطار العربية، وهكذا فإن المصدر الرئيس لتهديد الأمن القومى للكويت يتمثل فى العراق، وكما ذكر مصدر كويتى فإن العراق أقدمت بالفعل على احتلال الكويت وإلغاء شخصيته الدولية، وهذه أقصى درجة تهديد ممكنة.

٣ ـ إن معظم الدول العربية ـ خاصة الدول الخليجية ـ قد أبرمت معاهدات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، وهى المعاهدات التى تعلو من الناحية العملية على أى التزامات دفاعية فى إطار جامعة الدول العربية، ولعل هذا يشكل سببًا رئيسًا لتجميد سياسات الدفاع المشترك العربية.

٤ ـ اتسعت كثافة وفاعلية القواعد العسكرية الأمريكية والتواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة، كما اتسعت ميادين المناورات المشتركة بينها وبين دول عربية عديدة، فى الوقت الذى لا يشهد تواجدًا عسكريًا عربيًا مشتركًا فى أى أزمة أمنية أو دفاعية عربية.

٥ ـ فى الوقت الذى تعرض فيها ـ ولا يزال ـ الأمن القومى لدول عربية لتهديدات رئيسة؛ لم تقم الجامعة العربية أو دول عربية منفردة باتخاذ إجراءات عسكرية أو غيرها لمساندة تلك الدول. . ونذكر فقط عدة أمثلة: العدوان الإسرائيلى على لبنان، والتهديدات الغربية للسودان، والحرب الأهلية فى الصومال.

ثالثًا: مزيد من التفكك والتبعية للخارج

لا شك أن المشهد السياسى والعسكرى والأمنى فى المنطقة لا ينبئ بأى بارقة أمل نحو تحقيق سياسة دفاعية عربية مشتركة. . إنه موقف فريد من نوعه يتميز بما يلى:

١ ـ احتلال أمريكى للعراق، وفشل أمريكى ذريع فى تحقيق استقرار سياسى، أو استتباب أمنى، ناهيك عن خلق نموذج ديموقراطى تتمثله دول المنطقة لاحقًا.

٢ ـ ازدياد احتمالات الدور العسكرى الإيرانى الواسع، بعد إصرار إيران على التخصيب، والتأكيد على حقها فى إنتاج السلاح النووى، ويرتبط بذلك زيادة النفوذ الشيعى فى المشرق العربى وشبه الجزيرة العربية والخليج؛ بما يكرس تهديدات أمنية وعسكرية لم تكن مطروحة من قبل.

٣ ـ فشل الحكومة الصومالية فى فرض سيطرتها على الدولة، وتعميق الصراع على السلطة بما يهدد الدولة ذاتها ككيان سياسى وعسكرى وأمنى.

٤ ـ ازدياد مخاطر المواجهة العسكرية مع السودان بشأن مأساة دارفور بما يعنيه ذلك من تهديد العمق الإفريقى للأمن العربى.

٥ ـ ازدياد احتمالات الدخول فى مواجهة جديدة من الحرب الأهلية فى لبنان، بما قد يعنيه ذلك من تدخل إسرائيلى، أو تورط سورى، أو إيجاد فرصة لإيران داخل دولة عربية على خطوط التماس الحرجة.

أين إذن مؤسسات الدفاع المشترك العربية؟ وأين إذن دور الجامعة العربية؟ وأين القدرات العسكرية الإقليمية والقطرية؟ . . يوحى المشهد السابق باستمرار التفكك الإقليمى ليس بالمعنى الذى طرحته بعض الكتابات الأمريكية (أى على أسس عرقية ومذهبية وجغرافية)، ولكن الانكفاء على الذات الوطنية، والاستعاضة عن العمل القومى المشترك بمزيد من التبعية للخارج، والتنسيق مع الولايات المتحدة بصورة أساسية، حتى وإن تحدث البعض عن قرب نهاية الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط .

***

الهوامش :

١ ـ من بين أهم المؤلفات فى هذا الشأن :
ـ عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومى العربى المعاصر، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨٧ ؛ حامد ربيع، نظرية الأمن القومى العربى، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨٤ ؛ سمير خيرى، نظرية الأمن القومى العربى، بغداد، دار القادسية للطباعة، ١٩٨٣ ؛ عدلى حسن سعيد، الأمن القومى العربى وإستراتيجية تحقيقه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ .
٢ ـ عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص٨ .
٣ ـ المرجع السابق، ص ص ٢١٥ ـ ٢٢٨ .
٤ ـ جامعة الدول العربية، معلومات أساسية : ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٦، القاهرة، جامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال)، ص ص ٣٥ ـ ٤٤ .
٥ ـ المرجع السابق، ص ص ٤٤ ـ ٤٨ .
٦ ـ أحمد يوسف أحمد، «التوجهات العربية للأمن القومى بين المفهوم والخبرة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى لمركز البحوث والدراسات السياسية ٢٦ ـ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥ .
٧ ـ جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص ص ٢٧ ـ ٢٨ .
٨ ـ قطاع الأمن القومى العربى، وثيقة صادرة عن جامعة الدول العربية، بدون تاريخ أو توثيق إضافى.

• التعقيب

د. علي الدين هلال(*)

فى البداية نريد أن نوضح بأن الرؤى المستقبلية لها عدة معان:

الأول: أنها تبتعد عن العاطفة.

الثانى: أنها تتعلق بزمن آت لم نعشه بعد، وينبغى أن نميز بين الآمال المختلفة للمستقبل؛ فهناك فارق كبير بين أن نتحدث عن عام ٢٠١٠ ورؤى مستقبلية لعام ٢٠٢٠؛ فالمعطيات التى سيأخذها الباحث ينبغى أن تختلف.

الثالث: ما هو العالم الذى سنعيش فيه؟ فإذا كان اهتمامنا بالإصلاح السياسى أو الأمن العربى أو التوازن الإستراتيجى بين إسرائيل والعرب؛ فلا بد أن نعلم أن الدول العربية لا تحيا فى فراغ؛ بل فى وسط مجتمع دولى هى جزء منه.

الرابع: أنها بالضرورة رؤية استشرافية، ويجب أن تتحلى بقدر كبير من التواضع، وتنطلق من تحليل ما للحاضر، واستشراف للمستقبل، ولا يوجد مستقبل واحد سواء لمصر أو غيرها، والمستقبل هو ما يصنعه البشر، وعلى أى صورة، والشعب هو الذى يدفع ثمنها، وإذا لم يكن مستعدًا للدفع عند ذلك لا تحدث هذه الصورة.

ويقولون فى دراسات الاستشراف: ماذا لو؟ ولا توجد صورة للمستقبل بدون تكلفة، والمستقبل ليس دعوة لحفل غداء مجانى، وصورة المستقبل فى البلاد المختلفة تتوقف على حسب شكل العالم، والتحديات والإمكانيات الواردة، وعندما أطبق هذه الأفكار على الأحداث التى بحثها هذا المؤتمر على ضوء حادثة استمرت ٣٣ يومًا؛ فالسؤال المنهجى: هل هذا الحدث هو لحظة خاطفة؟ ولقد شاهدنا خلالها الحقائق عارية غير مغلفة بحسنها وقبحها؛ حيث أظهرت التحالفات المختلفة فى المنطقة.

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

الخامس: أنها لحظة فارقة ومفصلية وتفتح الباب لآفاق جديدة لم يكن لنا سابق عهد بها، وهنا يأتى السؤال: هل من الممكن أن تؤدى الحرب السابقة إلى تحولات سلوكية، أم أنها أكدت توجهات قائمة فى المنطقة العربية.. وأظن وأعتقد أنها فى الغالب أكدت تطورات حادثة فى قلب المنطقة العربية، ولكن ما هى هذه التطورات التى أكدتها هذه الأحداث؟

التطورات هى:

١ ـ محاولة اختراق النظام العربى من قوى إقليمية غير عربية.. هذا الحدث أعطى فرصة أكبر ليتضح ذلك، وقد تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب أن تكون إيران عضواً مراقبًا فى الجامعة العربية عام ١٩٩٦؛ مما أتاح دوراً أكبر لقوة غير عربية، وفى ظل عجز النظام العربى عن حل مشاكله، والفكر الإيرانى يطرح الآن الشرق الأوسط الإسلامى فى مواجهة مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الصغير، وكل ذلك الغرض منه تذويب القضية العربية. وهذه الأحداث تأتى فى إطار استمرار ضعف مؤسسات العمل العربى المشترك، وأن الأمن القومى العربى أصبح عبارة لا معنى لها.

٢ ـ هو صدور القرار ١٧٠١ بما يعكس هيمنة الولايات المتحدة على شئون المنطقة، وهذا القرار يأتى فى ديباجة تحميل حزب الله مسئولية الحدث، وإعطاء سلطات للدولة لم تكن لها من قبل، وأن السلاح الوحيد هو سلاح الدولة اللبنانية.. وإذا قرأنا القرار الخاص بالسودان؛ فنجد أن هذه القوات الدولية لها حق مراقبة القضاء والشرطة؛ فالتطور هو فى اتجاه المزيد من فقدان النظام العربى لاستقلاليته لصالح النظام الدولى، وفى مناطق أخرى من العالم لا توجد قرارات مماثلة لقرارات المنطقة العربية.

٣ ـ تأكيد المنطق الطائفى، وتوجه الفكر الطائفى فى التعامل مع الأمور هو فكر انقسامى، والحقيقة غير صحيحة.. إن السنة والشيعة شىء واحد.

٤ ـ المنطقة العربية هى أقل مناطق العالم تأثراً بريح الديموقراطية، وكان هناك بحث قد ظهر عن متوسط عمر الحكام العرب فى الحكم؛ فوجدوا أن الحكام العرب هم الأكثر عمراً؛ مما يفرض السؤال: ما الذى أوجد فى المنطقة العربية المناعة ضد التطور الديموقراطى. ونريد أن نؤكد أن هذه الأحداث وما أفرزته هى تأكيد لتطورات بدأت بالفعل منذ زمن فى الوطن العربى، وعلينا انتظار النتائج إلى حين أن يقضى الله أمره.

و أخيرًا، هناك عدة ملاحظات أؤكد عليها:

١ ـ أن الباحث فى عرضه لبحثه مثل الطبيب الذى يشخص المرض؛ فالتفاؤل أو التشاؤم ليس من مهمة الباحث؛ وإنما عليه أن يشخص الحالة البحثية، وقد يتفق مع تشخيصه وقد يختلف معه آخرون؛ فعليه فقط أن يعرض البحث بحيادية.

٢ ـ نحن نعرف تقاليد الاتفاق أو الاختلاف، وأنا أفهم أن هناك انتقادًا للحزب الوطنى والحكومة، وأعتقد أن هذا جزء من التحول الديموقراطى، والتحول الديموقراطى موجود هنا داخل القاعة؛ فكل شخص على حريته فى إبداء رأيه؛ فلماذا نبحث دائمًا فى مصر عن نقاط الاختلاف؟ ولماذا لا نبحث عن القواسم المشتركة بيننا حتى ولو كانت ضعيفة؛ فعندما كنت فى حوار تلفزيونى قريب أعلنت أن الحزب الوطنى فى رؤيته للتعديلات الدستورية يتفق مع حزب الوفد فى ٤٠٪ أو ٥٠٪ من هذه التعديلات؛ فلا بد أن نبحث دائمًا عن القواسم المشتركة، وبعد ذلك نتحاور فى نقاط الاختلاف.

والذى يؤكد على مفهوم الدولة الإسلامية ويسأل عن مرجعيتها؛ فالمرجعية هنا هى الثقافة؛ فأنت فى دولة فيها مسلمون وأقباط، فالذى يجمعهم دائمًا هو الثقافة، وكل الدراسات تضع المسلم فى منطلق لا يصطدم مع العصر، والمرجعية أيضًا هى الحضارة العربية الإسلامية.

من أصعب الأسئلة السؤال الذى يسأل: أين مفتاح الإصلاح؟ مفاتيح الإصلاح هى: حرية التعبير، ودعم الأحزاب السياسية والقضاء، وانتخابات نزيهة.. هذا التدعيم يجب أن يكون بنزاهة، وهل نقبل امتناع نادى القضاة عن رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات؟ فنحن نبحث دائمًا عن القاسم المشترك بين كافة مكونات الأمة لكى نقوم بالإصلاح.

***

اتجاهات المناقشة

أولاً: التفسير ما بين عوامل البيئة الدولية والإقليمية والدوافع الإسرائيلية واللبنانية المعلنة والكامنة

ثانيًا: المواقف الرسمية وغير الرسمية على مستويات الدول فرادى، والمنظمات الدولية والإقليمية

ثالثًا: حصاد الحرب وصور المستقبل دوليا

يعد مركز البحوث والدراسات السياسية من أقدم المراكز البحثية التى تأسست كوحدة ذات طابع خاص، وتتمتع بالاستقلالية داخل جامعة القاهرة وعلى مستوى الشرق الأوسط ككل.

وفى مؤتمره السنوى العشرين (ديسمبر ٢٠٠٦) وقع اختيار المركز على موضوع الساعة الأكثر إلحاحًا «**الحرب الإسرائيلية على لبنان**»؛ وهو الموضوع الذى فرضته الأحداث على جميع الدوائر العلمية والأوساط الأكاديمية والفكرية المعنية بالشأن العربى(*)؛ فأتى عنوانًا للمؤتمر السنوى للمركز، كمدخل رئيس لاستشراف مستقبل المنطقة بأسرها.

وقد حرص المركز على توجيه الدعوة لكافة المهتمين والمنشغلين بالشأن العربى الأوسع واللبنانى تحديدًا.

وتجسيدًا لانفتاح المركز على كافة التيارات الفكرية والسياسية دونما استثناء، وتأكيدًا للحرية الأكاديمية غير المحدودة المكفولة له ولغيره من مؤسسات الجامعة المصرية؛ أولى المركز عنايته - إبان التحضير لهذا المؤتمر - أن تأتى خريطة المشاركين فى فعالياته البحثية وحلقاته الحوارية ممثلة لجميع التيارات الحزبية والاتجاهات الأيديولوجية الموجودة على الساحتين المصرية والعربية، وأن تتاح الفرصة بصفة أخص وبشكل متوازن لمختلف أطراف الجدل على المسرح اللبنانى الزاخر بالاتجاهات من شتى الأطياف والألوان، وتجد جميعها فى المركز منبرًا ليبراليًا للتعبير عن نفسها، وملتقى منفتحًا لتبادل الآراء بحرية كاملة.

حقيقة الأمر أن طموح المركز والتزامه لا يقف عند الإسهام الأكاديمى الرصين الذى يرتاده من أجله الباحثون فى حقل التخصص؛ وإنما هو يتعداه متطلعًا عبر مناقشاته المتعمقة إلى أن يكون له دور أبعد فى تجسير الفجوات، ولم الشمل، وأن يتمكن من النهوض

(*) شهدت فترة ما بعد الحرب زخمًا من الفعاليات فى صورة مؤتمرات وندوات عديدة لتدارس الأزمة وتداعياتها المستقبلية، كان منها مثلا ندوة بعنوان الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، وتم نشر أعمالها فى ملف خاص لمجلة **المستقبل العربى**، العدد ٣٣٢، السنة ٢٩، تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦.

برسالته التى يؤمن ويلتزم بها على المستويين «القومى/ العربى» و«الوطنى/ المصرى» فى إتاحة مساحات أوسع للالتقاء، وبلورة نقاط للاتفاق، يلتف حولها الفرقاء، فتعبر الأمة أزمتها وتسترد عافيتها، بعد طول تفكك وتمزق. ولعلها تستأنف دورها الحضارى السابق الذى تعطل كثيراً تحت وطأة الضغوط المتلازمة، ولا سيما تلك النابعة من تزامن ما تعرضت له من انشقاقات داخلية طاحنة من جانب، وتدخلات خارجية سافرة من جانب آخر.

يمكن القول إن المناقشات المستفيضة التى شهدها المؤتمر، وامتدت على مدار أيامه الثلاثة، قد دارت حول ثلاثة محاور:

أولها: التفسير؛ ما بين عوامل البيئة الدولية والإقليمية، والدوافع الإسرائيلية واللبنانية المعلنة والكامنة، **وثانيها:** المواقف الرسمية وغير الرسمية على مستويات الدول فرادى، والمنظمات الدولية والإقليمية، **وثالثها:** الحصاد.

***

أولاً: التفسير

لا يمكن التعامل مع حدث الحرب على لبنان بمعزل عن سياقه البيئى الدولى والإقليمى؛ مما يستلزم تشخيص حالة الوطن العربى ككل؛ فالحرب أتت فى ظرف زمنى معين يسوده سياق يتسم بشتى أنواع التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية السافرة فى جل الشئون العربية. وأهمية موقع الوطن العربى على خريطة العالم، ولبنان فى القلب منه؛ جعلت قدره الأزلى هو الوقوع تحت تأثير متغيرات البيئة الخارجية بشقيها الدولى والإقليمى.

أما شكل هذا التأثير المقدر على المنطقة، ومضمونه السلبى أو الإيجابى، ومحتواه من حيث كونه نعمة أم نقمة؛ فهى مسائل ترتهن بالأساس بأوضاع الداخل العربى التى تسوده وتضفى عليه طابعًا محددًا فى لحظة زمنية بعينها.

وبالتالى فإن مساحات التأثير والتأثر وقدرة النظام العربى فى علاقته ببيئته الخارجية على الخروج من دائرة المفعول به إلى دائرة الفاعل تختلف من فترة لأخرى، بحسب مدى قوة هذا النظام النابعة من داخله، والمستمدة من محدداته الذاتية، لا سيما تلك المتصلة بمدى التماسك والتلاحم بين وحداته المكونة، والتى يقوم عليها بنيانه. لكن المشكلة الأعمق تكمن فى الواقع العربى الراهن ذاته، الذى يبدو أنه لا يقرأ التاريخ، وإن قرأه لا يحسن استخلاص دروسه.

• **لبنان حقل اختبار ومقياس لتشخيص وضعية النظام العربي وتحديد حالته**

أما لبنان؛ فهو أكثر الساحات العربية مناسبة ليكون هو المحك والمقياس لحجم هذا التأثير؛ فهو بمثابة المختبر أو المعمل الذى يجرى على أرضه الكشف عن الحالة التى يعيشها النظام العربى، وتشخيصها فى ظرف زمنى معين بين حال القوة والتماسك، بما يؤهله لممارسة دور الفاعل المؤثر فى سياقه المحيط، وحال الضعف والتمزق بما يحصره فى نطاق رد الفعل.

• **لبنان مرآة للتركيبة المعقدة لشعوب المنطقة ولوحة مصغرة للخريطة السكانية العربية**

فلبنان يعد بتركيبته السكانية المعقدة المليئة بكافة الدرجات والألوان الطائفية والمذهبية والدينية؛ بمثابة نموذج مصغر لخريطة المنطقة العربية الزاخرة بدورها ـ بدرجات متفاوتة ـ بشتى أنماط التعدد، والتى تحمل بين جنباتها كل ضروب الانقسام الدينى والإثنى والمذهبى والطائفى والعرقى... إلخ.

خطوط الانقسام تلك أجادت قوى الاستعمار العالمى ـ عبر موجاته المتتابعة، وعلى مدى تاريخ المنطقة الطويل ـ التلاعب بها، واستثمارها، وتوظيفها فى خدمة مصالحها الإمبريالية. وبرغم تنوع صيغ الاستعمار وأشكاله فى مظاهرها، فقد توحدت فى مضامينها وأهدافها التى انصبت على فرض السيطرة على المنطقة، والتحكم فى مقدراتها؛ الأمر الذى كفل إبقاء المنطقة العربية الغنية بثرواتها وانقساماتها قيد الهيمنة والاستغلال.

• **تلاعب قوى الاستعمار بالانقسامات العربية الداخلية لفرض السيطرة والهيمنة والاستغلال**

وهكذا باتت شعوبها معطلة عن تفعيل ما تمتلكه من مقومات وعناصر، كفيلة إذا ما تم لها التمكين أن تضع هذه الأمة فى مصاف ـ إن لم تكن فى صدارة ـ الأمم المتقدمة الصانعة للحضارة الحديثة، المساهمة فى مسيرة التقدم الإنسانى كسابق عهدها.

• الإسلام العدو الأخضر الذى حل محل الشيوعية فى عصر العولمة

وقد أتى حدث الحرب فى بيئة دولية يسودها ما يسمى بمنظومة العولمة بمعنى الأمركة؛ أى الانفراد الأمريكى بمركز القطب العالمى الأوحد والوحيد، وبمعنى صدام الحضارات، وهو السيناريو الذى صممه وحدد معالمه صمويل هنتنجتون، وجاءت إدارات بوش الأب ثم الابن ليعهد إليها بوضعه موضع التطبيق.

وفى هذا السياق تم الترويج لفكرة صراع الغرب ضد الإسلام بوصفه الخطر الأخضر الذى لا بد أن يحل محل الشيوعية (الخطر الأحمر) فى شغل موقع العدو، بعدما بات خاليًا بالسقوط المدوى للنظم الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى السابق، وبلدان أوروبا الشرقية، ومنذ انفراط عقد المعسكر الاشتراكى، وتصفية حلفه العسكرى (حلف وارسو)؛ فقد أصبح البحث عن عدو جديد أو حتى اختلاقه اختلاقًا والمبالغة فى تصوير ما يمثله من خطر وتهديد هدفًا منشودًا فى حد ذاته تسعى الولايات المتحدة له، وما لبثت أن وجدت ضالتها بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الذى شهد اعتماد التطابق الكامل بين الإسلام والمسلمين من جانب، والإرهاب كعدو من جانب آخر، وعلى ضوئه تم صك قوائم للتنظيمات الموصومة والموصوفة بالإرهابية، والبلدان التى تستحق توقيع أقصى العقوبات الدولية عليها لكونها راعية للإرهاب ممولة له، مستضيفة لجماعاته على أراضيها... إلخ.

وتحت شعار مكافحة الإرهاب والحرب الاستباقية؛ تراوحت العقوبات الدولية المراد فرضها بدءًا من الحظر والحصار والمقاطعة الاقتصادية، وتجميد الأرصدة، وإيقاف المعاملات المالية والمصرفية، وانتهاء بالغزو والاحتلال، كما أخذ هدف تحرير الشعوب من النظم التسلطية، والتدخل العسكرى السافر للإطاحة بحكامها وإسقاطهم سبيله للانتقال من مجرد شعار مرفوع إلى التنفيذ على الأرض، وقدمت حالتى أفغانستان والعراق أول أمثلة دامية على ذلك.

ولم يكن ذلك بالغريب، طالما أن تلك النظم هى التربة المفرخة للتطرف (الإسلام السياسى الأصولى)، والبيئة الحاضنة للإرهاب، فيما عرف بتجفيف منابعه، واستئصال جذوره؛ بل إن البعض تحدث عن اتجاه الحركات الإسلامية نفسها نحو العولمة (وهى بطبيعتها أصلاً ضد العولمة) الذى يحدث بالتوازى والتزامن مع العولمة بقيادتها الأمريكية، وما تفرضه الولايات المتحدة على العالم من شتى ألوان الهيمنة الاقتصادية والسياسية والإعلامية والثقافية... إلخ.

• **تزامن صعود المكون الثقافى مع منحى العسكرة: جدلية القوة الصلبة واللينة**

ومن ناحية أخرى أسفر تشخيص حالة البيئة الدولية عن رصد الصعود غير المسبوق فى وزن المكون الثقافى كمكون أساسى، وكملمح للتغيير . . تشهد على ذلك الأجندة الدولية الجديدة التى صاحب ظهورها نهاية الحرب الباردة، وأعادت ترتيب الأولويات محولة بؤرة الاهتمام إلى قضايا جديدة فرضت نفسها كالبيئة والمياه والتحول الديموقراطى وحقوق الإنسان، فضلاً عن الصراعات العرقية والإثنية ذات الأبعاد الثقافية، والتى أكسبها عصر العولمة الصبغة الدولية ووضعها على جدول الأعمال فى كافة الملتقيات والمحافل العالمية.

ومن هنا تتجلى أهمية بحث هذا الجانب الثقافى فى فهم وتحليل مسارات وخرائط ومضامين العلاقات الدولية.

ومما يثير الاستغراب تزامن هذه الزيادة فى ثقل المكون الثقافى للعلاقات الدولية مع اتخاذ الولايات المتحدة والغرب لمنحى العسكرة المتصاعدة، والتى قابلها فى الجانب العربى حالة من العجز والغياب على كلا الصعيدين الثقافى والعسكرى.

ولعل فى الاستشهاد باتفاقيات الدفاع العربى المشترك ما يجده الكثيرون مضربًا للمثل على اتفاقيات ظلت حبرًا على ورق، ولم يقدر لها التفعيل أو العمل بأحد بنودها فى أى من الحروب المتعاقبة التى تعرضت لها الدول العربية، ناهيك عن الضربة القاصمة التى تلقتها مع الغزو العراقى للكويت، وما تلاه من استعانة بقوات التحالف الدولية بقيادة أمريكية فى تحرير الكويت، ثم ضرب العراق واحتلاله.

وهكذا فإن تأمل ملامح البيئة الدولية فى اللحظة السابقة مباشرة على اندلاع حرب إسرائيل ضد لبنان ٢٠٠٦ يؤكد على جملة الحقائق السابقة لا سيما فى عصر تسوده القطبية الأحادية والانفراد الأمريكى بقيادة العالم؛ حيث يصبح استهداف الوطن العربى أمرًا طبيعيًا، ويكون استهداف لبنان كأحد حلقات الضعف فيه أمرًا منطقيًا. . فقط يرتهن حجم هذا الاستهداف وشكله ونتائجه بأمرين: المناخ السائد، والسياق الإقليمى المحيط، ودوافع الأطراف المباشرة.

• **منـــاخ إقـليمـى مـــأزوم وفـراغ قيـادى وبـيـئـة متهـرئـة عرضة لكل صـور الاختراقات الخارجية**

أتى حدث الحرب على لبنان فى بيئة إقليمية تعج بكل أطياف وألوان الأزمات، وتبدو كجسد مثخن بالجراح . . يكفى مثلاً ما يجرى على أرض السودان، والصومال، ناهيك عن مأساة العراق الكبرى ... إلخ، والذى كشف عن تعرض المنطقة العربية لكل أنواع الاختراقات التى توالت عليها من كافة الاتجاهات، فسقطت ضحية للتدخلات الأجنبية من كل حدب وصوب .

• **مشـهـد الســودان: أزمـة دارفـور مدخل للقوات الأجنبية وتقييد سيادة الدولة على أراضيها**

ففى السودان استغل المجتمع الدولى أزمة دارفور لتمرير قرارات من مجلس الأمن؛ مثل القرار رقم ١٥٩٠، وقرار رقم ١٧٠٦، وكلاهما حمل فى مضمونه تقييداً فجّا لسيادة الدولة السودانية على أراضيها، من خلال السماح بتدخل القوات الدولية لبسط وصايتها على تلك الأراضى، ومطالبة الحكومة بتطوير مؤسساتها القضائية والشرطية، مع تخويل القوات الدولية أحقية الاضطلاع بأدوارها فى هذا الشأن لحين استكمال التطوير؛ أى إن القوات الدولية المتدخلة أصبحت منوطة بممارسة وظائف القضاء والشرطة بدلاً من الحكومة السودانية؛ مما أعطاها صلاحيات واختصاصات لا حدود لها، بما فيها سلطة إعمال القوانين وتنفيذها، التى هى من أخص خصائص الدولة ذات السيادة .

• **مشـهـد العـراق: مشـارف حـرب أهـلـيـة دامـيـة وعمليات تطهير عرقى مذهبى ونزيف مستمر**

وفى العراق حدِّثْ ولا حرج؛ فقد تحول العراق إلى حمام من الدم يشهد نزيفًا مستمرًا بصفة يومية عبر شوارعه، وفى كافة مدنه، وحتى دور العبادة لم تنجُ من تفجيرات وعمليات انتحارية وسيارات مفخخة، وعبوات ناسفة تحصد أرواح المئات والألوف . ومن المؤكد أن السياسة الأمريكية هناك هى أس كل البلاء، دون أن يمت ذلك بأى صلة للحرب فى لبنان؛ فالولايات المتحدة عمدت إلى خلق النزاعات الطائفية، وتفجير الانشقاقات

المذهبية، وتفتيت وحدة الصف العراقى بتقسيمه إلى سنة وشيعة وأكراد، مشعلة نار الفتنة بما انتهجته من سياسات منحازة على نحو سافر لصالح الشيعة والأكراد، وعلى حساب السنة؛ وهو ما يفسر غلبة المشهد الدموى على المسرح العراقى الذى أطلقت فيه السياسات الأمريكية العنان لقوى الإرهاب والتطرف، تحت شعارها الشهير «الفوضى الخلاقة»، أو «الفوضى البناءة».

• خطورة الصراع السنى/ الشيعى ليست فى كونه صراعًا سياسيًا، وإنما فى تسييسه؟

فى هذا الشأن تواضعت الآراء على أن الصراع الشيعى/ السنى هو صراع مفتعل كأحد أنماط الصراعات العربية الداخلية والعربية/ العربية، التى جرى عبر التاريخ استثمارها وتأجيجها، والتلاعب بها؛ بما يخدم المصالح الغربية بالأساس، وبذات المنطق يتم مثلاً طرح مسألة الأمة «الشيعية» أو الهلال الشيعى كبديل لمفاهيم الأمة «العربية» أو «الإسلامية»؛ وهو ما حذر منه أغلب المشاركين فى النقاش، معربين عن أملهم فى إخضاع تلك التساؤلات لدراسة متعمقة، يكون هدفها إثبات أو نفى ما تردد حول حقيقة النوايا الشيعية، وعما إذا كان المد الشيعى فى المنطقة هو قضية مذهبية دينية صرفة، أم أن وراءه أبعادًا سياسية أخرى. أما الصومال فقد باتت مضرب الأمثال على حالة الدولة المنهارة المغيبة أو الغائبة.

• دوافع حزب الله من وراء شن عملية «الوعد الصادق»

رغم أن عملية الوعد الصادق كانت عملاً من أعمال المقاومة المشروعة، والكفاح المسلح الذى يخوضه حزب الله، شأنه فى ذلك شأن كافة حركات التحرير الوطنى والنضال ضد الاحتلال التى عرفها التاريخ، عبر عصوره المتعاقبة، وشهد لها بالمجد والبطولة والشرف. ولا مجال على وجه الإطلاق للطعن أو التشكيك فى مشروعيتها، بيد أن ثمة تفسيرات متعددة للدوافع الحقيقية الكامنة وغير المعلنة وراء قيام حزب الله بشن تلك العملية فى هذا التوقيت بالذات..

• تحقيقًا لمصالح سوريا وإيران

تراوحت اتجاهات تكييف ما أقدم عليه حزب الله تحت مسمى عملية الوعد الصادق؛ بين اتجاه مؤيد وجه التحية والإعزاز للمقاومة، مناديًا بمساندتها ودعم صمودها بشتى السبل، واتجاه معارض ذهب إلى حد توجيه الاتهام لحزب الله بالإقدام على افتعال عملية الوعد الصادق لمجرد تأجيل طرح ملف «المحكمة الدولية»، سواء كان مردود هذا لصالح سوريا أو فى خدمة مصالح إيران؛ حيث مثلت تلك الحرب بالنسبة لها فرصة مناسبة لاستعراض نفوذها المتزايد فى المنطقة، والذى يشكل بدوره ورقة ضغط ومساومة فى يدها، من شأنها تحسين مكانتها التفاوضية النسبية مقابل الضغوط الدولية العارمة التى تمارس عليها من جانب القوى الكبرى لإرغامها على التخلى عن مشروعها النووى.

• دفاعًا عن نفسه وتثبيتًا لموقعه على الخريطة اللبنانية الداخلية

وإلى جانب تحقيق مصالح أطراف خارجية مستفيدة؛ فهو أيضًا فعلها لصالح حزب الله نفسه، بغية تعطيل أو توقيف خطوات تنفيذ اتفاق الطائف التى كانت قد بدأت بالفعل، وأوشكت على الاكتمال، فلم يكن يتبقى منها عشية اندلاع الحرب سوى بنود تمس - إذا قدر لها الانتقال إلى حيز التطبيق - بقاء الحزب ذاته؛ كتصفية وجوده العسكرى، وتسليم أسلحته للجيش، وبالتالى تجريده من مكانته الخاصة التى تمتع بها طويلاً، وجعلت منه بمثابة دولة داخل الدولة اللبنانية. مؤدى ذلك أن الحزب أراد الظهور بمظهر من يدافع عن لبنان ضد العدوان الإسرائيلى الغاشم، حرصًا على مصالحه، ودفاعًا عن بقائه، والذى كان يستلزم الحفاظ على «الوضع القائم».

• تخفيفًا للضغط على الفلسطينيين

فى تلك الحرب الأخيرة أعلن السيد حسن نصر الله بنفسه أن التخفيف من وطأة الضغوط الناجمة عن الحصار الدولى المفروض على حكومة حماس، والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطينى؛ كان السبب الرئيس وراء اختياره هذا التوقيت بالذات للقيام بتنفيذ عملية الوعد الصادق فى مقابل مواقف التخلى والسكوت العربى، عما كانت إسرائيل بصدد تنفيذه من حرب إبادة للفلسطينيين بالأراضى المحتلة،

ووقوف العالم العربى أجمع صامتًا، مكتفيًا بمقاعد المتفرجين على مشاهد إعادة احتلال المدن، وتدمير المبانى، والمزارع، واقتحام المخيمات، وارتكاب المذابح الجماعية والاغتيالات لرجال المقاومة... إلخ، ناهيك عن مشروع إقامة الجدار العازل الذى مضت إسرائيل فى خطوات بنائه، دون إعارة أدنى اهتمام للتخوفات بشأن مستقبل الدولة الفلسطينية الموعودة، وكونها حتى وإن سمح بقيامها ستظل منقوصة السيادة متقطعة الأوصال منزوعة السلاح... إلخ.

فى ظل هذه الظروف القاسية التى يتجرع الفلسطينيون مرارتها، والتى زادت قسوتها بعد عملية أسر الجندى الإسرائيلى جلعاد شاليت؛ نفذ حزب الله عمليته لعله يفلح فى تشتيت انتباه العدو الإسرائيلى على جبهتين؛ ومن ثم تخفيف الضغط نسبيًا عن الجبهة الفلسطينية، بدليل أن السيد حسن نصر الله أعلن عن مفاجأته بحجم التدمير الهائل الذى ألحقته إسرائيل بلبنان، معترفًا بأنه عندما قام بعمليته لم يكن يتصور أنه سيولد هذا الحجم المدمر من رد الفعل.

• حزب الله لم ينتصر، بل تسبب فى تدمير وخراب لبنان، ولم يدافع عن المدنيين

من هذا المدخل ثار النقاش حول مدى نجاح حزب الله فعلاً فى امتلاك مقومات الدفاع عن لبنان، وفى توفير غطاء الحماية الحقيقية للمدنيين الأبرياء الذين تجرعوا مرارة الحرب، وتحملوا سداد الثمن الباهظ لما أقدم الحزب على فعله تحت عنوان «الوعد الصادق».

فبالنظر للحجم الهائل من التدمير الذى لحق بالبنية الأساسية وكاد يأتى عليها تمامًا، إلى جانب ضرب المدنيين وارتكاب المجازر والمذابح، وإزهاق أرواح أفضى لسقوط عدد كبير من الضحايا بين قتلى وجرحى.. كيف يمكن القول بأن حزب الله قد انتصر؟ فقد تسبب حزب الله فى كم من الخراب والدمار الهائل الذى لحق بلبنان، وأتى على بنيته الأساسية، والذى أعلن السيد نصر الله نفسه أنه خرج عن حدود توقعاته، وأنه لو كان يدرى بعواقب عمليته لما كان قام بها ابتداء، ثم إن لبنان خرج من هذه الحرب ليقف عقبها مباشرة على أعتاب أزمة داخلية، أوشكت أن تقود الأمور إلى ما هو أسوأ من التداعيات؛ مما يلقى بظلاله الكثيفة حول حقيقة ما أحرزه حزب الله فى تلك المواجهة من انتصار قد يتعرض للإجهاض على أثر الأزمة اللبنانية الداخلية.

مثل تلك الأزمة بلا أدنى شك تحقق لإسرائيل ما لم تستطع تحقيقه فى الميدان، وقد تهدى لها ما سعت إليه من تقويض لحزب الله، وتصفية لسلاحه على طبق من فضة، وعلى أيدى اللبنانيين أنفسهم، وبذا يكون لبنان قد أهدر ثمار ما حققه من انتصار بيده مفرغًا هذا الانتصار من مضمونه.

• هذا الخلاف حول تحديد من هو المنتصر كان وراء إعادة تعريف معنى ومفهوم النصر

ففى ضوء انعدام التكافؤ العسكرى، وغياب التوازن الإستراتيجى بين الجبهتين تتضاعف قيمة وأهمية الإنجاز الكبير الذى تحقق على يد المقاومة، كما يتضخم حجم التشويه اللاحق بصورة أمريكا فى المنطقة، والعالم بأسره، وبسمعة إسرائيل وجيشها «الذى لا يقهر». ولا يجوز إغفال العلاقة الوثيقة التى تربط بينهما؛ فتدمير الدبابات (مثل دبابة ميركافا) والعربات المدرعة الإسرائيلية الذى تم بسهولة على أيدى مقاتلى حزب الله، وبواسطة أسلحة بدائية - فى تلك الحرب الأخيرة - أضر بسمعة مصانع السلاح الأمريكية بنفس قدر هبوطه بالروح المعنوية للجندى الإسرائيلى للحضيض (كما أصابه بأمراض نفسية وعصبية).

غنى عن البيان أهمية أن تتوفر للقوة العسكرية كافة العناصر المتضافرة، من أفراد مقاتلين مدربين على أعلى مستوى، يتسمون بدرجة راقية من التنظيم، ومسرح عمليات جيد التجهيز، وجهاز استخبارات فائق الإحكام، عصى على الاختراق، وقيادة مقتدرة، علاوة على التأييد الشعبى الجارف فى الداخل، والذى يضمن تماسك الجبهة الداخلية وتضامنها خلف المقاومة؛ وهى منظومة متكاملة، ومعادلة توفرت جميع أركانها لحزب الله فى هذه الحرب، وكانت من أهم ركائز انتصاره (الذى اعترفت لجنة فينوجراد الإسرائيلية بكونه ساحقًا)؛ أى الصمود فى وجه الجيش الإسرائيلى برغم تفوقه المحسوم سلفًا بمنطق وحسابات الأرقام.

• إكساب النصر معنى جديداً

بغض النظر عن تقويم طبيعة النتيجة التى تمخضت عنها المواجهة العسكرية فى

محصلتها الأخيرة، وعما إذا كانت نصراً أو هزيمة لأى من طرفيها؛ فإن ما انطوت عليه الحرب من استخدام حزب الله للسلاح قد أحدث تغييراً فى بنود المعادلة العربية عموماً مع إسرائيل؛ مما أنتج بالفعل توازناً جديداً فى المنطقة مبرهناً على سيطرة منطق القوة على منطق الاعتدال، لا سيما وأن درجة الهزيمة والنصر تقاس على مدى تحقيق كل طرف لأهدافه المتوخاة لحظة خوضه الحرب، وحجم ومدى جسامة الخسائر التى تمكن من إلحاقها بالطرف الآخر.

ويكفى فى هذا المقام أن إسرائيل لم تحقق أيّا من الأهداف التى شنت الحرب من أجلها، ولا حتى تمكنت من استعادة الجنديين المأسورين؛ بل خرجت خالية الوفاض تجر أذيال الخيبة وتحمل عار الهزيمة، وقد باتت الشكوك تكتنف نظريتها حول «الأمن الإسرائيلى».

• مراجعة مفهوم الأمن الإسرائيلى وإدراك حقيقة ما يرد على أبعاده المطلقة من قيود

هذا المفهوم قام على ست ركائز أساسية حسبما يذكر لواء طلعت موسى؛ وهى:

- الأمن المطلق، بما يقتضى وجود حدود آمنة بعيدة عن قلب إسرائيل، لما تفتقده من خبرة فى مجال الكر والفر؛ وهو ما يشير مثلاً إلى حرب ١٩٦٧، واعتمادها آنذاك على قناة السويس كمانع طبيعى، كما يتضح كذلك مغزى استيلائها على هضبة الجولان، ثم احتلالها لمزارع شبعا بما يصب فى نفس الغرض، وأخيراً تعد خطة بناء الجدار العازل وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات تطبيقات أخرى لنفس المبدأ على الأراضى الفلسطينية؛ وهو المبدأ الذى تستمد منه إسرائيل ما تظهره بين حين وآخر من غرور القوة والكبرياء والصلف المرتكز على عدم قدرة العرب على المساس بأمنها، أو الاقتراب من حدوده.

- الاحتفاظ دائمًا بالمبادأة؛ بمعنى القدرة على المبادرة بتوجيه الضربات المسبقة إلى أى قوة عربية؛ وهو ما دفعها حسب وجهة نظره لشن الحرب على لبنان.

- القدرة على الردع؛ وهو ما يفسر ميلها إلى التلويح بامتلاك قوة برية وبحرية وجوية فائقة، مع الاحتفاظ دائمًا بمكانة متفوقة تضعها فى مرتبة أعلى من سائر الدول العربية

مجتمعة. وقد حدث ذلك فعلاً أثناء الحرب على لبنان؛ إذ عمدت أكثر من مرة إلى التلويح باستدعاء قوات الاحتياط والقوات المتخصصة ... إلخ.

- العمل بكل السبل على تجنب الدخول فى مواجهات جماعية مع أكثر من دولة عربية فى نفس الوقت، والحيلولة دون تكوين أى جبهة عربية مشتركة، ناهيك عن مواجهة الدول مجتمعة؛ ومن ثم فأى صدام يحدث يجب أن يتم العمل على إبقائه فى حدود المواجهة مع الدول العربية فرادى، والتعامل مع كل منها على حدة، مع ملاحظة أن هذا النهج هو نفسه المتبع فى إدارة عملية التسوية السلمية؛ حيث تم الفصل بين الدول العربية فى مجريات التفاوض تحت مسمى تجزئة القضية إلى مسارات متعددة، وهو ما تم بتوجيه ودعم من الراعى الأمريكى. وفى حالة لبنان لم تكن المواجهة مع جيش نظامى؛ وإنما ميليشيات تابعة لحزب الله، وقفت فى وجه دولة كاملة السلاح برًا وبحرًا وجوًا؛ وهو ما يحمل رسالة مهمة يجب التوقف عند قراءتها بدقة لمراجعة منطلقات العقيدة العسكرية.

- ضمان تأكيد وضعها كقوة كبرى على المستوى الإقليمى؛ كشرط ضرورى لتحقيق الأمن؛ وهو ما يكفله لها بالفعل ذلك الانفراد بالدعم والمساندة الكاملة والمطلقة دون حدود الذى تحصل عليه من القطب الأمريكى الأوحد، ووقوفه الدائم بجوارها كحليف إستراتيجى.

- الاحتفاظ بقوة ضاربة قادرة على توجيه ضرباتها لأى دولة عربية فى العمق.

استنادًا لهذه الخلفية؛ فجميع العناصر السابقة - التى تشكل معًا مقومات نظرية الأمن الإسرائيلية وتنبثق منها قواعدها الأساسية - ترجمت فعلاً، وكان لها ما يؤيدها تمامًا أثناء الحرب الأخيرة، والتى بدت كحرب تشنها دولة بجيشها الكامل العدة والعتاد والمسلح على أعلى مستوى، ضد حزب صغير لا تتعدى قوته فى تصنيفها ما يندرج تحت حرب العصابات أو الميليشيات المسلحة؛ وهو بعيد تمام البعد بهذا المعنى عن شروط المعارك المتكافئة بين دولتين.

هذه المعارك تصنف بدورها إلى نوعين: معارك دفاعية قوامها الذود عن الأرض، وعدم تمكين المحتل من التراب الوطنى؛ حيث احتفظ حزب الله بأرضه، وقاد السيد نصر الله معركته الدفاعية باقتدار وحنكة شديدين حملا الدليل البين على ما يميزه من سلامة الرؤية، وحسن التدبير.

أما النوع الثانى؛ فهو ما يدخل فى باب المعارك الهجومية، والتى ترمى الدول من ورائها إلى تحقيق هدف معين، وبسط سلطتها عليه؛ ويعنى بلوغ الهدف تحقيق النصر بهذا المعنى.

ومن ثم فقد غيرت الحرب على لبنان مفهوم الانتصار ليصبح القدرة على تكبيد العدو خسارة فادحة غير مسبوقة، وهى أكثر مما تستطيع أن تتحمله، وبحيث تضعف ثقته بنفسه، وتهز صورته فى أعين الآخرين، مع عدم تمكينه من تحقيق أى من الأهداف التى سعى لها فى بداية شنه للهجوم على لبنان (لا تصفية حزب الله، ولا تجريده من قدراته التسليحية والصاروخية بنزع سلاحه، ولا تدمير صواريخه، ولا إرغامه على ترك الجنوب وإبعاده عنه بالانسحاب إلى ما وراء الليطانى، ولا إحداث فتنة داخلية فى لبنان بالإيقاع بين الشيعة والسنة والمسيحيين ... إلخ)، وبما يشعره برغم تفوقه العسكرى فى العدة والعتاد بأنه عجز وخرج صفر اليدين برغم كل ما ألحقه بلبنان من قتل وتدمير وخراب، وما ارتكبه من مجازر وحشية لم يجنِ من ورائها إلا المزيد من تشويه سمعته أمام الرأى العام العالمى (ويكفى أن تأتى الضحيةَ معها فى قانا الثانية مثلاً بإحياء ذكرى قانا الأولى فى الأذهان).

حتى الإسرائيليين أنفسهم أشارت استطلاعات الرأى فيما بينهم إلى وصول مخاوفهم وشكوكهم بشأن البقاء ذاته إلى ذروتها عقب الحرب؛ وهى نتيجة تعنى أن حزب الله استطاع خلال شهر واحد أن يلقن إسرائيل درسًا قاسيًا، وأن يوجه ضربة قاصمة فى صميم الكيان الصهيونى القائم بالأساس على أولوية «الشعور بالأمن» لدى الإسرائيليين، فعندما تبلغ صواريخ حزب الله العمق وتقصف حيفا وتجبر الإسرائيليين على لزوم منازلهم وعدم تركها، أو أن يهرعوا إلى الملاجئ للاختباء من ضرباتها؛ فهذا يعد إنجازًا لا جدال فيه، يشكل هزة قوية لشعور إسرائيل بالأمن، كما يوجه رسالة تهديد حقيقى للوجود الإسرائيلى ذاته.

• بعد الحرب كان من الطبيعى أن يطرح السؤال: أين ستتجه إسرائيل بعد الحرب، وكيف ستتعامل سواء مع لبنان وحزب الله، أو مع الفلسطينيين وحماس؟

أبرزت المناقشات عددًا من الحقائق الهامة التى أعادت الحرب تسليط الضوء عليها،

ومنها طبيعة القيادة فى إسرائيل ؛ إذ انقسم الرأى بين فريقين أحدهما أولى عنايته لوصول القيادة المدنية ممثلة فى فريق أولمرت إلى السلطة ، وكيف أحدث ذلك تغيراً فى السياسات .

وغنى عن الذكر كون اهتزاز السمعة لم يمس الجيش وحده بعدته وعتاده ، ويكفى مثلاً ما لحق بسمعة الدبابة الميركافا من تدمير ؛ وإنما أيضًا أطاح بسمعة المؤسسة العسكرية برمتها بدءًا من القيادة الميدانية التى تم تغييرها لأكثر من مرة أثناء المعارك ، مروراً بالروح المعنوية للجنود الذين كانت لرواياتهم أبلغ الأثر فى فضح ما لحق بصفوفهم من ارتباك وتخبط فى القرارات التى أتتهم من القيادة ؛ مما هبط بروحهم المعنوية إلى الحضيض .

• إسرائيل دولة مؤسسات، ولديها سيناريوهات متعددة للتعامل مع الأزمات الطارئة

أما الفريق الآخر فقد انصرف إلى التقليل من أهمية مثل هذا التغيير ، واستبعاد حدوثه أصلاً فى ظل ما هو معروف عن قيادات إسرائيل التى هى بطبيعتها قيادات أزمات ، بقطع النظر عن خلفيتها العسكرية أو المدنية . فأشار أحدهم مثلاً إلى تهيؤ إسرائيل واستعدادها التام لمختلف أشكال الأزمات بدراسات مستقبلية تتناول شتى السيناريوهات المتوقعة والتطورات المحتملة لكل أزمة ، مع إعداد جيد لخطة إسرائيل فى مواجهة كل سيناريو ، حال تحققه ؛ وهو ما يندرج فى إطار علم التخطيط الإستراتيجى ، والدراسات المستقبلية ، فضلاً عن علم إدارة الأزمات (الذى يبدو أن إسرائيل تمتلك ناصيته) .

زد على ذلك أن إسرائيل كانت دائمًا وعبر تاريخها هى البادئة بالحرب ، علاوة على قدرتها على استيعاب أى ضربة عسكرية توجه إليها بسرعة ، ثم إمكان الرد بقوة وأكثر من المتوقع ؛ حيث تعد إسرائيل الدولة الوحيدة والحالة الاستثنائية الفردية التى يجمع فيها الساسة بين صفتهم العسكرية وصفتهم السياسية . ويكفى أن يصنف شخص مثل شيمون بيريز مثلاً كأحد رموز الحمائم ، برغم كل ما ارتكبه من مجازر ، وكونه من بين الآباء المؤسسين للمشروع الصهيونى ، والنظام السياسى الإسرائيلى ، مشكلاً بذلك أحد أعمدته الرئيسة .

يضاف إلى ذلك حقيقة إسرائيل كدولة مؤسسات لا يرتهن فيها صنع القرار ، أو اتخاذه بشخص أو فرد بعينه يحتل منصبًا رسميًا حيويًا مهما بلغت درجة أهمية هذا المنصب ؛

فالأفراد مهما تغيروا وتبدلت خلفياتهم بين مدنية أو عسكرية ليس لهم ذلك التأثير ذو البال فى توجيه عملية صنع القرار التى تحكمها اعتبارات نابعة من نظرية الأمن الإسرائيلى، وهى مسائل تدخل فى إطار الثوابت الإستراتيجية، وليست عرضة للتقلب أو التأرجح حسب من يتقلد هذا المنصب أو ذاك.

ربما تتغير بعض السياسات جزئيًا مع صعود نجم الليكود بزعامة نتنياهو، بما يرشح إدارة الصراع العربى / الإسرائيلى لمزيد من الراديكالية والتصعيد والاتجاه إلى التشدد على الطرفين بعد ما واجهه حزب كاديما من انتقادات حادة لأسلوبه المرتبك فى إدارة الحرب، والذى تسبب فيما باءت به من فشل، وربما تعرض حزب العمل لانتقادات وجهت لزعيمه بيريز فى خضم الحرب الأخيرة أيضًا؛ لكن الجديد فعلاً الذى أتى مع الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية الأخيرة، وجعلها بمثابة محطة فارقة أو منعطف تاريخى جديد؛ هو ذلك الاهتزاز العنيف الذى تسببت فيه الحرب لنظرية الأمن الإسرائيلى؛ مما يشير إلى احتمال عكوفها فى الفترة القادمة على إعادة النظر فى المفهوم فى ضوء نتائج الحرب ودروسها المستفادة.

ولعل أخطر ما حدث ما كشفته الحرب من قصور لدى جهاز الاستخبارات الإسرائيلى المعروف على المستوى العالمى بدقة معلوماته؛ فقد برهنت الحرب على وجود فجوة فى المعلومات المتوفرة لدى إسرائيل حول حزب الله (حتى قيل إنه لم يكن على علم بقدرة الصواريخ على الوصول إلى مدى أبعد، ولم يكن جنوده مزودين بخرائط دقيقة عن مواقع حزب الله وقواعد الصواريخ)، وبذا تكون الحرب قد وجهت ضربة صادمة لإنهاء الوهم السائد حول امتلاك إسرائيل لمنظومة مخابراتية محكمة من المعلومات، وأن جهاز الموساد لا يشق له غبار فى هذا الصدد.

ومن ناحية أخرى يرتبط الحديث عن المستقبل بموقف كل من تيار اليسار ومعسكر السلام فى الداخل الإسرائيلى، والذى شارك فى تنظيم المظاهرات الاحتجاجية ضد الحرب، فى إطار تأسيسه لحركة مناهضة الحرب على لبنان.

وهناك أمثلة أخرى تشير إلى تصاعد اتجاه التنديد والإدانة من داخل إسرائيل ذاتها، ومنها مثلاً قيام إحدى زعيمات اليسار بذلك؛ وهى محامية شهيرة اتجهت إلى التدريس فى ألمانيا بعدما تركت إسرائيل واصفة إياها بالدولة غير الأخلاقية.

• هاجس تهديد الوجود والبقاء المؤرق للدولة الإسرائيلية

إذا كانت الحرب قد أضافت لرصيد القوة لهذا المعسكر ما يدعمه ويزيد من ثقله فى الداخل الإسرائيلى؛ فالسؤال حول مستقبل وجود إسرائيل يبدو منطقيًا فى طرحه، وهنا تتراوح التقديرات ما بين قائل بأن تلك مؤشرات قوية تدل على قرب زوال الدولة الإسرائيلية، وانتهاء وجودها تماما؛ فهذه الدولة التى تأسست منذ خمسين عامًا عندما تشهد تنامى تلك الحركة التى أصبحت تدينها من الداخل؛ فمعنى ذلك أن انهيارها بات وشيكًا.

وفريق آخر حذر من الإسراف فى التفاؤل بهذا الشأن، فحتى ما منيت به إسرائيل من هزيمة أو خسارة على يد حزب الله فى تلك المواجهة الأخيرة قد يكون إشارة منبهة لها، فتشرع خلال الفترة القصيرة القادمة فى دراسة ما حدث فى الحرب؛ لإعادة ترتيب صفوفها، وإخضاع خططها للمراجعة بدقة، بما يعدها لدخول مواجهة جديدة مع المقاومة بغرض تصفيتها فى أسرع وقت وأقرب فرصة.

• حزب الله لم ينتهك حقوق المدنيين فى إسرائيل فى ضوء غياب عنصر التكافؤ العسكرى

ألقت بعض تعليقات الحضور باللائمة على حزب الله لما أطلقه من صواريخ تم توجيهها بشكل عشوائى لضرب المدن الإسرائيلية، وبالتالى فقد تورط فى قتل المدنيين، مثلما فعلت إسرائيل.

وفى معرض الدفاع عن حزب الله ساق فريق آخر حججًا وجيهة: **الأولى**: مفادها عدم قبول انطباق صفة المدنى على المواطن الإسرائيلى؛ فالدولة الاستيطانية هى كيان يفتقر إلى المشروعية فى تأسيسه ووجوده، ويقوم على احتلال الأراضى واغتصاب الحقوق.

الحجة الثانية: أن ما فعله حزب الله يندرج فى إطار الدفاع الشرعى عن النفس، طالما أن البادئ بالعدوان على هذا النحو من الهمجية والبطش، والذى بادر باستهداف المدنيين فى أول الأمر، وارتكب المجازر وقتل الأبرياء عامدًا متعمدًا وبدم بارد؛ هو العدو الإسرائيلى.

فإذا أضفنا إلى كل ذلك الدفع بحقيقة البون الشاسع الذى يفصل نوعية السلاح المتاح لدى كل من طرفى المواجهة من حيث درجة تطوره، ودقة تصويبه نحو الأهداف؛ فليس من العدل فى شىء؛ بل إنه من قبيل الظلم الفادح اتهام حزب الله باستهداف المدنيين، ووضعه على نفس المستوى من التجريم والإدانة مع إسرائيل؛ لأن سلاحه الوحيد هو تلك الصواريخ البدائية الصنع بإمكانياتها المتواضعة، والتى قام بإطلاقها على نحو عشوائى؛ لافتقارها لعنصر الدقة، بغرض الردع أولاً، ثم الدفاع، وكان يرمى بالأساس إلى التأثير فى الداخل الإسرائيلى وتخويف الرأى العام هناك، لعله يضغط على حكومته لوقف الحرب.

وفى المقابل تمتلك إسرائيل ترسانة ضخمة من أحدث أنواع الأسلحة، وهى مزودة أمريكيًا بالقنابل الذكية والعنقودية، كما تحوز فى سلاحها الجوى قدرات صاروخية متفوقة فى دقة التصويب وإصابة الأهداف، وعالية القدرة من ناحية إمكاناتها التقنية؛ ومن ثم فهى تعلم على وجه اليقين حقيقة ما تضربه من أهداف، ولم يساورها أدنى شك فى طبيعة ما قصفته من مواقع مدنية خالصة قصدت من ورائها إثارة الرعب، والاعتماد على تفوقها الجوى لتحقيق ما لم تستطع تحقيقه على الأرض وفى الميدان، ويكفى فقط إلقاء نظرة على ذلك الدمار الشامل الذى لحق بالبنية الأساسية اللبنانية، وأتى عليها؛ وذلك النطاق المحدود من الخسائر المادية والبشرية الذى تكبدته إسرائيل فى الداخل بسبب الضربات العشوائية لصواريخ الكاتيوشا؛ فشتان بين جرم إسرائيل، وما اضطر إليه حزب الله من استهداف للمدن شمال إسرائيل.

• خطاب نصر الله: المزج بين المحتوى الدينى والمضمون السياسى

إن استخدام لغة الخطاب المثير للعواطف والحماسة والمشاعر الدينية بدلاً من التركيز على الخطاب السياسى المحض؛ كان من أبرز الملاحظات التى أبداها المحللون لخطاب السيد نصر الله إبان الحرب؛ فتجييش وحشد المشاعر الدينية، وإشعال حماس الرأى العام، والتحدث نيابة عن الأمة الإسلامية بأسرها، بوصفه المعبر عن ضميرها؛ كان أسلوبًا ناجعًا بالفعل فى كسب تأييد كافة الشعوب العربية، واستقطابها لجانبه، لكنه أتى فى نظر منتقديه وخصومه على حساب توازنات الداخل اللبنانى، وترتيباته القائمة، والتى يستمد منها استقراره وتماسكه.

• أهم المآخذ والسلبيات: عدم مراعاة حساسية المنطقة بأسرها تجاه الخطاب الدينى

فاتفاق الطائف أرسى صيغة للحكم فى لبنان، ينال منها ويهددها فى الصميم أى إشارة أو إحالة للانقسامات المذهبية والدينية، خصوصًا وأنه عانى على مدى تاريخه الطويل من تركيبة طائفية شديدة التعقيد، وقفت من قبل وراء حرب أهلية ضروس؛ ومن ثم فالخصوصية اللبنانية كانت تستلزم منه حساسية أكبر فى التعاطى معها، ومراعاة لها فى الخطاب، حتى لا تتسبب فى إثارة الفتنة أو تجدد الصراع بين أبناء لبنان على أساس طائفى.

ومن هنا جاء النقد الموجه لنصر الله بسبب استخدامه لخطاب ذى صبغة دينية، وسعيه لأن ينصب من نفسه زعيمًا للأمة متناسيًا أن لبنان به أغلبية مسيحية منقسمة إلى طوائف عدة، كما أن المسلمين فيه منقسمون بين سنة وشيعة ودروز ... إلخ، فضلاً عن الدول العربية وما بها من اختلافات دينية ومذهبية؛ قد يفجر العزف على أوتارها مشكلات وصراعات لا قبل لها بحلها.

• حسن نصر الله ليس القائد العربى الأول أو الزعيم الوحيد الذى وظف الدين فى خطابه

دحضًا لتلك الانتقادات يؤكد المدافعون عن نصر الله أن هذا الاستخدام للدين فى الخطاب السياسى ليس بالظاهرة الجديدة على المنطقة؛ فعلى مدى تاريخها كان الدين أول العناصر التى يتم استدعاؤها من قبل الزعماء والقادة لحشد التأييد لهم، وضمان التفاف الجماهير وتضامنها حولهم فى مختلف المواقف الحرجة، وخصوصًا فى أوقات الأزمات والحروب. ومن ناحية أخرى فإن استخدام لغة الدين والشعارات المثيرة للمشاعر الدينية لم تقتصر على خطاب نصر الله وحده؛ بل كانت متجذرة وبارزة بالمثل تمامًا فى خطاب إيهود أولمرت.

• المصداقية والصدق فى الفعل والقول هى سر تفوق خطاب نصر الله السياسى

يعزو آخرون ما حققه نصر الله من نجاح فى كسب التعاطف والتأييد العارم، وتلك القاعدة الشعبية الواسعة التى حظى بها فى الشارع العربى، وبين أوساط الجماهير؛ إلى عوامل أخرى بخلاف توظيفه للدين فى خطابه السياسى.

أهم تلك العوامل هى المصداقية التى اتسم بها خطاب نصر الله السياسى؛ حيث تطابقت أفعاله مع أقواله، وكان هذا «الصدق» قولاً وفعلاً بارزًا منذ اللحظة الأولى، حتى فى تسمية العملية التى قام بها الحزب «الوعد الصادق»، وما تلاها من أمور أطلق عليها نصر الله «مفاجآت» لا يعلم العدو عنها شيئًا وكان يعلنها تباعًا ليكشف بها مدى قصور الأداء والعجز المعلوماتى فى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، بما يؤكد نفس ما صرح به هو من أن ثقة الشعب الإسرائيلى نفسه فيما يقوله ويكشف عنه من حقائق تفوق ثقته فى قياداته ورموز دولته.

• حسن توظيف أدوات ووسائل الإعلام فى تدعيم خطاب نصر الله: دور قناة المنار

لعل من أقوى الخطابات تلك المرة التى أعلن فيها نصر الله عن ضرب المقاومة لمدمرة إسرائيلية قبالة السواحل اللبنانية، وتمكنها من إصابتها، وأذاع تليفزيون المنار التابع له لقطة لها وهى تشتعل فيها النيران، ثم تغرق فى البحر فى نفس اللحظة.

فقد كان لهذه الصورة تأثيرها الإعلامى البالغ فى تأكيد مصداقية نصر الله التى أكسبته احترام الرأى العام العالمى، وتعاطف الشعوب العربية قاطبة، والتفاف الجماهير حول زعامته.

• توفر مقومات الشخصية الكاريزمية فى قيادة حسن نصر الله

لقد ظهرت خلال هذه الحرب وعلى جبهتيها وجوه لقيادات وشخصيات من أمثال: حسن نصر الله، شارون، أولمرت، السنيورة، نبيه برى، سعد الحريرى، وليد جنبلاط ... إلخ. وكان من الطبيعى أن يعقد الرأى العام المناظرات والمقارنات بينها.

ولعل من أشهر ما شهدته تلك الحرب ذلك الخطاب الشهير الذى ألقاه السنيورة فى اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب الطارئ فى بيروت، والذى أكد فيه الانتماء العربى للبنان، وأعرب عن تمسكه بالاحتماء بالدول العربية، وأجهش بالبكاء وهو يلقى كلمته.

فغداة المؤتمر أصبحت دموع السنيورة مثار العديد من التعليقات، وتصدرت عناوين ومانشتات الصحف الكبرى؛ وهو ما اعتبرته الغالبية محاولة من جانبه لاستعطاف

الجميع، وتثبيت موقعه وشرعية حكومته، ولكنها أخذت عليه ما عكسه من وهن، وتعبير عن قلة الحيلة واستجداء المساعدة، على عكس خطاب نصر الله الذى امتلأ بعبارات حماسية تدل على قوة الشكيمة، والقدرة على الصمود، وأنه ليس فى انتظار العون الخارجى، أو احتياج للمساعدة من أحد؛ بل هو واثق من قدرته وحده على المواجهة وإحراز النصر.

وفى كل الأحوال لم تأت المقارنة مع السيد حسن نصر الله فى صالح أى من الآخرين؛ حيث بدت أغلب مقومات الكاريزما والزعامة التاريخية متجسدة فى شخصية نصر الله وفى خطابه، الذى دللت عليه على نظرة الناس له كقدوة ورمز، ويكفى أنه صاحب مشروع لديه قابلية أن يجمع حوله عناصر الأمة، وهو ما افتقدته الأمة بشدة طوال الفترة السابقة، كما أثبت كفاءة ونجاحًا وحقق إنجازًا ماديًا ملموسًا على الأرض، مرتفعًا بذلك إلى مستوى المسئولية، فجاءت كافة قراراته وتصرفاته على مستوى الأحداث. الجدير بالإشارة أن الشعوب العربية التى عانت لعهد طويل من الشعور بالإحباط لا سيما بالنسبة لقضيتها المركزية فلسطين؛ كانت تتوق لأى بارقة أمل تلوح لها فى الأفق؛ ولذا فإنها عادة ما تغمرها مشاعر السعادة البالغة والزهو الشديد لمجرد تحقيق أى إنجاز ولو ضئيل فى أى مجال، حتى ولو كان الرياضة؛ ففى الآونة الأخيرة كان فوز فريق وطنى فى مباراة دولية لكرة القدم مثلاً كفيلاً بدفع الجماهير للخروج فى الشوارع تعبيرًا عن فرحتها العارمة بنصر تشتاق إليه منذ مدة.

على سبيل المثال بالغ البعض فى تحليل سلوك المشجعين المصريين فى الدورة الإفريقية بوصفه تعبيرًا عن أعلى درجات الوطنية، واعتزاز المصريين بمصريتهم وقوة انتماء الشباب المصرى لبلدهم، كما اتخذوه مثالاً للتدليل على أهمية إيجاد المشروع القومى القادر على خلق هذا الالتفاف الجماهيرى حول هدف واحد.

• دور وسائل الإعلام وتوظيفها بمهارة فى إدارة الحرب النفسية

أخذت بعض التعليقات على وسائل الإعلام العربية تركيزها الشديد على تقديم تغطية مكثفة للأحداث فى لبنان والجنوب، دون تسليط الضوء بالمثل على جرائم الجيش الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وإغفال ما يجرى من مقاومة فى غزة.

تعرضت مناقشة أحداث الحرب على ساحة الإعلام لأكثر من جانب؛ ففى التعليق على الصحافة المصرية مثلاً كان خط التمايز واضحًا بين صحف قومية ثلاث تتبع المجلس الأعلى للصحافة (عادة ما تتحدث بلسان الحكومة والحزب الوطنى)؛ ولذا فقد كان تركيزها على الدفاع عن الخط الرسمى للدولة والالتزام بسياستها الخارجية، وصحف حزبية تتبع أحزاب المعارضة؛ انشغلت بتوجيه النقد للسياسة الخارجية المصرية، ولمواقف الدول العربية التى غلبت عليها السلبية، ووصفت عمومًا بالتخاذل والتقاعس، أو حتى بالتواطؤ، أكثر من اهتمامها بتقديم تغطية إخبارية أو تحليلية للحرب ذاتها.

لعل من أهم ما اتسمت به تلك الحرب أنها رغم قصر مدتها التى لم تتجاوز ثلاثين يومًا غير أنها شهدت حربًا نفسية اتخذت من وسائل الإعلام ساحة موازية للمعارك العسكرية الجارية فى الميدان على الأرض لإدارة معاركها عبر القنوات الفضائية العربية.

وبرزت بهذه المناسبة قناة «المنار» الناطقة بلسان حزب الله التى استمر بثها برغم تعرض مقرها للتدمير منذ اليوم الأول للقصف الجوى الإسرائيلى؛ فكان ذلك مؤشرًا بالغ الدلالة على كفاءة حزب الله فى الإعداد للمواجهة ومهارته فى إدارتها؛ بل كانت القناة هى الآلية التى أذاع عبرها السيد حسن نصر الله بياناته وخطبه الحماسية طوال الحرب.

وكان من الملحوظ أن هذه البيانات قد أتت فى مختلف مراحل الحرب، وتنوعت مضامينها تفسيرًا وتبريرًا وتعليقًا وردًا وتعبئة وحشدًا بحسب الجمهور المخاطب بها، وقد حرص السيد نصر الله فى خطاباته على تنويع الجمهور بها؛ فكان يوجه خطابه تارة للشعب اللبنانى، وتارة لرفقاء النضال من المقاتلين على الجبهة، وتارة للحكومة اللبنانية وسائر القوى الفاعلة على الساحة، وتارة للرأى العام العربى؛ حيث يخاطب الشعوب ثم الحكومات والحكام العرب، وتارة يخاطب العالم ككل المسلمين والشرفاء فى أنحاء الأرض قاطبة، وتارة يرد على افتراءات ومزاعم، ويفند أقاويل وأكاذيب العدو الإسرائيلى، وتارة يخاطب الشعب فى إسرائيل. وهكذا استطاع بتمكن فريد أن يحتفظ بين يديه بخيوط المعركة الإعلامية؛ فأحسن توظيفها فى رفع الروح المعنوية لمقاتليه، والشد من أزر شعبه، وحثه على الصمود والتضامن، وتجاوز الطائفية، وتحذيره من محاولات بغيضة ومغرضة لشق الصف، وتفتيت وحدته، كما تمكن بالمثل من تحطيم أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر؛ مما نال كثيرًا من الروح المعنوية لجنود الجيش الإسرائيلى، وتسبب لهم فى شرخ نفسى يصعب إصلاحه.

أما مخاطبته للشعوب العربية تارة، وللحكومات تارة؛ فقد حمل مضمونًا هامًا مفاده الوعى بالفجوة القائمة والحواجز الفاصلة بين الطرفين، والسعى فى المقام الأول لكسب تأييد الشعوب؛ حيث ألقى بثقله فى كفتها، معربًا عن يأسه البالغ مما آل إليه حال الحكومات ... إلخ.

وكان لهذه البيانات بالغ الأثر أيضًا فى إضفاء مزيد من الجاذبية على شخصية نصر الله التى اكتسبت بالفعل شعبية كبيرة، وخلقت جمهورًا عريضًا متعاطفًا معه على أوسع نطاق فى الوطن العربى وخارجه.

• استخدام سلاح الإعلام والاتصال فى قلب المعركة، وأثره فى تحريك الشارع العربى

لقد خرجت المظاهرات فى الشوارع حاملة صوره، مرددة هتافات وشعارات التضامن والمؤازرة، وكان هدفها إعطاء دفعة معنوية من التأييد لحزب الله، وعلى رأسه هذا الشيخ المجاهد الذى استحق عن جدارة صفة «الزعيم» كرمز التفت حوله الجماهير.

لقد كانت حرب الخليج الثانية المعروفة بحرب تحرير الكويت أول حرب يتابع المشاهد العربى أحداثها على شاشات التليفزيون لحظة بلحظة وهو قابع فى منزله، ويعود الفضل فى ذلك إلى التطور المذهل لوسائل الإعلام، والانتشار الواسع للفضائيات، وبالتالى فدور الإعلام فى تغطية حرب إسرائيل على لبنان تغطية فورية، ونقل ما شملته من أحداث فى الميدان بالبث المباشر؛ لم يأت بجديد، اللهم إلا بعض التعتيم الذى فرضه الجانب الإسرائيلى على بعض المواقع، والذى لم يحل دون معرفة كثير من الحقائق الجارية على الأرض فى حينها، عبر مراسلى الفضائيات الموجودين فى مواقع الأحداث، أو عبر التقارير والرسائل التى رصدها العاملون من الهيئات الدولية ومنظمات الإغاثة الإنسانية، وكانوا يتناقلون الشهادات العينية عما يحدث من مآس على صعيد الوضع الصحى والإنسانى المتردى الناجم عن القصف، وعدد الضحايا الذين يسقطون ما بين قتلى وجرحى، وأيضًا المواقع المدنية التى تعرضت للضرب، ولم تنجُ منها قوافل الإغاثة والإمدادات وعربات الإسعاف، والملاجئ والمخابئ... إلخ.

أما حقيقة ما دار فى المعارك والمواجهات؛ فقد أتى فى روايات المراسلين الحربيين، وما قصه الجنود الإسرائيليون العائدون حول معاناتهم فى الاشتباك مع مقاتلى حزب الله.

ربما العنصر الجديد الذى أبرزته الحرب هو ما أتاحته من إمكانية المقارنة بين وسائل الإعلام المختلفة من ناحية مضمون المواد التى قدمتها ما بين عناوين لأخبار، وتغطية لأحداث، وما بين مقالات للرأى وتحليلات للخبراء والمتخصصين فى المجالات العسكرية والإستراتيجية والسياسية، ومدى ما اتسمت به من سرعة فى نقل الأحداث ومصداقية فى إذاعة الأخبار والمعلومات، وكذلك مدى حيادها أو انحيازها فيما قدمته من معالجات أو تعليقات على الأحداث، وفى هذا الصدد كانت خطوط التصنيف واضحة ما بين وسائل رسمية حكومية، وأخرى غير رسمية، تتحدث بلسان المعارضة أو تلتزم الاستقلالية (الصحف المستقلة).

كما برزت فى المقارنة بين الفضائيات العربية وبعضها البعض قنوات إخبارية تفوقت على غيرها؛ كالجزيرة والعربية، التى لاقت ارتفاعًا ملحوظًا فى معدلات المشاهدة، واكتسبت إقبالاً جماهيريًا إضافيًا طوال فترة الحرب، بالمقارنة مثلاً مع قناة النيل للأخبار، التى تلاقى أغلب الحاضرين على ما عاب أداءها من تباطؤ أو تأخير فى نقل الحدث، ومن إغفال لتقديم أىّ تحليلات للخطابات التليفزيونية التى ألقاها أطراف الحرب؛ حيث اكتفت قناة النيل بإذاعة مقاطع ومقتطفات منها دون التعليق عليها.

ربما لم يتسن للباحثين فى المؤتمر تقديم تحليل واف لهذا الجانب بالنظر إلى صعوبتين: **أولاهما:** الحصول على المواد الإعلامية (غير الصحف) مسألة غير متاحة أو ميسرة للباحث الفرد؛ ولذا أوضح د. عبد المنعم المشاط أن أيًا من القنوات الفضائية لم تبد رغبة فى التعاون بشأن إعداد الورقة البحثية حول دورها، خصوصًا وأن البحث نفسه بدأ بعد انتهاء الأحداث؛ ولذا أتت ورقة د. آمال كمال مركزة على تحليل الصحف، وإن كانت غير كافية.

وثانيتهما: أن إمكانية إجراء بحث ميدانى بالتطبيق على عينة واسعة ممثلة للجمهور العربى، لإجراء المقارنة بين مختلف تلك الوسائل، وقياس استجابات الجمهور ورأيه وانطباعاته عنها، ولكى يخرج هذا البحث ملتزمًا بمعايير الموضوعية والحياد والدقة؛ فإنه يستلزم تضافر أكثر من جهة بحثية وإعلامية للقيام بجهد جماعى لا يستعاض عنه ببحث

فردى؛ وهو ما يعنى الدعوة إلى تخصيص مؤتمر علمى خاص بهذا المحور الإعلامى وحده.

على أى حال فإن اللجوء إلى إجراء «تحليل للخطاب» لكل من القيادات الثلاث التى أدارت الأحداث فى هذه الفترة (نصر الله والسنيورة وأولمرت) هو مما يؤكد ويبرز المكانة المتميزة التى احتلتها الأداة الإعلامية، سواء فى استخدامها كساحة للمواجهة من قبل أطرافها، بالتوازى مع الساحة العسكرية، وما تشهده من معارك ومواجهات مباشرة فى الميدان، أو فيما يتصل بتعمد إسرائيل منذ بدء الحرب تعقب الإعلاميين، وفرض الحظر عليهم وتقييد حركتهم، والتعتيم على المعلومات وحجبها عن وكالات الأنباء، ناهيك عن القصف المدمر والمبكر لقناة «المنار»؛ الآلية الإعلامية الأعلى مشاهدة خلال الحرب؛ لأنها الناطقة بلسان حزب الله؛ حيث اعتبر الكثيرون أن أحد معالم «النصر» الذى حققه الحزب على إسرائيل كونه أعاد تشغيل تلك القناة، فاستأنفت بثها بعد دقائق معدودة من القصف المدمر الذى أتى على مبناها بالكامل، وما لبث السيد نصر الله نفسه أن ظهر على شاشتها ليخاطب الجماهير، ويشد من أزر المقاتلين، ويرفع معنوياتهم، ويرد على المزاعم والافتراءات التى ترددها وسائل الإعلام الإسرائيلية، وكأن شيئًا لم يحدث؛ فلم يلاحظ على البث أى مظاهر لحدوث خلل فنى، أو مشكلة تقنية؛ كتعطل الماكينات مثلاً، أو حتى ارتباك القائمين على إدارة القناة وتشغيلها؛ مما يشير إلى أن ثمة منظومة متكاملة توفرت لدى حزب الله، وخاض بها تلك الحرب التى استعد لها جيدًا، وتدربت عليها كافة عناصره بكفاءة عالية، فأتت النتيجة فى النهاية لصالحه.

وإجمالاً فإنه إذا كانت كافة دراسات العلاقات الدولية فى عصر العولمة قد أعطت ثقلاً لدور وسائل الإعلام ليس فقط كآلية أو أداة تستخدمها الدول فى سياساتها الخارجية، وإنما كفاعل جديد يشهد صعودًا متناميًا فى دوره على الساحة الدولية؛ فليس أفضل من حدث «الحرب» فى سخونته، وفى منطقة من أكثر مناطق العالم التهابًا كالمنطقة العربية؛ ليكون محكًا ومختبرًا لهذا الدور، سواء من زاوية الحجم والاتساع، أو من زاوية الفعالية والتأثير النسبى. زد على ذلك الطرز الأحدث من وسائل الاتصال والإعلام فائقة السرعة وسهلة الحركة، التى أضافت فوق أهمية هذا العامل المزيد من ثقل الوزن، وعمق التأثير، واتساع نطاقه ودائرته؛ كالإنترنت، والهواتف المحمولة، وهى وسائل شبابية بطبيعتها، وذات صفة انتقالية؛ بمعنى أن التوصل إلى المعلومة من خلالها لا يستلزم جلوس الفرد أمام

شاشات التليفزيون مثلاً؛ فعبر الهاتف المحمول كان الناس فى شتى أماكنهم ينصتون إلى خطب السيد حسن نصر الله على الهواء مباشرة، ثم يتبادلون مقاطع منها من خلال خدمة الرسائل الصوتية الفورية.

• لماذا شنت إسرائيل عدوانها على لبنان؛ بين الادعاءات الإسرائيلية والخلافات العربية

منذ اليوم الأول حرصت إسرائيل على تأكيد أنها لم تشن الحرب على لبنان، نافية أى استهداف لها، أو لشعبها؛ فحربها كانت موجهة ضد حزب الله فقط، حسبما زعمت؛ وهو ما أعاد فتح ملف المطامع الإسرائيلية فى لبنان، وجدد إثارة النقاش حول حقيقة نوايا إسرائيل، وعما إذا كان استهداف لبنان ليس وارداً أصلاً كواحد من مخططات المشروع الصهيونى التوسعى لبناء دولة إسرائيل الكبرى، وعما إذا كانت مياه الأنهار اللبنانية مثلاً لا تشكل أحد أهم المطامع الإسرائيلية فى لبنان.

• هل المقاومة الفلسطينية هى السبب الوحيد فى غزو إسرائيل لبنان عام ١٩٨١؟

هنا عاد البعض إلى الوراء منذ قيام إسرائيل بغزو لبنان واحتلاله عام ١٩٨١ لإبراز عدم وضع لبنان فى البداية على مخطط التوسع الإسرائيلى، وكونه إنما أتى فى سياق رد الفعل من جانبها على أعمال المقاومة التى تمت على يد منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، واتخذت من أراضى لبنان قاعدة للانطلاق، وشن عملياتها المسلحة ضد إسرائيل.

• فهل معنى ذلك أن القضية الفلسطينية أضرت بالنظام الإقليمى العربى، ووقفت وراء احتلال لبنان، أم أن الحرب على لبنان كانت مخططة مسبقاً وعملية حزب الله سبب تبكير موعدها؟

كشف السيد حسن نصر الله فى أحد خطاباته النقاب بجلاء عن حقيقة النوايا الإسرائيلية تجاه لبنان، وأكد معلوماته بشأن التخطيط الإسرائيلى المسبق والتدبير القصدى والعمدى

لشن هذه الحرب على لبنان. وربما كانت عملية حزب الله سببًا للتبكير بهذا المخطط، وتقديمه عن موعده الأصلى، وأن العملية التى قام بها الحزب إنما اتخذت ذريعة لوضع هذا المخطط موضع تنفيذ؛ فإسرائيل لديها دوافع لغزو الجنوب وإعادة احتلاله، وبغرض كسر المقاومة.

وقد رجح البعض التفسير الذى يرى أن إسرائيل أرادت بهذه الحرب الانتقام مما ألحقه بها لبنان قبل ذلك من هزيمة، اضطرت على إثرها إلى الانسحاب من الجنوب؛ حيث لم تقوَ على تحمل ضربات المقاومة المتلاحقة. وبهذا يكون لبنان قد أحرز أول انتصار فى تاريخ المنطقة بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ الذى أحرزته الجيوش العربية وفى مقدمتها العسكرية المصرية.

أما لبنان فقد تمكن من تحرير أراضى الجنوب، وأرغم المحتل على الانسحاب، معتمدًا فقط على سلاح المقاومة الذى لم يكن يرقى بأى حال إلى مستوى الجيش الكامل العدة والعتاد. ويذهب هؤلاء إلى إرجاع الحرب الأخيرة إلى النية المبيتة لدى إسرائيل منذ انسحابها عام ٢٠٠٠ على العودة لاحقًا لكسر شوكة المقاومة ونزع سلاح حزب الله.

• إسرائيل اختارت الحرب لكنها لم تختر التوقيت وفرضته عليها عملية حزب الله

وهكذا تراوحت التقييمات بشأن دوافع العدوان الإسرائيلى الحقيقية والكامنة، بين القول بأنها كانت حربًا مخططة ومدبرة منذ فترة، تم الإعداد المحكم لها مسبقًا، وأنها تعكس نية مبيتة لدى إسرائيل منذ الانسحاب من الجنوب على العودة لاحتلاله والانتقام من المقاومة التى أجبرتها قبل عدة أعوام على الخروج منكسة الرأس، وبالتالى فقد اتخذت إسرائيل عملية حزب الله (الوعد الصادق) مجرد ذريعة وحجة للعدوان على لبنان. وما بين اتجاه آخر أكد أن إسرائيل تعجلت فى الرد على عملية حزب الله؛ فتورطت فى الحرب دون تخطيط أو تجهيز مسبق، بدليل أدائها العسكرى الذى اتسم بالارتباك الشديد؛ أى إن حزب الله نجح فى استدراجها إلى حرب لم تخترها، أو على أقل تقدير، ومع قبول فرضية أن الحرب مدبر لها إسرائيليًا منذ زمن، فإنها تورطت فيها فى توقيت فرض عليها ولم تحدده بمحض إرادتها.

• **إسرائيل أداة للحرب بالوكالة وتأسيس شرق أوسط جديد حسب المنظور الأمريكى**

ثمة اتجاه ثالث يرى أن دخول إسرائيل هذه الحرب إنما هو جزء من مخطط إستراتيجى أمريكى فى المقام الأول والأخير، ولتحقيق أهداف أمريكية؛ ومن ثم فإسرائيل تنوب عن الولايات المتحدة كرأس رمح فى حربها العالمية ضد هذا العدو المشترك (والتى اقتضت منها طرح مبادرات تحت مسميات متعددة لإعادة صياغة المنطقة وفقًا لمصالحها كما ذكر سالفًا)؛ **فالعدوان على لبنان خطط له أمريكيًا، وأوكلت إلى إسرائيل مهمة الاضطلاع بتنفيذه.**

ويستدل هؤلاء على صحة هذا الرأى بما صرحت به كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية فى مرحلة مبكرة من اعتبار ما يجرى من تدمير هو جزء من آلام المخاض الطبيعية، التى يتعين على الشرق الأوسط أن يكابدها لكى يصبح «جديدًا» حسب رؤيتها؛ ولذا فهى لم تساند المطالبة بوقف إطلاق النار، وكأنها أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل لتتمادى فى ضرب لبنان لحين تحقيق ما تصبو إليه أمريكيًا (ضرب حزب الله، وبتر ذراع إيران وسوريا فى المنطقة).

وبناء عليه تندرج الحرب وفقًا لهذا التحليل تحت نمط «الحرب بالوكالة». وليس فى ذلك جديد، فإسرائيل منذ نشأتها تعد رأس حربة لقوى الاستعمار والهيمنة العالمية، والشوكة التى تمت زراعتها وغرسها فى قلب المنطقة؛ للحيلولة بينها وبين التحكم فى مقدراتها، والاستمتاع بخيراتها.

* * *

ثانيًا: المواقف الرسمية وغير الرسمية

• **الموقف الأمريكى: الالتزام بحماية أمن إسرائيل كدولة يهودية أحد الثوابت الأمريكية فى المنطقة**

ما يجدر التوقف عنده أن إحدى معضلات الصراع العربى/ الإسرائيلى الأساسية تكمن فى جوهر هذا الصراع كصراع حضارى ممتد، شكل الدين أحد ركائزه المحورية، إن لم يكن هو المحور الرئيس منذ منشئه. يكفى مثلاً أن الكيان الإسرائيلى يستمد وجوده كدولة من الدين، كما يبرر مشروعه التوسعى والاستيطانى، واحتلاله للأراضى العربية، وممارساته العنصرية ضد العرب والفلسطينيين بمسوغات دينية (هى بالطبع ادعاءات

ومزاعم لا أساس لها تدخل فى إطار الأكاذيب والأساطير الباطلة)؛ فهو يسعى مثلاً لتهويد الأماكن المقدسة عند المسلمين والمسيحيين العرب، وفى عصر تتباهى فيه الدول بعلمانيتها ونجاحها فى الفصل بين الدين والدولة؛ كمؤشر على اكتمال الحداثة، ورسوخ مبادئ المواطنة، بما يكفل المساواة بين جميع أبناء شعوبها، بغض الطرف عن معتقداتهم، أو انتماءاتهم الطائفية، وحيث تتهم الدولة فى إيران مثلاً بالتشدد والتطرف والخروج عما تواضع عليه المجتمع الدولى؛ لأنها تستند إلى أسس دينية تستمد منها شرعيتها، كما تهاجم دولاً أخرى، وقد يتم غزوها عسكريًا، واحتلالها تحت شعار حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات المضطهدة لمجرد وقوع حادثة بسيطة يتم تضخيمها عبر وسائل الإعلام، ووصفها فى تقارير المنظمات الإنسانية الدولية بالانتهاكات والخروق الجسيمة لحقوق الأقليات.

فى مقابل كل ذلك تتمتع «إسرائيل» (وهى بالتعريف «دولة دينية») بحماية الغرب، والقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة التى تضع أمن إسرائيل فى قمة مصالحها الإستراتيجية، ويتعهد قادتها فى الانتخابات ويتنافسون فى حملاتهم الدعائية على إظهار الالتزام بحماية إسرائيل كأولوية على رأس أجندة أى مسئول يتولى منصبًا فى الإدارة أو يلتحق بعضوية الكونجرس، وبمجرد وصولهم إلى مراكزهم فى السلطة يعلنون أن حماية أمن إسرائيل أحد ثوابتهم، وأحد الأعمدة الرئيسة التى تقوم عليها السياسة الأمريكية فى المنطقة.

وسواء كانت الإدارة ديموقراطية أو جمهورية؛ فلم تختلف السياسة الأمريكية تجاه المنطقة فى عهد كلينتون كثيرًا عنها فى عهد إدارة بوش الأب مثلاً، وقد تتغير بعض الأدوات أو الأساليب المتبعة فى تلك السياسة؛ فالجمهوريون عبر التاريخ وفى ظل إدارة بوش الابن بالذات أثبتوا أنهم الأميل لعسكرة السياسة الخارجية مقارنة بالديموقراطيين، لكنها فى نهاية المطاف فروق نسبية لا تمس على أى نحو ذى بال جوهر تلك السياسة من ناحية الأهداف الإستراتيجية والمنطلقات الكبرى التى تدخل فى عداد الثوابت الأمريكية، فلا يحيد عنها أى رئيس ديموقراطيًا كان أم جمهوريًا، وبما يستوجب الدفاع عن أمن إسرائيل كجزء من الأمن القومى الأمريكى فى حالة أى مساس به فى المنطقة، وكأن بقاء هذه الدولة ووجودها على أساس دينى هو الاستثناء الوحيد المقبول عالميًا.

• **النظرة الأمريكية لإسرائيل: حليف إستراتيجي أم أداة لتنفيذ سياستها الخارجية؟**

احتلت طبيعة العلاقات الأمريكية/ الإسرائيلية جانبًا كبيرًا من النقاش، وهى علاقات لا مجال للخلاف حول كنهها، تعكس رابطة تحالف وثيقة، لكنها أيضًا تعرف نقاطًا ومواضع تتلاقى أو تتقاطع عندها دوائر المصالح المشتركة أو المتباينة بين الحليفين.

ومن المعروف أن إسرائيل لا تقاتل وحدها؛ فأمريكا تساندها بالمال والسلاح والتكنولوجيا، وأيضًا بالتأييد السياسى.

• **مجال ونطاق وقوة تأثير اللوبى الصهيونى فى توجيه وصنع القرار الأمريكى**

ومع هذا اختلفت الآراء حول أيهما يلعب دور الفاعل، ويمتلك اليد العليا فى إدارة تلك العلاقة؛ فهل القرار الأمريكى هو الذى يحدد ما يجرى على الساحة الإسرائيلية، وبالتالى يمكن تكييف الحرب على لبنان فى إطار استخدام إسرائيل كأداة لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية، أم أن النفوذ المعروف «للوبى الصهيونى» داخل المؤسسات الأمريكية ـ والذى فشل العرب والمسلمون فى أمريكا حتى الوقت الراهن فى بناء أى كيان يضاهيه فى النفوذ والتنظيم، أو ينافسه فى التأثير دفاعًا عن المصالح العربية ـ هو الموجه الحقيقى لمسار القرار الأمريكى، بما يتوافق مع المصالح والأهداف والمخططات الصهيونية، وهو أيضًا المحدد لمن الذى يصنع هذا القرار، ويصل إلى مراكزه الحساسة فى البيت الأبيض والإدارة الأمريكية والكونجرس؛ من خلال التأثير ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ فى مجريات العملية الانتخابية وفى نتائجها، بتقديم التمويل والرعاية وتنظيم حملات الدعاية للمرشحين، وغيرها؛ وليس أدل على ذلك من موافقة الكونجرس الأمريكى بالأغلبية عام ١٩٩٥ على نقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهو القرار الذى اعتبر تحديًا صريحًا للعرب، وتعبيرًا عن مدى تأثر السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بالثقل الكبير لأنصار إسرائيل ومؤيديها داخل الولايات المتحدة.

• اللوبى الصهيونى يعمل عبر وسائل الإعلام ويتغلغل فى مختلف المحافل الدولية

أضف إلى ذلك أن وسائل الإعلام التى يمتلكها أنصار إسرائيل، أو يهيمنون عليها بشكل أو بآخر - بما فيها السينما والفن فى هوليوود - هى المسئولة عن صنع الصورة لدى المشاهد والقارئ الأمريكى العادى؛ ولهذا السبب ينسب إليها تشويه صورة العرب لدى الرأى العام الغربى والأمريكى. ويكفى ذلك المثال الدال الذى روته د. حورية مجاهد عن واقعة شهدتها بنفسها أثناء حضورها لأحد المؤتمرات الدولية حول «حقوق المرأة» فى الولايات المتحدة، عندما أتت باحثة من الهيئة العالمية الصهيونية، وطالبت باعتماد مشروع قرار خاص بدارفور تقدمت به كمقترح، مع أن المؤتمر لم يكن له أى علاقة أصلاً لا من قريب ولا من بعيد بقضية دارفور.

والمعنى واضح فى مغزاه، غنى عن الشرح أو البيان؛ فالمنظمة الصهيونية تحرص على المشاركة فى تحديد ما يدرج أو لا يدرج على جداول أعمال المحافل الدولية، مستهدفة التأثير على أجندتها لتبنى كل ما يخدم المصالح الإسرائيلية، ولا شك أن إثارة موضوع دارفور وإقحامه بهذا الشكل الفج فى جدول أعمال مؤتمر عن المرأة يصب فى هدف تفتيت المنطقة.

• الوهن والضعف والتمزق فى الجانب العربى زاد من ثقل ودور اللوبى الصهيونى

أيدت أغلب الآراء حقيقة أن البيئة الداخلية فى الولايات المتحدة تشهد تأثيراً للوبى الصهيونى، فى مقابل غياب أى تأثير مواز له للجاليات العربية أو الإسلامية أو حتى اللبنانية برغم ما هو معروف عن أعدادها الكبيرة. غير أن هذا التيار من أنصار إسرائيل ما كان ليكتسب حجمه ووزنه المؤثر لولا حالة الوهن الشديد أو بالأحرى فقدان المناعة التى أصابت النظام العربى، وبات يئن منها فى مجمله؛ فهذا الضعف هو المتسبب فى إخضاع النظام العربى للسيطرة الأمريكية، وجعله كيانًا هزيلاً مخترقًا أمام التدخلات السافرة للأطراف الخارجية، بيد أن كليهما اتفقا على أن هذه العلاقة هى العنصر الثابت والمنطلق الأساسى فى تفسير كل ما تتصف به السياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية وقضاياها

الكبرى من عوار، وما يؤخذ عليها من انتقادات من قبيل ازدواجية المعايير، أو الكيل بمكيالين أو أكثر ... إلخ، وهى فى نهاية المطاف بعض أعراض الانحياز الأعمى لصالح إسرائيل، التى تعكس التوازنات الحاكمة للعبة السياسية الأمريكية، ليس فقط إزاء الخارج؛ وإنما فى الداخل الأمريكى ذاته. . كل ذلك زاد عليه اعتلاء المحافظين الجدد مع بوش الابن قمة الإدارة الأمريكية.

• تصفية حزب الله جزء لا يتجزأ من الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب، ومشروعها فى الشرق الأوسط، والصاق تهمة الإرهاب بحزب الله يجعل إسرائيل شريكة لأمريكا فى مكافحته

حقيقة الأمر أن حزب الله ليس بمنظمة مقاومة أو فصيل مسلح فقط، ولكنه حركة تحرير شعبية، كما يمثل أحد صيغ المشروع الإسلامى الذى يربط السياسة بالدين، ويتبنى مفردات تثير الكثير من الهواجس والقلق والارتياب لدى الغرب بالمعنى الثقافى والحضارى؛ كمفهوم «الجهاد» الذى يربطه هؤلاء ربطًا تلازميًا وترادفيًا بمفهوم «الإرهاب». وقد لعب اللوبى الصهيونى دوره المعروف بثقله البالغ على الصعيد الأمريكى، حتى نجح فى إدراج كافة المنظمات الفلسطينية، وضم إليها حزب الله على قائمة جماعات ومنظمات الإرهاب.

• لبنان مثل ونموذج يُخشى تكراره واستنساخه فى الدول العربية الأخرى

اتجهت أغلب التحليلات للموقف الأمريكى إزاء الحرب إلى ترجيح فكرة نمط الحرب بالوكالة. وفى واقع الأمر ليس من الصعب تفهم موقف الولايات المتحدة من حزب الله، فإلى جانب تحيزها الأعمى والأبدى لإسرائيل، والتزامها بأمنها كركيزة محورية معلنة لمصالحها الإستراتيجية فى المنطقة منذ أمد بعيد، وعلاوة على تهمة الإرهاب سابقة التجهيز التى تلصقها بالحزب لخلفيته الإسلامية من ناحية ثانية، ولعلاقته الوثيقة التى تربطه بكل من سوريا وإيران، وكلتاهما سبق وضعهما على قائمة الدول الداعمة والراعية للإرهاب من ناحية ثالثة، ناهيك عن ملف إيران النووى الذى زاد من خطورة نفوذها الإقليمى المتغلغل فى المنطقة من ناحية رابعة، وتأتى المقاومة العراقية التى أصابت قوات الاحتلال الأمريكية بالفشل والإحباط، وغرست أقدامها فى مستنقع من الوحل يصعب عليها الخروج منه

خروجًا مشرفًا، لتضيف المزيد من الدوافع والأسباب للولايات المتحدة، من أجل العمل بكل طاقتها لاستئصال شأفة المقاومة من جذورها، وإخلاء المنطقة من كافة أشكالها وصورها؛ وهو ما جعل الكثير من التحليلات تميل إلى تصوير الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦ كأحد تطبيقات نمط «الحرب بالوكالة» الذى لجأت فيه الولايات المتحدة إلى الاستعانة بإسرائيل كأداة لبلوغ مرادها.

• فيما عدا فلسطين، حزب الله يعد آخر روح وآخر نفس للمقاومة فى جسد الأمة

نفس الهدف التقت عليه إسرائيل مع الولايات المتحدة؛ فتجفيف منابع المقاومة، وتصفية جيوبها، وتجريدها من سلاحها؛ هو جزء لا يتجزأ من صميم المشروعات الأمريكية، والتى قدمتها الولايات المتحدة كتصور شامل للمنطقة ككل بما يتماشى مع مصالحها، سواء فى السودان أو العراق أو سوريا أو فلسطين، والأمر ذاته يسرى على لبنان.

وبرغم اختلاف المسميات وتنوع العناوين التى صيغت فى إطارها تلك الطروحات ما بين الشرق الأوسط الكبير تارة، والموسع تارة، والجديد تارة أخرى؛ فالقاسم المشترك بينها جميعًا هو الهدف المتمثل فى خلق شرق أوسط خاضع ومنبطح أمام المخططات الأمريكية، وبالتبعية أمام الهيمنة الإسرائيلية. وأول شروط تنفيذها يكون بإخلائه من كافة ضروب وأشكال وصور المقاومة ... إلخ؛ فذلك المخطط المنصب على إعادة رسم خريطة المنطقة، وإعادة تشكيلها وصياغتها بغية تركيع شعوبها، وتفريغها من روح المقاومة، وإفقادها كل مقومات المناعة أو الحصانة فى مواجهتها؛ أحبطته جهود المقاومة بجناحيها الفلسطينى واللبنانى، بما أظهرته من بسالة منقطعة النظير، وعلى الرغم مما اتسمت به إمكاناتها من تواضع؛ فقد استطاعت الوقوف بصلابة فى مقابل أعتى الجيوش وأحدثها تجهيزًا وإعدادًا وأقواها تسلحًا؛ بل ولقنتها درسًا فلم تمكنها من بلوغ أى من غاياتها.

• **إشعال المنطقة بإثارة الفتن وتحريض الأقليات وتفجير الحروب الأهلية، وإدخال الشعوب فى دائرة مفرغة ودموية من العنف الطائفى المتبادل؛ وشعار الفوضى الخلاقة**

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تنتهى الحرب على لبنان بإثارة أزمة ذات ملامح طائفية، تضعه على أعتاب حرب أهلية جديدة، وأن يتزامن كل ذلك مع ما يجرى على أرض العراق بصفة يومية من حمامات دم، وتفجيرات، وتطهير عرقى/ طائفى بين أبناء المذهبين السنى والشيعى؛ فقد ربط الكثيرون بين الأحداث هنا وهناك، واستشعر هؤلاء أن الدور حل على لبنان بعد العراق، وكان السؤال حول من سيأتى عليه الدور لاحقًا على الأجندة الأمريكية.

وهكذا اتجه النقاش حول الموقف الأمريكى من رصد معالم هذا الموقف بغية تقويمه كرد فعل على الأحداث، إلى تناول حدث الحرب ذاته فى إطار المخططات والمشروعات الأمريكية التى وضعت المنطقة العربية فى بؤرة ومرمى الاستهداف.

• **رصد بعض ملامح التغير فى السياسة الأمريكية عقب الحرب وعلى ضوء نتائجها**

الجدير بالإشارة أن هناك من بين الآراء من رصد مؤشرات للتقارب بين الإدارة الأمريكية وسوريا وإيران، بدأت بوادرها فى الظهور عقب الحرب بخلاف ما توقعه الكثيرون؛ وهى:

- **عدم وضوح النوايا الأمريكية تجاه سوريا وإيران**: وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدم رغبة الولايات المتحدة فى إسقاط النظام السورى برغم تحفظاتها العديدة عليه، خوفًا من أن يمهد ذلك الطريق لوصول الإسلاميين إلى الحكم فى سوريا، وهو البديل الأسوأ بالنسبة لها، وهذا ما عرف تقليديًا بمعضلة أو إشكالية الديموقراطية فى البلدان العربية؛ إذ تبشر الولايات المتحدة بالديموقراطية، وتهاجم النظم التسلطية، لكنها تصطدم بوصول قوى مناوئة لها إلى الحكم عبر آلياتها الانتخابية، وهو السيناريو الذى تكرر بأشكال ودرجات مختلفة مع تزايد حضور الإسلاميين فى فلسطين، ومصر، والكويت، فضلاً عن الأردن والمغرب والسودان، ويُخشى من امتداد موجته تلك لدول عربية أخرى... إلخ.

وبالمثل أبدى البعض شكوكه فيما يتعلق بلجوء الولايات المتحدة المحتمل إلى توجيه ضربة عسكرية لإيران، لوجود أصوات فى الداخل الأمريكى تحذر من عواقب اللجوء إلى مثل هذا الحل. غير أن محاولات التقارب تلك يقلل من شأنها إصرار الرئيس بوش على إنكار صحتها، وتأكيده المتكرر على عدم السماح لإيران بالمضى فى مشروعها النووى.

• الموقف الأوروبى

الجدير بالرصد أن الحرب اللبنانية ـ شأنها شأن حالة العراق من قبل ـ بقدر ما شهدت فى بداياتها بعضًا من التباين فى المواقف بين «أمريكا» و«أوروبا»؛ إلا أنها ضربت مثلاً آخر على أن هذا التباين لا يسمح له أى من الطرفين أبدًا بالوصول إلى حد الخلاف الجذرى بينهما، بما يتيح فرصة يمكن استغلالها أو استثمارها من قبل الطرف العربى.

ففى الحرب الأخيرة على لبنان ـ كما فى كثير من السوابق القديمة والمعاصرة ـ ظهر للوهلة الأولى أن ثمة خلافًا بسيطًا فى بداياته بين الموقف الأمريكى والموقف الأوروبى، ولكن سرعان ما تم حله بالتوافق بينهما؛ حيث سلم الأوروبيون دفة قيادة الملف بالكامل إلى الأمريكيين اعترافًا منهم بأنهم أصحاب اليد العليا والقول الفصل فى قضايا المنطقة.

واتضح بذلك للدول العربية التى راهنت عليهم أنهم لا يستطيعون لعب دور البديل أو المنافس أو المزاحم أو حتى الموازن للدور الذى تلعبه حليفتهم الأهم والأقوى الولايات المتحدة، لا سيما وأنها هى الراعى الرسمى والوحيد ـ بغض النظر عن نزاهته أو عدالته ـ لملف التسوية ولعملية السلام «المتعثرة» فى الشرق الأوسط منذ أكثر من عقدين.

• فرنسا: الرغبة فى استعادة النفوذ القديم وإحياء ركائزه التاريخية

أعاد الموقف الفرنسى من الحرب إلى الأذهان رغبة فرنسا القديمة فى الاحتفاظ بالوصاية «الأدبية» على لبنان، لما يربطهما من علاقة ذات جذور تاريخية/ ثقافية بالأساس.

وجاء الموقف الفرنسى معبرًا بجلاء عن أهمية الاحتفاظ بهذا النفوذ، بما ينم عن رغبة واضحة من جانبها فى استعادة وضعها التاريخى فى لبنان، والذى اتخذ صورة قرار بزيادة عدد القوات الفرنسية المشاركة فى القوات متعددة الجنسيات العاملة فى لبنان؛ حيث يعد

هذا القرار مؤشراً دالا على صحوة فى هذا الاتجاه، كأحد الثوابت المكونة للسياسة الفرنسية تجاه لبنان، وإن لم يتم ذلك إلا بعد حصولها على تأكيدات من الجانب الإسرائيلى، ومن الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان بشأن ضمان سلامة تلك القوات؛ فقد قررت فرنسا الوصول بأعدادها إلى ٢٠٠٠ جندى؛ مما جعلها فى المرتبة الأولى كصاحبة أكبر عدد من الجنود المشاركين فى تشكيل اليونيفيل، وتليها إيطاليا فى المرتبة الثانية بقوات قوامها ١٥٠٠ جندى.

• الموقف الفرنسى لا يتعارض مع الموقف الأمريكى، بل يأتى فى إطار التوافق بينهما

ومع ذلك فتلك السياسة لا تتعارض مع حقيقة التوافق الفرنسى الأمريكى، لا سيما بعدما تطابقت وجهات نظر البلدين بشأن التحقيق الدولى فى قضية اغتيال الرئيس الحريرى؛ حيث لم يبتعد الموقف الفرنسى عن نظيره الأمريكى من حيث المطالبة بتشكيل المحكمة الدولية، وبفضل هذا التوافق تم تمرير القرار المتعلق بها من مجلس الأمن. معنى هذا أن الدول العربية لا يسعها الذهاب فى المراهنة على الدور الفرنسى فى لبنان إلى حد الاستعانة به فى مقابل الدور الأمريكى، أو الاعتماد عليه لمواجهة السيطرة الأمريكية أو الحد منها؛ فهو حريص رغم اهتمامه بالملف اللبنانى على ألا يبدو مناوئًا أو منافسًا لحليفه الأمريكى هناك.

• الأمم المتحدة: دور الفيتو الأمريكى داخل مجلس الأمن فى إحباط المقترحات العربية

لقد حفظ العرب عن ظهر قلب ذلك السيناريو الذى يتكرر داخل منظمة الأمم المتحدة - وخصوصًا مجلس الأمن - أمام كل أزمة أو مشكلة عربية تتسبب فيها إسرائيل بعدوانيتها. فأى مشروع قرار ضد مصالح إسرائيل، يحمل ولو بشكل غير مباشر إدانة صريحة أو حتى ضمنية للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية السافرة ضد الحقوق العربية؛ يكون مصيره الإيقاف والإجهاض؛ حيث يصطدم عند دخوله مرحلة التصويت بحائط الفيتو الأمريكى، فلا يتسنى له الخروج من أروقة ودهاليز المنظمة ليرى النور.

وهكذا كان مصير أغلب المحاولات التى بذلها العرب داخل الأمم المتحدة، وخصوصًا مجلس الأمن لمساندة قرار ما، أو الحيلولة دون صدور قرار آخر هو الإحباط وخيبة الأمل.

• تمرير قرارات تخدم مصالح إسرائيل والدفاع عنها بمنع استصدار أى قرارات تدينها

إذ احتكر القطب الأمريكى قيادة المجلس منذ مطلع التسعينيات، واستخدمه فى توفير الغطاء القانونى الدولى، وإضفاء مقومات الشرعية على تلك القرارات المناهضة على طول الخط لجوهر المصالح العربية، والتى تم العمل على تمريرها واستصدارها منه لكى لا تخدم إلا المصالح الأمريكية/ الإسرائيلية المشتركة، ولتوضع على الفور موضع تنفيذ بوصفها التزامات يتعين الاضطلاع بها باسم المجتمع الدولى ككل، فى حين تم العمل فى الآن ذاته على منع صدور أى قرار ضد إسرائيل، يحمل ولو تلويحًا غير مباشر بالإدانة لما يصدر عنها من تجاوزات، ومخالفات قانونية مهما كانت صارخة، أو للتنديد بما ترتكبه من جرائم وانتهاكات ضد الإنسانية، والتى تدخل فى عداد المجازر والمذابح.

• قرار رقم ١٧٠١

لم يأت موقف الأمم المتحدة بجديد؛ فثمة إجماع حول فقدانها عمومًا لمصداقيتها، ووصول العرب إلى مرحلة اليأس بشأن تعاطيها مع قضاياهم. فبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، وانهار الاتحاد السوفيتى السابق، مفسحًا المجال للانفراد الأمريكى بالهيمنة وفرض السيطرة الكاملة على آليات الأمم المتحدة، وخصوصًا مجلس الأمن، هبط سقف الطموحات العربية فى المطالبة بدور أكثر إنصافًا، تلعبه المنظمة الدولية تجاه القضايا العربية إلى أدنى حدوده؛ وهو ما كان وراء القبول العربى على مضض بقرار ١٧٠١، الذى أصدره مجلس الأمن، وكان بداية إعلان النهاية لذلك الفصل من فصول المواجهة مع إسرائيل حقنًا للدماء.

• الدول العربية، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى جامعة الدول العربية: أزمات لبنان محكًا لاختبار الفاعلية وداعيًا ملحًا للإصلاح

الحديث عن البيئة الإقليمية استدعى تناول دور جامعة الدول العربية الذى لا يكاد يذكر؛ حيث باتت الساحة خالية أمام صور أخرى بديلة وتجمعات فرعية.

وبرغم الإقرار بالجهود المضنية التى يبذلها الأمين العام السيد عمرو موسى فى أوقات الأزمات، بيد أنه من المعروف للجميع أن دور الأمين العام له حدوده التى لا يتعداها، وأن أى تأثير له يتوقف فى المقام الأول والأخير على مدى تقبل الدول العربية الأعضاء لهذا الدور، وترحيبها به، واستعدادها للتعاون معه، وتذليل العقبات فى سبيله، أو على الأقل عدم تعويقه أو عرقلته. ومن هنا طالب البعض الأمين العام بتقديم استقالته اعترافًا بهذا الواقع، وبما ينم عن العجز عن الفعل، أو استحالة الإقدام على أى تحرك جماعى يحقق مصالح الشعوب، ويصون حقوقها، ويكفل عدم المساس بالثوابت العربية الأساسية؛ فقد اكتفت الجامعة بإصدار البيانات التى لم ترق أبدًا لمستوى «القرارات» الملزمة، أو على الأقل الممكن نقلها إلى حيز التنفيذ.

إذا كان حال البيئة العربية لحظة اندلاع الحرب على لبنان بهذا القدر من الضعف والوهن؛ فقد كان من المتوقع ألا تتخذ الأطراف العربية أى مواقف ذات وزن من تلك الحرب، بحيث يسرى عليها ما سرى على غيرها من الأزمات السابقة، بوقوف الدول فرادى ومجتمعة عبر آليات الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى عاجزة عن القيام بأى فعل مؤثر.

• انشقاق وتصدع وانقسام عربى/ عربى: بين مؤيد ومعارض

وهكذا كانت الحرب مناسبة أخرى جديدة لإبراز مدى التردى الذى وصلت إليه العلاقات العربية/ العربية، وما حاق بها من دواعى الانشقاق والتصدع؛ حيث انقسمت مواقف تلك الدول إلى جبهتين على طرفى نقيض: **إحداهما**: وقفت منذ اليوم الأول بجانب تلك العملية النوعية الجريئة التى قام بها حزب الله موجهة إليه التحية، ومعربة عن أسمى آيات التضامن والمؤازرة والتقدير، ولم تتوانَ عن تقديم الدعم الكامل له ولغيره من

أعمال المقاومة الشريفة، بينما وقفت الأخرى ضدها بالإدانة والاستهجان، فاعتبرتها مغامرة غير محسوبة، ووصفتها بالمخاطرة غير المسئولة، التى لا يقدم عليها سوى من لا يقدر عواقب الأمور؛ ومن ثم فهو وحده من يجب عليه أن يتحمل كافة تبعاتها، لا سيما وأنها كادت تعصف بأمن واستقرار المنطقة كلها؛ فكان من اللافت أن هاجس المخاوف المتنامية تجاه «المقاومة»، والذى يقف وراء الإصرار على السعى لتصفيتها؛ لم يقتصر على الجبهتين الأمريكية والإسرائيلية فحسب، بل امتد كذلك إلى أغلب الدول العربية التى جرت العادة على تسكينها فى معسكر «دول الاعتدال» بزعامة السعودية ومصر والأردن.

أضف إلى ذلك عدم اقتصار النظر إلى حزب الله من عدسة الرابطة الوطيدة التى تجمعه بإيران، على المعسكر الأمريكى/ الإسرائيلى؛ وإنما كان ذلك قاسمًا مشتركًا بين أغلب الدول العربية الموصوفة بالمعتدلة؛ فهذه الدول كانت على يقين من ولاء الحزب لإيران، وحصوله منها على القسط الأوفر من الدعم الذى يعتمد عليه، وبهذا يمثل الحزب امتدادًا آخر للنفوذ الإيرانى فى المنطقة، شأنه فى ذلك شأن شيعة النجف الذين يقودهم مقتدى الصدر فى العراق.

رفض البعض التفكير بهذا المنطق على أساس أن المد الإيرانى الشيعى لا يرادف فى مغزاه المد الإسلامى، فحركة حماس مثلاً لا يؤخذ عليها الاعتماد على الدعم الإيرانى، طالما أنها لا تتلقى الدعم من أية دولة عربية أخرى، وفى ضوء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى فلسطين فإن وجود خالد مشعل فى سوريا يثير مسألة دور المحور السورى/ الإيرانى فى التعامل مع الملف الفلسطينى. لكن الطامة الكبرى أن بعض الدول العربية بات ينظر إلى التهديد الذى تمثله إيران على أنه أخطر عليه (مما يجعل العمل على تطويقه أكثر إلحاحًا) من ذلك الذى تجسده إسرائيل. ومن هذا المنطلق أصبح التفاوض وقبول طريق التسوية السلمية مع إسرائيل أهون من التهدئة أو التفاهم مع إيران.

وعليه فالقلق البالغ من حزب الله الذى ترجمته مواقف بعض الدول العربية الحذرة والمتحفظة إزاءه له ما يبرره، فى ضوء التخوف الأكبر من امتداد المد الشيعى لدوائر ونطاقات أوسع فى المنطقة. ولما كان الحزب هو واجهة جلية للنفوذ الإيرانى؛ فإن انتصاره العسكرى والسياسى قد يفتح أبواب المنطقة بأسرها على مصاريعها أمام تصاعد هذا النفوذ ليبلغ مداه.

• مواقف دول الاعتدال أعطت الشرعية والضوء الأخضر للعدوان الإسرائيلى

وجد البعض فى مواقف هذه الدول ما ينم عن تبعية فجة للغرب عمومًا، وخضوع للولايات المتحدة خصوصًا. ويعزى هؤلاء التصعيد الإسرائيلى ضد لبنان للتصريحات والبيانات الرسمية التى أدلت بها حكومات تلك البلدان العربية صبيحة ١٢ يوليو؛ حيث وفرت للعدوان غطاء الشرعية، فى نفس الوقت الذى نزعت فيه هذا الغطاء عن المقاومة وحزب الله.

• تخاذل وتقاعس عن نصرة المقاومة أم تحريض وتواطؤ على تصفيتها؟

وعكست مواقفها درجات مختلفة من السلبية وصفها المعلقون بالتخاذل، والتقاعس، والتخلى عن نصرة المقاومة، بدلاً من مساندتها وتأييدها، إن لم نقل أنها وقعت فى شبهة التحريض أو التواطؤ مع العدو ضد حزب الله (الذى بدا ككيان غير مرغوب فى وجوده من الجميع)؛ فقد تلقت إسرائيل عبر تلك المواقف «العربية» إشارات ضمنية أرسلتها لها الدول المسماة بالمعتدلة؛ مما شجعها على التمادى فى عدوانها تحطيمًا لإرادة المقاومة، وكسرًا لشوكتها.

ويكفى أن توفر البيانات الرسمية للقادة العرب بإدانتها الضمنية لعملية الوعد الصادق التى قام بها حزب الله دون ترتيب مسبق مع الحكومة اللبنانية مادة ثرية وصيدًا ثمينًا لأولمرت الذى تلقفها واستشهد بها (ولسان حاله يقول «شهد شاهد من أهلها») ليظهر بمظهر من يدافع عن المنطقة ككل، ويقف وحده حائط صد نيابة عن سائر دولها (العربية)، فقد حصل منها على إشارة تأييد الأنظمة والحكومات العربية له فى هذه الحرب التى شنها على حزب الله كمنظمة إرهابية أولاً، وكذراع للنفوذ الإيرانى فى المنطقة ثانيًا؛ فبدا وكأنه يخوض هذه الحرب ليس فقط دفاعًا عن إسرائيل، وإنما أيضًا دفاعًا عن تلك الحكومات التى تخشى على نفسها وتلح عليها هواجس الخطر الإيرانى، وما يحمله من تهديد طائفى شيعى محدق بها، كما تعانى من تهديد جماعات التطرف الدينى والإرهاب المدعومة إيرانيًا. ومن ثم فإسرائيل تكفلت عن الدول العربية بمواجهة هذا الخطر المشترك الذى يعم بتهديده منطقة الشرق الأوسط ككل، فضلاً عن كونها تقوم بدور درع الحماية للمنطقة ضد خطر الإرهاب الذى بات يكتنف العالم بأسره، وترفع الولايات المتحدة القطب الأوحد شعار مكافحته.

• اضطرار الدول العربية لاحقًا إلى تعديل مواقفها أمام الصمود المحرج لحزب الله

مما يستوقف المرء أن مواقف الدول العربية بالذات وإن ظهرت فى بداية أحداث الحرب متخاذلة، أو مترددة فى تأييد حزب الله، لكنها ما لبثت أن اضطرت أمام ما أبداه من أداء رفيع ـ سواء باستماتته فى الصمود، أو رباطة جأشه فى مواجهة العدوان ـ إلى تعديل مواقفها بإبداء قدر أكبر من المساندة، أو الظهور بمظهر التضامن ولو شكليًا مع لبنان حكومة وشعبًا؛ حفظًا لماء الوجه، حتى وإن لم تذكر حزب الله أو رمزه القائد نصر الله على وجه التحديد.

• هذا التحول فى المواقف الحكومية الرسمية أتى تحت الضغط من مصدرين متكاملين:

أولهما: الانتصار المبين الذى حققه حزب الله فى الميدان، والذى اعتبره المعلقون الإسرائيليون أنفسهم مفاجأة غير متوقعة، وصدمة غير مسبوقة تسببت فى اهتزاز صورة الجيش الإسرائيلى بعدما فشل فشلاً ذريعًا فى تحقيق أىٍّ من مآربه.

وثانيهما: التأييد الشعبى الجارف له، والذى جعل تلك الحكومات تبدو وكأنها تقف بمعزل عن شعوبها؛ فكان الانتصار الذى أنجزه حزب الله مع تواضع إمكاناته ومحدودية قدراته عسكريًا حسبما هو معلوم للجميع؛ مبعثًا للتساؤل: كيف كان للحرب أن تنتهى إذا ما اتسع نطاق المواجهة ليشمل دولاً عربية أخرى، لديها جيوش كاملة العدة والعتاد، وتحوز فى مخازنها أكوامًا مكدسة من أحدث الأسلحة وأكثرها تطورًا؟

لقد فرض أداء حزب الله علامات استفهام حرجة حول شرعية تلك النظم العربية، التى تردد صباح مساء تمسكها بالسلام كخيار إستراتيجى، بحجة اختلال موازين القوى عسكريًا لصالح إسرائيل؛ فلم يعد فى مقدورها المضى قدمًا فى الحديث عن ضرورة التعقل والحكمة، وعدم التهور أو الانسياق وراء المشاعر الحماسية والعواطف الشعبية، بحجة أنها بعيدة عن الواقعية وخالية من الحسابات العقلانية الرشيدة، التى تأخذ فى اعتبارها توازنات القوة، ولم تعد تستطيع أن تردد الشعارات العنترية الجوفاء (خصوصًا فيما يتصل بمطلب طرد السفير الإسرائيلى)؛ حيث أثبت الصمود اللبنانى ونجاح حزب الله فى إيلام إسرائيل

ـ إلى حد إجراء التحقيقات مع المسئولين الذين أداروا الحرب، والتى انتهت بالاعتراف بالفشل حسب تقرير لجنة فينوجراد ـ أن الاندفاع خلف تلك العواطف ليس مجافيًا بالضرورة لمنطق الحسابات العقلانية، وأن توازنات القوة غير حاكمة تمامًا أو محددة بشكل حتمى لما تسفر عنه المواجهة من نتائج.

وبعبارة موجزة فالميزان ليس مختلاً بالكامل ضد العرب، أو مرجحًا تمامًا للكفة الإسرائيلية؛ وإنما ثمة ثغرات عدة لدى هذا العدو فى إمكان العرب استثمارها لصالحهم، إذا ما توفرت لديهم فقط الإرادة السياسية، ووقفت وراءها جبهة شعبية متلاحمة، كما ثبت أن الشعارات المرفوعة بشأن وجوبية النضال دفاعًا عن العزة والكرامة والأرض ليست بالشعارات الجوفاء أو الآمال المستحيلة التى تقال ويكتفى بترديدها لفظًا دون العمل بها فعلاً؛ فخرج الرأى العام معبرًا عن نفسه فى الشوارع والميادين العربية مرددًا ما مفاده: إننا ربما لسنا بهذا القدر من الضعف الذى يجبرنا على الرضوخ للامتهان أو الاستسلام؛ وإنما نحن الذين جعلنا من أنفسنا ـ أو ربما جعلتنا أنظمتنا ـ مستضعفين، وربما ليست إسرائيل فى واقع الأمر بهذه القوة التى لا تقهر كما تصورنا نحن، أو خيل إلينا عن غير حق.

وتحت الضغط وجدت تلك النظم نفسها فى مأزق لا تحسد عليه؛ فغدت مجبرة على تعديل مواقفها، وشرعت فى مساعيها الحثيثة نحو وقف إطلاق النار، والمطالبة بحقن الدماء، ودعوة المجتمع الدولى لوضع نهاية للحرب. وعندما ارتكبت المجازر الوحشية ضد المدنيين؛ صعدت فى نبرتها معلنة التنديد والإدانة لإسرائيل، ثم انتقلت إلى تقديم الإعانات المالية والعينية وإرسال بعثات الإغاثة الطبية والإمدادات الإنسانية، وتشكيل وفود التضامن الرسمية والشعبية.

لكنها حتى هذه اللحظة اتجهت إلى بيروت العاصمة وليس الجنوب، وظلت تظهر مساندتها وتضامنها بعيدًا عن مسرح الأحداث حيث تجرى المعارك، كما اقتصرت الزيارات والمقابلات على الوزراء وليس ممثلى حزب الله. ورددت البيانات والتصريحات تضامنها مع لبنان حكومة وشعبًا، ونادرًا وعلى كثير استحياء ما ذكرت «المقاومة».

• المشهد اللبنانى الداخلى يغذى الصراعات العربية/ العربية ويتغذى عليها

لا يمكن الحديث عن مواقف الدول العربية بمعزل عن قراءة الوضع اللبنانى؛ فتقويم تلك المواقف والحكم عليها لا يستقيم دون الرجوع إلى خلفية المشهد اللبنانى الداخلى،

وليس من الإنصاف اتهام الدول العربية بالتقاعس عن نصرة المقاومة فى الوقت الذى كان فيه لحكومة لبنان الشرعية موقف ملتبس اتسم بعدم الوضوح فى مستهل أحداث الحرب؛ حيث أعلن السنيورة أن حكومته لا تتحمل مسئولية ما حدث؛ لأنه حدث بغير علمها، وأراد بذلك التنصل من عملية حزب الله. غير أنه بدوره وأمام ما أحرزته المقاومة من نجاحات، وإزاء دعوة نصر الله إلى تأجيل أى خلافات حول تحديد من المسئول أو حول محاسبة المخطئ إلى ما بعد انقشاع الغمة، وأن الأولوية المطلقة يجب أن تعطى للتضامن ولتوحيد الصف وراء المقاومة؛ ما لبث أن اضطر إلى تغيير موقفه والإعلان عن دعمه الكامل للمقاومة، خوفًا من انتقاد الشعب اللبنانى لحكومته، وربما إسقاطها.

• الموقف الإيرانى: أبعاد الدور الإقليمى وتشعباته الدولية: الملف النووى والهاجس الشيعى

كانت الحرب مناسبة لرصد وتأكيد ظاهرة تنامى النفوذ الإيرانى فى المنطقة، وبروز تجلياته على الساحة اللبنانية؛ حيث عكس حدث الحرب وما دار فيها من تفاعلات بعض جوانب الصراع الإيرانى/ الأمريكى/ الأوروبى المحتدم حول الملف النووى الإيرانى، والصراع الإيرانى/ السعودى/ الخليجى النابع من الهاجس الشيعى الطائفى.

• هل حزب الله ذراع للنفوذ الإيرانى الصاعد، وهل تملأ إيران الفراغ القيادى الإقليمى؟

لقد ازدادت حقيقة الدعم الإيرانى لحزب الله وثوقًا فى غمار أحداث الحرب؛ وهو دعم متعدد الأوجه: اقتصادى ومالى وتدريبى (قدره البعض بحوالى ٣ مليارات دولار سنويًا، وتدريب ستين ألف مقاتل) ولذا كان من الأمور البديهية أن يتمحور الهدف الإيرانى خلال فترة الحرب على لبنان حول الحفاظ على حزب الله.

ومع ذلك لا يسع المرء إنكار أن موقف الإصلاحيين فى إيران شابه قدر من الغموض، وهو ما رده د. محمد السعيد إدريس إلى وجود جناح من الإصلاحيين أكثر تطرفًا فيما يحمله من عداء ونظرة كراهية للعرب؛ حيث يرفض العروبة كأساس للانتماء، فهو ينظر إلى مصر مثلاً على أنها دولة ذات حضارة عريقة، ويعترف بثقلها الإقليمى لهذا السبب وحده، ودون الالتفات لكونها دولة عربية.

انطلاقًا من هذا الموقف لم تفضل إيران التحالف مع الدول العربية على أساس مواجهة العدو الخارجى كجبهة واحدة؛ وإنما هى اختارت البديل الثانى الذى جعلها تلعب دورًا إقليميًا ينبع من هذا المنظور، ويتماشى مع مصالحها الوطنية البحتة.

• ماذا عن دور مصر الإقليمى؟

فى مقابل الحديث المتواتر عن صعود النفوذ الإيرانى ثمة إدراك متنام لخطورة غياب ـ أو على الأقل انكماش أو تقلص ـ الدور الإقليمى لمصر، ليس فقط على الأمن القومى العربى، وكيف أنه خلق فراغًا قياديًا سمح لدور قوى أخرى بالتعاظم، وأفسح أمامها المجال للتقدم لملئه (تعاظم دور السعودية وسوريا)؛ ولكن الخطر فى هذا الصدد يحدق أيضًا بأمن مصر القومى ذاته، فالبعض يميل إلى الربط بين ما يحدث فى فلسطين على الحدود الشرقية، وفى السودان على الحدود الجنوبية لتفسير طبيعة الأخطار المحدقة بمصر، فى وقت تعتمد فيه على المعونات الأمريكية، فلا يتوقع أن يصدر منها غير مواقف الصمت وعدم الفعل؛ تلك المواقف التى أوصلت العالم العربى ككل إلى حالة من السبات أو الركود التام، وجعلت اليد العليا فى المنطقة للولايات المتحدة دون منازع.

وحول سبل الخروج من هذه الوضعية توزعت الآراء بين أكثر من جبهة؛ فذهب فريق إلى ضرورة إخضاع معاهدة السلام واتفاقيات كامب ديفيد التى أبرمتها مصر للمراجعة، وربما الإلغاء، فى ضوء التهديدات المحيطة بالأمن القومى المصرى، وفى ظل محورية الدور العربى المفترض لمصر. بينما ذهب فريق آخر على النقيض إلى رفض ذلك الرأى واعتباره مندرجًا تحت دعاوى الحرب، واصفًا إياه بالغوغائية، والعزف على وتر المشاعر، والجرى وراء إثارة العواطف الشعبية، مؤكدًا على خلوه من أى حسابات منطقية، أو تفكير عقلانى يكفل الاستعداد لدخول المواجهة الشاملة مع إسرائيل، والتى لا يمكن تصور حسمها بالقوة العسكرية وحدها. ولا سيما إذا كنا نعيش فى عصر المعرفة وثورة المعلومات التى جعلت من المعلومة السلاح الأمضى.

والتساؤل الجوهرى الذى ينبغى طرحه فى هذا الصدد: أين نحن من إنتاج المعرفة؟ ومتى سننتقل من مستهلكين إلى منتجين لها؟ وكيف يمكن لكفة العرب أن ترجح أمام كفة إسرائيل فى ميزان القوى المعرفية والمعلوماتية؟ لا غرو أن مستقبل التوازن بين الطرفين،

ومن ثم مآل المنطقة ككل يرتهن بكيفية الإجابة على تلك التساؤلات. زد على ذلك كون الحرب هى ضرب واحد فحسب من ضروب عدة للمواجهة فى صراع معروف أنه صراع ممتد له جبهاته المتعددة (فى حالة الحرب بين إسرائيل ولبنان دار على جبهتين فقط)، وله أبعاده الأخرى غير العسكرية (الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والعلمية ... إلخ).

• الجدل حول موقف مصر الرسمى

وبطبيعة الحال شكل الموقف الحكومى الرسمى لمصر محورًا ساخنًا للنقاش، وموضعًا لتجاذب الآراء، ما بين اتجاه أطلق على نفسه الاتجاه الواقعى العقلانى، الذى يرى فى هذا الموقف إعلاء للمصلحة الوطنية، كما يدرك أن موقف مصر تحده عوامل واعتبارات دولية وإقليمية لا يتسنى فى ظلها لأى صانع قرار التحرك بحرية كاملة، أو تبنى ردود الأفعال العاطفية المتسرعة التى تبنتها الجماهير؛ فهناك من ناحية أولى معاهدة سلام تفرض التزامًا على مصر باستبعاد الحلول العسكرية تمامًا من قائمة الخيارات والبدائل المتاحة؛ ومن ثم البحث عن حلول تفاوضية للأزمات، أخذًا فى الاعتبار أن الحروب عبر التاريخ لم تصنع المعجزات، ولم تحسم الصراعات، وأنها فى نهاية المطاف ستقود إن آجلاً أو عاجلاً إلى مائدة المفاوضات. وفى ضوء ما يعتمل على الساحة اللبنانية ذاتها من خلافات داخلية بخيوطها المتشابكة؛ بات التعاطى مع الشأن اللبنانى مسألة شديدة التعقيد بالنسبة لمصر، التى تعلن دومًا احترامها وإعلاءها لمبدأ السيادة، وكونها تأبى التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة أخرى.

فمثلاً عندما قامت حركة حماس بأسر الجندى الإسرائيلى جلعاد توجهت الخارجية المصرية بخطابها لحكومة حماس. وعندما قام حزب الله بأسر الجنديين وجهت مصر خطابها أيضًا للحكومة اللبنانية لا لحزب الله. وهذا الاتجاه لا يقر أصلاً بما يراه البعض حول تعرض الدور المصرى فى محيطه الإقليمى ـ وتحديدًا فى الدائرة العربية ـ للانحسار أو الانكماش، تاركًا خلفه فراغًا قياديًا أمام أطراف إقليمية جديدة منافسة، توشك أن تملأ هذا الفراغ، وهو يرى أنه لا وجه للمقارنة بين الموقف المصرى والموقف السورى؛ فمن ناحية أولى هو يعتبر أن الدور السورى المتعاظم مثلاً لا ينتقص فى شىء من حجم الدور المصرى؛ لأن استمرار احتلال الجولان جعل مسألة العداء السورى لإسرائيل خارج مجال التفسير، فالسبب قائم وواضح، لا يحتمل اللبس؛ ومن ثم فليس هناك أى وجه لعقد

المقارنة بين وقوف سوريا بحزم مع حزب الله، وذلك الموقف المصرى الذى وصفه البعض بالتراخى، ووصفه البعض على أقل تقدير بالتحفظ المبالغ فيه وشدة الحذر، بما عكس عدم الارتياح والتوجس النابع من تعارض منطق المقاومة نفسه مع المنظور الرسمى لمصر كأول دولة عربية وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل. فلم يكن من الغريب إطلاقًا ـ بل كان من الطبيعى ـ أن يفتح الرئيس السورى مخازن سلاحه ـ حسبما ذكر أحد أعضاء حزب الله لـ د. محمد السعيد إدريس ـ أمام مقاتلى الحزب، وأن يتبنى موقفه بالكامل.

• مصر تلعب دور «الوسيط» فى عملية التسوية السلمية على المسار الفلسطينى

ومن ناحية ثانية فالتغير الذى طرأ على الدور المصرى بنفس هذا المنظور اقتصر على محتواه ومضمونه فحسب، دون أن ينتقص من أهميته أو يقلل من ثقله. غاية ما فى الأمر أنه بعدما جرت مياه جديدة فى النهر الدولى والإقليمى والوطنى؛ انتقل الفاعل المصرى إلى معسكر **«الاعتدال»**؛ مما أهله لمباشرة دور مغاير تمامًا لدوره القيادى السابق الذى عجز عن الوفاء بمتطلباته، ناهيك عن الانفراد بالاضطلاع به على الساحة العربية، وبما يستقيم مع صفته الجديدة باعتباره **«وسيطًا»** منخرطًا فى عملية التسوية السلمية فى الشرق الأوسط. وليس أبلغ دلالة على صحة هذا الرأى من تلك الزيارة التى قامت بها كوندوليزا رايس إلى مصر لإقناعها بمباشرة هذا الدور؛ ومن ثم فالدور ما زال قائمًا ومطلوبًا، مع إعادة تعريف مضمونه بمعنى «الوساطة» فى حل النزاع، لا سيما على المسار الإسرائيلى/ الفلسطينى.

• طبيعة العلاقات المصرية/ الأمريكية

أما فيما يتصل بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، وما ينجم عنها من حدود على تصرف مصر فى محيطها الخارجى، فهى أيضًا مسألة لا تختص بها السياسة المصرية، ولا تعانى منها وحدها؛ فحتى دول أخرى كبيرة كالصين على سبيل المثال لا الحصر فرضت عليها حقبة الانفراد الأمريكى وواقع القطبية الأحادية؛ ضرورة مراعاة حدود معينة، وعدم تجاوزها فى تحركها على الساحة الدولية.

• حصاد الاعتدال العربى/ المصرى: مزيد من العدوان الإسرائيلى وتصعيد المقاومة

ومع ذلك مالت بعض الاتجاهات إلى رصد ملاحظة هامة، مؤداها أن سياسة الاعتدال لم تأت بأى نتيجة إيجابية مع إسرائيل؛ بل العكس هو الصحيح، فثمة شواهد متكررة ومتواترة على تصعيد عدوانى من جانب إسرائيل، تزامن وترافق مع زيادة اتجاه الدول العربية نحو الاعتدال، وترجيح كفة الالتزام بالخيار السلمى.

ولاستكمال الصورة لا بد من استطلاع الوجه الآخر للعملة؛ فبنفس المنطق لم تحُل الضغوط الخارجية المتزايدة الثقل دون تنامى حركات المقاومة فى المنطقة كحماس وحزب الله، ووصولها إلى ذروتها وأوج نشاطها فى سياق الهيمنة الأمريكية، وفى زمن ما بعد الحادى عشر من سبتمبر؛ مما ينهض دليلاً على استمرار إمكانية الفعل، وأن المقاومة لن تُعدم المساحات والدوائر الواسعة والفرص السانحة التى تسمح لها بالتحرك، رغم كل الضغوط الخارجية.

• المجتمع المدنى: هل يحل محل الدولة أم يسير على دربها؟

إن استعراض مواقف هيئات ومنظمات المجتمع المدنى المصرى والعربى والعالمى استدعت فى الأذهان تلك الفجوة الواسعة التى تفصل مواقف الحكومات الرسمية عن مواقف الجماهير الشعبية؛ مما ألقى بظلاله الكثيفة على حدود الشرعية المتهرئة التى تحظى بها بعض الحكومات العربية فى أعين شعوبها؛ فقد بدت المواقف الرسمية الهزيلة فى مرتبة أدنى ومستوى أبعد عن تلبية طموحات الشعوب، ولم ترقَ حتى إلى أداء الواجب المنوط بها بالذود عن المصالح العربية الأساسية، والحيلولة دون الإضرار بها؛ فجاءت دون المستوى المطلوب؛ حيث اكتفت أغلب الحكومات بإصدار بيانات الشجب والإدانة، سواء فرادى أو عبر آلية الجامعة العربية الهشة، غير أن استطلاع مواقف المجتمع المدنى المصرى والعربى لا يكشف عن اختلافها اختلافًا بينًا أو جوهريًا فى هذا الخصوص.

فحقيقة كونه فى مصر والدول العربية مرآة تعكس بأمانة وبدقة ووضوح ذات الآفات والتشوهات التى يشكو منها الجسد الحكومى، ويئن تحت وطأتها جهاز الدولة الرسمى.

• الاحتجاج بالتظاهر والمسيرات: آلية للتنفيس وليس للتغيير

أما خروجه فى مظاهرات اجتاحت الشوارع والميادين والمساجد، فلا يترجم موقفًا إيجابيًا، ولا يحظى بأى قدر من التأثير الملموس ولو ضئيل على أرض الواقع، لا سيما وأنه فى غياب الديموقراطية عادة ما يتم التعاطى مع مثل تلك المظاهر الشكلية للاحتجاج من قبل الحكومات، تارة كآلية للتنفيس عن مشاعر الغضب والاستياء، التى تجيش فى صدور الشعوب العربية، دون أن يترتب عليه أى تغيير أو مراجعة من قبل المسئولين لما تم تبنيه من قرارات، وما اتخذ بالفعل من مواقف على المستوى الرسمى، وتارة أخرى كوسيلة للظهور بمظهر النظام الليبرالى المنفتح الذى لا يقيد حرية الجماهير فى التعبير، ولا يحظر خروجها فى مظاهرات ضده؛ فما طالبت به تلك المظاهرات فى شوارع القاهرة وغيرها من الأقاليم والمحافظات وما عداها من العواصم العربية لم يخرج من نطاق الهتافات العالية النبرة، والشعارات اللفظية الرنانة والأغانى، ولم يتم العمل لترجمة أى منها لمسلك أو تصرف فعلى.

وبعبارة أخرى تبنى الشعوب وقوى المجتمع المدنى لموقف مغاير من الحرب لم يغير فى شىء المواقف التى قررت الحكومات تبنيها واتخاذها رسميًا. وهذا مؤشر على الوزن الحقيقى للمجتمع المدنى وسقف الفعالية المنخفض كملمح أصيل يتسم به فى أغلبية الدول العربية ...

• تحرك المجتمع المدنى العالمى وتنامى مؤشرات الفعالية

أما على الصعيد العالمى فالأمر جد مختلف؛ فعلى الرغم من افتقار هذا المجتمع المدنى العالمى للإطار المؤسسى؛ مما يضفى قدرًا من الهلامية عليه ككيان قابل للتدارس والتحليل، غير أن أحد تجلياته وأشكاله المعروفة (كالمظاهرات) اتسمت بزخم كبير أثناء الحرب، وزخر بها المشهد العالمى من الهند فى أقصى الشرق إلى كندا فى أقصى الغرب.

كما تشهد على خروج هذا المجتمع المدنى العالمى إلى حيز الوجود الفاعل والملموس؛ تلك الأهمية التى باتت تحتلها **مواقع الإنترنت**؛ حيث اضطلعت بدور يعتد به فى حشد المساعدات وتوصيل الإمدادات وكافة صور الدعم لضحايا لبنان، هذا علاوة على العديد من **منظمات حقوق الإنسان** والهيئات الحقوقية، التى تولت مهام متابعة الحرب يومًا بيوم،

ونقلت عبر تقاريرها وصفًا تفصيليًا لأحداثها، وأسهمت فى تقديم تغطية منصفة وأكثر موضوعية للحرب، وما حدث فى غمارها من تدمير للبنى التحتية، وما تمخضت عنه من انهيار فى الوضع الإنسانى، بالمقارنة ببعض وسائل الإعلام التى تم توجيهها بشكل أو بآخر، بما أضفى قدرًا من التحيز والقصور على تغطيتها للوقائع والتداعيات، لا سيما فى وجهها الإنسانى الذى اصطبغ بملامح كارثية بكل المقاييس. وهكذا أظهرت تلك الكيانات الحقوقية أنها الأقدر على النهوض بعمليات الرصد والتسجيل والتوثيق لكل ما يتعلق بالحرب، وكانت هى مثلاً مصدرًا رئيسيًا لتوفير المعلومات ونقل صور المذابح البشعة لمواقع وشبكات الأخبار، وإن اتسم أداؤها ببعض الشوائب وجوانب التقصير فيما يتصل بعملية توصيل مواد الإغاثة إلى طوائف دون أخرى أثناء الحرب، فضلاً عن وقف تدفق المساعدات فور انتهاء الأزمة، فى حين يستدعى حجم التدمير اللاحق بالبنية التحتية، والذى بلغ حد الانهيار الكامل؛ استمرار الدعم بكل أشكاله وصوره فى فترة ما بعد الحرب، والتى تحتاج إلى عملية إعادة بناء شاملة.

وبالنظر إلى الأجندة ذات الطبيعة السلمية التى يتبناها المجتمع المدنى العالمى؛ فالسؤال الأول يثور حول موقف هذا المجتمع إزاء ملف المقاومة، وعما إذا كان سيقف مع أو ضد نزع سلاحها، والسؤال الثانى يدور حول موقفه أيضًا من تطورات التحول الديموقراطى فى ظل سمات التعقيد المعروف والتوتر البالغ الذى خيم على المشهد اللبنانى بعد انتهاء الحرب.

* * *

ثالثًا: حصاد الحرب وصور المستقبل دوليًا: كيفية الفكاك من أسر الأحادية القطبية؟ ومتى ينتهى عصر الانفراد الأمريكى؟

• هل وصول الديموقراطيين وسيطرتهم على الأغلبية فى الكونجرس فى صالح العرب؟

فى مقابل نزعة التفاؤل النسبى التى سادت حول وصول الديموقراطيين إلى تشكيل أغلبية العضوية بالكونجرس، والتى تنبع عن هبوط فى شعبية الجمهوريين بزعامة بوش، وقد ترجح من احتمالات وصول رئيس ديموقراطى إلى البيت الأبيض فى أول انتخابات

رئاسية مقبلة، مما يبشر فى نظر البعض بسياسات أمريكية أكثر إنصافًا وأقل تحيزًا ضد المصالح العربية؛ كان الاتجاه الغالب هو التحذير من الإمعان فى التفاؤل بهذا الشأن؛ لأن الولايات المتحدة كما هو معروف للجميع دولة «مؤسسات»، ولن تنقلب سياستها من النقيض إلى النقيض لمجرد تغير نتائج الانتخابات.

- **تغلغل اللوبى الصهيونى وتحكمه فى شتى المؤسسات الغربية وعلى رأسها الإعلام**

فيجب النظر إلى تغلغل اللوبى الصهيونى، بما يميزه من أداء رفيع، وقدرة تنظيمية عالية، علاوة على أن لديه من يعملون لصالحه فى كل مكان، وينبرون للمدافعة عن إسرائيل فى كافة الدوائر والمؤسسات الأمريكية والغربية. يكفى مثلاً شراء البعض منهم للصحف أو صفحات من الجرائد والمجلات الأكثر مبيعًا، أو تأجير ساعات للبث على شتى القنوات الأمريكية؛ بما حوله إلى منابر وأبواق إعلامية تعمل صباح مساء للدعاية لإسرائيل والترويج لمصالحها.

- **الأمل فى دور أكثر إنصافا عبر إعادة هيكلة الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن**

مع ظهور الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة، والشروع فى إخضاع أجهزتها الرئيسة لعملية إعادة هيكلة شاملة؛ يتجه البعض بأنظارهم إلى مجلس الأمن، والذى ينتظر أن يعاد تشكيله بزيادة عدد المقاعد الدائمة العضوية، وهو ما يفتح نافذة الأمل من جديد، بحيث يكون لانضمام دول أخرى كألمانيا أو اليابان مثلاً أثر محيد لهذا الانفراد الأمريكى الذى أضر على نحو بالغ بالمصالح العربية. وقد ينتقل العالم بأسره فى المستقبل القريب للوقوف على أعتاب مرحلة جديدة من التعددية القطبية التى تحل محل النظام الدولى الأحادى الراهن.

• **استمرار الهيمنة الأمريكية فى غياب هامش المناورة برغم الشراكة الأوروبية والمتوسطية**

طرحت بعض المداخلات إمكانية الاستعانة بالاتحاد الأوروبى كبديل أو كشريك أخف وطأة فى تأييد إسرائيل، أو أقل إجحافًا من الولايات المتحدة المعروفة بتحيزها الأعمى على طول الخط لإسرائيل، بما يساعد فى استعادة قدر ولو ضئيل من التوازن إلى العلاقات العربية/ الأمريكية. غير أنه فى أحسن الأحوال، وعلى أحسن تقدير لا يتوقع للاتحاد الأوروبى أن يشكل بديلاً موازيًا تمامًا، كما كان الحال فى زمن القطبية الثنائية، وحيث كان وجود الاتحاد السوفيتى يتيح هامشًا واسعًا ومريحًا للمناورة، فى مواجهة محاولات فرض الهيمنة الأمريكية، فما قد يقدمه الاتحاد الأوروبى من دعم للقضايا العربية قد يخفف نسبيًا من وطأة الدور الأمريكى، ويقلل من غطرسة القوة المتفردة، غير أنه لن يذهب إلى أبعد من ذلك.

• **ملف الصراع العربى/ الإسرائيلى أضعف حلقات الشراكة مع أوروبا**

أما عن دور الشريك للدول العربية الذى يتطلع إليه الأوروبيون، فى إطار ما يسمى بعملية الشراكة فى الدائرة الأورومتوسطية، سواء من خلال الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف؛ فهو لا يستهدف بأى شكل من الأشكال طرح نفسه كبديل، ولا يتضمن فى جوانب التعاون والارتباط بين طرفى المتوسط - وتحديدًا بين دول الشمال ودول الجنوب - سوى التبادل فى المجالات الاقتصادية/ التجارية/ الاستثمارية، والمجالات الثقافية/ الاجتماعية/ التعليمية، بينما يمثل التعاون فى حل الصراع العربى/ الإسرائيلى الحلقة الأضعف فى تلك الشراكة.

هكذا احتدمت المناقشات عند فتح موضوع العلاقة مع أوروبا حول سؤال محورى: هل يمكن الاستعانة بدور للاتحاد الأوروبى، على غرار دور الاتحاد السوفيتى السابق فى موازنة الدور الأمريكى المهيمن على المنطقة؟ وهل يلعب الأوروبيون دور رمانة الميزان أمام الأمريكيين؟

وعندما أتت الإجابة قاطعة بالنفى انتقل مسار الحوار إلى تساؤل آخر: متى يمكن أن نشهد تجاوزًا للانقسامات العربية، ونعبر فوق عوامل التمزق العربى الراهنة لكى نبنى اتحادًا عربيًا قابلاً للنجاح على شاكلة الاتحاد الأوروبى؟ وهل يقدر للدول العربية أن تكرر تجربته

النموذجية فى الوحدة الاقتصادية والتكامل على أسس وظيفية، وصولاً إلى توحيد العملة، وأن تبوء بنفس ما باءت به الخبرة الأوروبية، وبما يمكنها ذات يوم من التصدى للهيمنة الأمريكية؟

• أوروبا نموذج ناجح للوحدة، ومثال لخبرة تكاملية قد يستفاد من دروسها عربيًا

لعل التأثير الوحيد المنسوب إلى الإطار الأوروبى لا يعود فى حقيقة الأمر إلى أى سياسة منتهجة من قبل دول الاتحاد إزاء قضايا المنطقة الكبرى، وما تعج به من صراعات ملتهبة، أو يقع على محيطها من نقاط ساخنة للتوتر ـ ففى هذا المضمار كان الانسجام والتطابق الكامل بين التوجهات الأمريكية والأوروبية، بما يقضى تمامًا على مثل هذه الفرصة ـ بقدر ما يرجع إلى النموذج الناجح الذى يعطيه الاتحاد الأوروبى كتنظيم إقليمى، بدأ بالتعاون وتأسيس السوق المشتركة، وانتهى بالوحدة الاقتصادية، التى تجسدها العملة الموحدة. وفى طريقه أيضًا صوب إتمام سائر أبعاد التكامل الوظيفى فى مجالات السياسة الخارجية والأمن والدفاع؛ فهو بذلك يقدم مثالاً جيدًا لتجربة ناجحة، بالمقارنة بالخبرة العربية التى منيت بالإخفاق فى بلوغ ما كانت تصبو إليه من تكامل أو وحدة عربية شاملة، أو حتى ما بدأت ترمى إليه مؤخرًا من تعاون اقتصادى، يكفل حفظ الثروات والموارد والأموال العربية من التبديد والإهدار، واستثمارها فى تحقيق مصالح الأمة وخدمة شعوبها؛ فالعمل العربى الجماعى المتعثر فى جل الميادين، وعلى مختلف المستويات قد يجد فى التجربة الأوروبية الناجحة بعض الدروس المستفادة، ويستلهم منها مقومات للفعالية والإنجاز افتقر إليها، وكان غيابها عنه سببًا فيما انتهى إليه حاله من عجز شبه مزمن عن حماية ذاته وصون مقدراته.

• لبنان واستمرار التوتر والاضطرابات الداخلية كامتدادات للصراعات والتحالفات الخارجية، تقاطع دوائر النفوذ الدولى والإقليمى وتشابك خيوط الصراع على الساحة اللبنانية

عاش لبنان أغلب فترات تاريخه حقلاً للمنازعات، وحلبة مفتوحة لتشتبك على أرضه

المواجهات، والصراعات إقليمية كانت أو دولية. وفى تلك الحرب الأخيرة، تعددت المحاور، فقد اعتبرت لبنان حلبة مركزية تدار على أرضها صراعات المنطقة الكبرى؛ كالصراع العربى/ الإسرائيلى فى عمومه، وروافده ومساراته المتعددة الناجمة عن واقع الاحتلال الإسرائيلى، سواء المسار الفلسطينى، أو المسار السورى، علاوة على المسار اللبنانى نفسه، كما اتخذتها الأطراف المتنازعة ميدانًا لمعاركها فى فترات معينة اشتعلت خلالها بعض الصراعات العربية/ العربية؛ كالصراع الفلسطينى/ السورى، والصراع السورى/ اللبنانى؛ **ومن هنا قيل إن التوافق السورى/ اللبنانى قد يشكل مخرجًا من الأزمة اللبنانية الداخلية**.

ولما كان المستقبل موضع السؤال؛ فقد طرحت كذلك إشكالية الحضور الإيرانى القوى، والدور السورى المتصاعد فى مرحلة ما بعد الحرب. وبدا أن ثمة مقارنة مطلوب من لبنان الاختيار على ضوئها بين محور إيرانى/ سورى، ومحور أمريكى/ إسرائيلى، وتوالت الأسئلة: **أيهما أخطر على أمن لبنان، وعلى كيان المنطقة بأسرها: إيران أم إسرائيل؟**

• لبنان مسرح لانشقاقات وانقسامات داخلية امتدادًا لصراعات خارجية دولية وإقليمية

صحيح أن حزب الله حقق صمودًا باسلاً يعتد به شهد البعض له باعتباره فى حد ذاته كافيًا للقول بأنه خرج من تلك المواجهة منتصرًا. ولكن مما يؤسف له أن أحد الأهداف التى سعت إليها إسرائيل من وراء شن هذه الحرب الشعواء على لبنان، وتكثيف التدمير الموجه بالأخص للمدنيين، وللبنية الأساسية قد تحقق لها. فما لبث الداخل اللبنانى أن دخل فى أزمة من جديد، برغم ما أبدته الجبهة الداخلية اللبنانية من تضامن وتماسك فى أوج المواجهات العسكرية المندلعة فى الميدان، بيد أنه لم تمض أيام قليلة على وقف إطلاق النار حتى بدأت مظاهر التوتر الداخلى تعود لتطفو على السطح، ولتفرض بأحداثها المتصاعدة من جديد إعادة فتح الملف الشهير المرتبط بتاريخ ١٤ آذار. فإذا بالخلاف يتجدد فى لبنان بين تكتل الأغلبية الحكومية، وتكتل الأقلية المعارضة، وتسارعت وتيرة المواجهة بين الفريقين، بعدما أقدم وزراء الشيعة على تقديم استقالاتهم، فيما خلق الظاهرة المعروفة بالثلث المعطل.

• سيناريوهات المستقبل اللبنانى المشوب بالخطر فى ضوء تطورات الأزمة الداخلية

لقد أبدى المشاركون تخوفهم من عواقب أى فتنة داخلية فى لبنان، لا سيما أنهم كانوا يشتمون بالفعل بوادر تصعيد التوتر بين الحكومة والمعارضة، والذى عاود الظهور من جديد، مع تقديم الوزراء الشيعة لاستقالتهم الجماعية، وانسحابهم من مجلس الوزراء على إثر إصرار حكومة السنيورة على إقرار تشكيل المحكمة الدولية للتحقيق فى اغتيال الحريرى؛ وهو ما تم اتخاذ القرار بشأنه فى غياب ممثلى المعارضة داخل مجلس الوزراء، وبالمخالفة لقاعدة لزومية الإجماع المعمول بها فى هذا الشأن، وإن كان مدى اتفاقها مع الدستور هى مسألة خلافية؛ حيث تباينت وجهات النظر بشأن مطابقتها لروح الدستور أم نصه الحرفى.

كما احتدم النقاش وزادت حدته حول مدى ما تحظى به حكومة السنيورة من دعم أجنبى يأتيها من الخارج، وعما إذا كانت تستند بالأساس إلى مساندة أمريكية/ إسرائيلية لها فى مواجهة المعارضة. وفى مقابل حقيقة التجاهل العربى/ اللبنانى للرئيس إميل لحود؛ مما يزيد من ثقل الضغوط الداخلية الطاعنة فى شرعيته والمطالبة بإقالته. فكل تلك المواقف الخارجية ستترك تداعياتها على موازين القوة ومعادلاتها السياسية فى الساحة اللبنانية الداخلية، ومن المحتمل أن تؤدى الأزمة الداخلية إلى الانزلاق لسيناريو الحرب الأهلية؛ فقد أعقب ذلك اندلاع للمظاهرات؛ حيث دعت قوى المعارضة ـ وعلى رأسها السيد حسن نصر الله ـ الشعب اللبنانى للنزول إلى الشارع تعبيراً عن احتجاجه ضد استمرار حكومة السنيورة فى وقت أصبحت فيه مجردة من الشرعية، ولم تعد تستند فى بقائها فى السلطة سوى إلى الدعم الأجنبى الذى يأتيها من الخارج، ودخل المعسكران (الحكومة والمعارضة) على إثر ذلك فى دوامة من الاتهامات المتبادلة، وجهها كل منهما للآخر، بالعمل لصالح قوى أجنبية، وبالسعى لتحقيق مكاسب طائفية ذاتية، من خلال الاستقواء بالخارج على حساب مصلحة الوطن العليا، وتهديد وحدة اللبنانيين بالتفتيت، وإثارة الفتنة، وجر لبنان إلى حافة الهاوية.

• الحكم على موقف المعارضة التصعيدى ضد الحكومة: مؤشر صحى أم سلبى؟

كان نزول المعارضة إلى الشارع والاحتكام إليه؛ بقرار من حزب الله وحركة أمل،

بالتحالف مع الحزب المسيحى بقيادة العماد ميشيل عون؛ حيث تم تصعيد المظاهرات المطالبة بإسقاط الحكومة، استناداً إلى التشكيك فى شرعيتها التمثيلية، على إثر انسحاب تكتل المعارضة. الوضع برمته إذن خلق أزمة سياسية للحكومة والبرلمان ما زالت أصداؤها تتردد ولم تحسم بعد حتى تاريخ كتابة هذه السطور. وقد انقسم الرأى فيما يتصل بالحكم على تلك الأحداث بين فريقين: اتجه أحدهما إلى الثناء على موقف المعارضة، واعتبر أن خروجها واعتصامها فى الشارع هو من قبيل ممارسة وإعمال حقوقها وحرياتها فى التجمع والتجمهر والتظاهر والاحتجاج السلمى، وهى بذلك تؤكد على السمة الديموقراطية للنظام السياسى اللبنانى، وتقدم الدليل القاطع على ازدهار الديموقراطية وارتفاع مستوى الوعى لدى الشعب؛ فهذا المشهد لا يسمح له بأن يحدث أو يتكرر بسهولة فى أى دولة عربية أخرى؛ بل يكاد لبنان ينفرد به بالمقارنة بسائر بلدان المنطقة، التى تفتقر إلى مثل تلك الصورة الحضارية للاحتجاج السلمى، والتعبير الحر عن الرأى، وهى إن دلت على شىء فإنما تعكس أقصى درجات الديناميكية والحيوية السياسية التى يتميز بها لبنان دونًا عن غيره، أخذًا فى الاعتبار أن الحكومة بدورها لم تلجأ إلى القمع فى التصدى للاحتجاجات.

أما الفريق الآخر فقد ذهب ـ على عكس ذلك تمامًا ـ إلى إدانة المعارضة اللبنانية، متبنيًا وجهة نظر حكومة السنيورة، من حيث كونها أقدمت بنزولها إلى الشارع على عمل يهدد الاستقرار السياسى اللبنانى، وينطوى على مخاطرة يمكن أن تعصف بعواقبها الوخيمة بكل ركائز السلم والأمن الوطنيين، وكونها بالوقوف ضد الحكومة وضد قرار المحكمة الدولية تحمل تفجيراً للوضع الداخلى قد يصل إلى حد إشعال فتيل الفتنة الطائفية، أو حتى الدفع بلبنان فى اتجاه حرب أهلية لا يعلم مداها إلا الله، أضف إلى ذلك أنها اختارت التوقيت الخطأ بكافة المقاييس؛ فلا خلاف على أن قرار نزولها إلى الشارع اتخذ فى توقيت بالغ الدقة والحرج. فلبنان خارج لتوه من حرب طاحنة ضروس، وهو أحوج ما يكون فى اللحظة الراهنة وفى هذا الظرف إلى تركيز جل جهده على كيفية الإعمار، وإعادة بناء ما هدمته الحرب التى خلفت آثاراً تدميرية شاملة، لا سيما فى البنية الأساسية، قد تستغرق سنين طويلة قادمة لمحو آثارها.

وبعبارة أخرى فالمعارضة بما أقدمت عليه من إخلال بدعائم الاستقرار، وباختيارها لهذا التوقيت غير المناسب؛ رجحت مصالحها الآنية والذاتية على حساب المصالح العليا

للوطن، وهى تدفع بلبنان إلى السقوط فى مستنقع حرب أهلية جديدة ذاق مرارتها منذ أعوام خلت.

أصحاب هذا الرأى ينكرون الطبيعة الديموقراطية للنظام اللبنانى؛ فشتان بين الصيغة الديموقراطية بمعناها الصحيح، والتى يتم فيها توزيع السلطة بحسب ما تسفر عنه نتائج الانتخابات النزيهة، والتى تقوم فى شكل منافسة مفتوحة بين الأحزاب والتيارات الفكرية والسياسية، وبغض النظر عن أى انقسامات دينية أو طائفية، وتلك الصيغة المعمول بها فى لبنان بموجب اتفاق الطائف، والمستندة إلى الطائفية الدينية كأساس تم تكريسه فى اقتسام السلطة وتوزيعها على مختلف عناصر ومكونات التركيبة المجتمعية والديموجرافية اللبنانية.

أما نزول المعارضة إلى الشارع تعبيراً عن احتجاجها ضد الحكومة، وسعيًا لإسقاطها عنوة، بعدما تشبثت بالسلطة وأصرت على البقاء بحجة تمتعها بتأييد الأغلبية؛ فهو لا يحمل من هذا المنظور أى مؤشر صحى، بل العكس تمامًا؛ إذ يشير إلى فشل القنوات المؤسسية، وأن ما توفره الهياكل الرسمية والقنوات السلمية من آليات شرعية قد ثبتت عدم كفايتها، وانعدام فعاليتها فى حسم المشكلة الداخلية، فعجزت عن احتواء الأزمة بين الحكومة والمعارضة، وهى ما زالت فى مهدها قبل وصولها إلى هذا المستوى من التصعيد المنذر بالخطر الداهم؛ ومن ثم فهى إما لا ترقى أصلا إلى وصف الديموقراطية، أو على الأقل هى ديموقراطية معيبة منقوصة، تضع لبنان تحت تهديد مستمر بتواتر القلاقل وتجدد الاضطرابات من وقت لآخر.

• صيغة الديموقراطية التوافقية نتاج للتشابك والتعقد الطائفى فى الخريطة اللبنانية

وهكذا احتلت الطائفية كركيزة تستند إليها المعادلة السياسية القائمة فى لبنان قسمًا كبيراً من المناقشات، وتباينت بشأنها الآراء ما بين اتجاه ينظر لها باعتبارها قنبلة موقوتة، ومن ثم فهى قد أضرت بلبنان وباستقراره، واتجاه ثان يعتبرها إحدى الصيغ السياسية التى أثبتت فعاليتها فى معالجة واقع التعددية، من خلال تطبيق نظام «الديموقراطية التوافقية»، وبالتالى فالترتيبات السياسية التى أرساها اتفاق الطائف، وانبثق منها الإطار الدستورى

الحاكم للنظام اللبنانى؛ ما هى إلا حصيلة لتوازنات القوى الفاعلة على الأرض، وترجمة واقعية لمعادلتها السياسية، وأى اختلال لأحد عناصرها يستتبع بالضرورة إعادة النظر فى المعادلة القائمة برمتها، وربما إعادة صياغتها، أو وضع ترتيبات سياسية جديدة انعكاسًا لها.

بيد أنه فى ظل خصوصية الحالة اللبنانية غالبا ما تبدو توازنات القوى السياسية فى الداخل، كامتداد ومحصلة لشبكة علاقاتها «المعقدة والمتداخلة» مع الخارج، وما ينضوى تحتها من روابط متنوعة فى الشكل والمحتوى، سواء كانت تحالفات وائتلافات، أو نزاعات وصراعات؛ فمسلسل الأزمة اللبنانية بدأت أولى حلقاته قبل اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان، وتحديدًا منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريرى، وهو ما أعقبه انسحاب سورى من كامل الأراضى اللبنانية، ثم انشقاق داخلى حول مسألة المحكمة الدولية؛ وهو الانشقاق الذى فرضت أولويات التضامن وتوحيد الجبهة الداخلية تواريه خلف الستار فى وقت الحرب، لكنه سرعان ما عاود الظهور بمجرد انتهاء المواجهات؛ بل ووصل إلى ذروته من التصعيد غداة اغتيال الوزير بيير الجميل؛ مما جدد فتح نفس الملف الخاص بقبول أو رفض المحكمة الدولية، والذى تضمن فى فحواه توجيه الاتهام إلى سوريا تمهيدًا لتوقيع العقوبات الدولية عليها.

ويبدو أنه عقب الحرب الأخيرة ثمة مطالبة من قبل حزب الله بأن تعاد صياغة بنود المعادلة السياسية السائدة، وأن يجرى تعديلها لصالحه فى الوقت ذاته، الذى أبدى فيه سائر أطراف تلك المعادلة تحفظًا صارمًا تجاه أى مسعى من قبل الحزب لاستثمار الإنجاز العسكرى الذى تحقق له لإدخال التغيير على صيغة الترتيبات السياسية القائمة، بما يحمل إعادة توزيع للقوة، ويمكنه من الحصول على مزيد من المزايا والمكاسب على حساب شركائه الآخرين؛ فالمشكلة الحقيقية غداة انتهاء الحرب تكمن فيما أصاب الصيغة التوافقية القائمة من اختلال؛ حيث أحاط بها الالتباس على إثر مطالبة حزب الله بتشكيل حكومة وحدة وطنية، ومطالبة مجلس الوزراء من جانبه بتولى مسئولية الأمن فى الجنوب، بما يفيد أن كلاً من الطرفين أعرب عن رغبته فى نقل ملفات معينة إليه بعدما كانت تدخل فى مجال اختصاصات الطرف الآخر؛ مما ينطوى على خلط متعمد للأوراق، ويهدد أداء كل طرف لوظائفه بالارتباك، وقد يدفع بلبنان بأكمله ليضعه على حافة حرب أهلية جديدة على وشك الاندلاع؛ فبين حين وآخر يخرج أحد أطراف الفصيلين ليوجه الانتقادات اللاذعة

للفصيل الآخر؛ فيرد هذا الأخير عليه مفندًا حججه، وينخرط كلاهما فى تبادل للنقد وتراشق للاتهامات والمزايدات عبر وسائل الإعلام، لعل أخطرها اتهام كل فريق للآخر بالعمالة والتبعية، والعمل لصالح أطراف أجنبية فى الخارج، تسخره لخدمتها على حساب مصالح الوطن العليا؛ فكلاهما فى نظر الآخر بمنأى عما تقتضيه الوطنية من مبادئ، يأتى فى صدارتها إعلاء مصالح الوطن على أى مصالح فئوية طائفية فى الداخل، وبغض النظر عن أى روابط أو تحالفات له مع قوى دولية أو إقليمية فى الخارج؛ حيث يبتغى كل من المعسكرين الاستئثار بالوجود الفاعل على الساحة، وجنى ثمار الانتصار على إسرائيل، وترجمته إلى مكاسب ذاتية يحصل عليها تعزيزًا لمركزه، وتدعيمًا لثقله السياسى فى معادلة الداخل؛ وهو ما يستوجب السعى لبذل كافة الجهود الجادة للخروج بلبنان من أزمته، والعمل بكل السبل الممكنة على تجنب الاستغراق فى صراعات الداخل، أو الوقوع فى فخ الانشقاقات والانقسامات الطائفية التى قد تجره معها إلى نفق مظلم، وتقدم فرصة ذهبية للعدو وهو متربص بلبنان لاقتناصها، بمجرد أن تلوح له.

وبهذا يتحقق لإسرائيل على أيدى اللبنانيين ما فشلت فى تحقيقه بنفسها فشلاً ذريعًا خلال تلك الجولة الأخيرة.

• سيناريو تجنب الحرب الأهلية وعبور الأزمة السياسية الداخلية للخروج من مأزق التصعيد

أما فيما يتعلق بالخوف من امتداد شرارة النزاع الطائفى الدائر على أشده على أرض العراق (المحتل أمريكيًا) ليطال لبنان، وهو خطر يلوح فى الأفق بالفعل مهددًا باشتعال المنطقة بأسرها، وتبدو مقدماته وبوادره ظاهرة للعيان فى حالة لبنان بالذات، فى ظل ما يشهده من تصعيد بين الحكومة والمعارضة؛ الأمر الذى حذر منه البعض، لكن البعض الآخر رجح كونه احتمالاً ضعيفًا بعيدًا عن التحقق، فى ضوء الطابع السياسى الغالب على هذا النزاع، والذى ينفى عنه قيامه على أسس طائفية. ودلل هؤلاء على صواب رأيهم بالإشارة إلى كون كل من معسكرى الحكومة والمعارضة يضم طوائف مختلفة، وتنضوى تحت لوائه عناصر تنتمى للشيعة والسنة والمسيحيين معًا فى جبهة واحدة... إلخ؛ ومن ثم فهو نزاع سياسى محض فى أسبابه ودوافعه، واندلاعه حدث لخلافات حول قضايا سياسية غير طائفية بالمرة.

• المشكلة بين الحكومة والمعارضة ليست قائمة على أسس طائفية

فلا يمكن الادعاء بأن معسكر الحكومة اللبنانية يمثل طائفة السنة وحدها؛ حيث يتزعمه من رموزها فؤاد السنيورة رئيس الوزراء، وسعد الحريرى زعيم كتلة المستقبل، طالما أنه يضم أيضًا الأغلبية المنتمية للطائفة المسيحية المارونية، ورمزها الرئيس أمين الجميل زعيم حزب الكتائب، كما يشمل نفس التحالف طائفة الدروز بزعامة وليد جنبلاط، وهى جبهة يقال عنها إنها تعمل بتحريض أمريكى/ أوروبى لضرب حزب الله، وانتزاع النصر الذى حققه.

على الجانب الآخر فمعسكر المعارضة على نفس المنوال، يضم بين أعطافه أبناء الطائفة الشيعية بزعامة السيد حسن نصر الله أمين حزب الله، جنبًا إلى جنب مع طائفة الروم الأرثوذكس وحزبهم الممثل لهم بزعامة العماد ميشيل عون. وهذه الجبهة بدورها متهمة بالعمل لخدمة أطراف خارجية، وأنها تثير أزمة الداخل بإيعاز من إيران وسوريا.

• هل انتهت الحرب على لبنان؟ أم أن إسرائيل تستعد لاستئنافها بجولات أخرى قادمة؟

رجحت أغلب المداخلات احتمال شن إسرائيل جولات جديدة قادمة بغرض الانتقام، لكنها هذه المرة ستعود وقد استفادت من حربها فى لبنان، وما استقته عبرها من دروس وخبرات للتخطيط الجيد قبل خوض أى حرب أخرى فى المنطقة؛ لذا دق الكثيرون ناقوس الخطر، مشددين على ضرورة أن يظل حزب الله فى لبنان متيقظًا، متوخيًا الحذر، وأن يبقى مقاتلوه على أهبة الاستعداد؛ لأنه قد يجد نفسه مضطرًا إلى دخول مواجهة جديدة فى المدى القريب المنظور؛ فقد وضع الحزب إسرائيل فى محنة، وهى بما لديها من قدرة مؤسسية عالية يتوقع لها أن تتجاوزها بأقصى سرعة ممكنة لترد الصاع صاعين.

حينئذ ليس من المستبعد على وجه الإطلاق أن يأتى الانتقام الإسرائيلى من لبنان أكثر شراسة وأقسى فى وحشيته؛ وهذا ما ينبغى على الجميع - وخصوصًا حزب الله - أن يتنبه له جيدًا، مع الحفاظ على قواته فى وضع الاستعداد.

هذه رسالة نصح وتحذير، موجهة للمقاومة، ومفادها عدم الإسراف فى التفاؤل، أو الزهو بما أحرزته من انتصار. صحيح أن قوات حزب الله قد أبلت بلاء حسنًا، وأظهرت من البطولة والصمود فى حربها مع إسرائيل ما يسجله لها التاريخ فى أنصع صفحاته، إلا أنها بلا جدال ليست بالجولة الأخيرة أو الحاسمة أو النهائية فى هذا الصراع الحضارى الممتد.

• لبنان مستعد بالفعل لجولة جديدة

يميل فريق من المهتمين بالشأن اللبنانى إلى استبعاد ذلك التهديد، بالنظر إلى أكثر من اعتبار: فالاستعداد لجولات أخرى جديدة، واستئناف الحرب فى المستقبل القريب؛ ليس قاصرًا على إسرائيل وحدها، فمن المؤكد أن حزب الله (وإيران من ورائه) يعد العدة أيضًا، بما يجعله جاهزًا وعلى أهبة الاستعداد لمواجهة مثل هذا الاحتمال.

• لكن ماذا عن فلسطين؟ ما هو تأثير تداعيات الحرب على الفلسطينيين فى ظل حماس

كيف يتأتى لهذا التطور أن يمارس دورًا فاعلاً مؤثرًا فى كسر حلقات الحصار الخانق الذى تضربه إسرائيل على الفلسطينيين «منذ اليوم الأول لتولى حماس مقاليد السلطة؟» وبعبارة أخرى فالتساؤل المثار مفاده: كيف ستنعكس الغطرسة الإسرائيلية ـ على إثر تراجع حركة المقاومة الفلسطينية، وفقدانها لجزء من زخمها ـ على سياساتها فى غزة والضفة الغربية؟

لقد أتت حرب لبنان ٢٠٠٦ فى فترة أجمع المراقبون على توصيفها كأصعب الفترات على وجه الإطلاق التى تمر بها السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها، فحتى مع فرض الحصار على ياسر عرفات، وتحديد إقامته فى مقره أثناء رئاسته للسلطة، ناهيك عن كافة صور الإذلال والتجويع وتضييق الخناق على الشعب الفلسطينى؛ برغم ذلك لم تضعف عزيمة المقاومة، أو يفت ذلك فى عضدها؛ بل كانت على أشدها، فى حين خفتت إلى حد ما ونسبيًا حركة المقاومة بوصول حماس إلى السلطة.

• حكومة حماس هى المسئولة عن انحسار المقاومة

بخلاف أثر الحرب تباينت الآراء بين من يرون أن دور حماس كحركة مقاومة قد شهد انحساراً منذ توليها للسلطة، لصعوبة التوفيق بين الدورين، وبين من ارتأوا أنها ما زالت تحسن إدارة المعركة بكفاءة عالية مشهود لها؛ مما يحمل بشائر حول استطاعتها أن تمارس السياسة بيد، وتقاوم باليد الأخرى، لا سيما وأنها ملتزمة أمام الشعب الذى انتخبها بخيار المقاومة؛ ولذا يتعين عليها التمسك به إلى جانب عملها السياسى، وبحيث تستفيد من خبرتها فى السلطة، وربما برغم رفضها الاعتراف بإسرائيل قد تسعى إسرائيل بنفسها إلى التفاوض معها، أو تقديم بعض التنازلات، على نحو ما فعلت من قبل مع ياسر عرفات، فى حين كان الجميع يظنه أمراً مستحيلاً طالما كانت تصمه بالإرهابى، بيد أنه فى زمن عرفات لم تكن هناك تلك العقوبات المالية المشددة التى فرضها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة صبيحة تولى حماس السلطة، وهى حقيقة أخرى لا يسع المرء إغفالها، وتستدعى التساؤل عما إذا كانت حماس فى هذا التوقيت الحرج هى الطرف المؤتمن بحق على الحقوق الفلسطينية..

وبالطبع اهتزاز الثقة فى مفهوم الأمن الإسرائيلى يستتبع الحديث عن مدى إمكانية الدخول فى تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين، واحتمالات أن يساعد ذلك على سياسة أخرى مغايرة تتبعها إسرائيل تجاه الدول العربية، كما يأتى الحديث فى نفس الإطار حول استغلال إسرائيل للتعاطف الأمريكى والدولى لدخول حلف الناتو، مع سعيها الحثيث لتأكيد أن أمنها من أمن الحلف؛ وهو تغير ملموس فى صلب نظرية الأمن الإسرائيلى.

• عربيًا: التحفظ على حزب الله تحسبًا لانتشار نموذجه فى أقطار عربية أخرى؛ فالقبول بما فعله حزب الله قد يشجع التيار الإسلامى الراديكالى المتشدد على تقليده والاحتذاء به

أبدى عدد من المحللين الدهشة التى لا تخلو من نبرة استنكار ولوم لما يوجهه البعض من سهام النقد الحاد للموقف المصرى الرسمى من الحرب، والذى بدا غير محبذ لما أقدم حزب الله على فعله. فذهب د. صفى الدين خربوش إلى طرح التساؤل الذى حمل هذا المعنى عما إذا كانت هناك أى دولة - وخصوصًا سوريا أو إيران الراعيتين لحزب الله - تقبل على

نفسها وجود حزب أو فصيل عسكرى مسلح على أرضها، يشتبك فى مواجهات مع دول أخرى، تجرها فجأة إلى حرب مدمرة دون سابق علم أو إنذار. وللتدليل على صحة هذا الرأى ساق أصحابه حجة مفادها أن حزب الله اتخذ قراراً منفرداً بشن عملية الوعد الصادق دون استئذان أو تنسيق مسبق مع الحكومة اللبنانية التى كانت آخر من يعلم.

كان لسان حال هؤلاء يقول إنه لو تم قبول مثل هذا المسلك «غير المسئول» وغير الصائب من حزب الله، أو حتى تم غض الطرف عنه؛ فقد يفتح ذلك الباب على مصراعيه أمام القبول بتكرار أعمال من هذا القبيل بالنسبة للجماعات الإسلامية، وخصوصاً أجنحتها المتطرفة فى بلدان عربية أخرى، والتى قد تصلها رسالة خطأ، أو تسىء فهم ما حدث، وتعتبره محفزاً لها لتحذو حذو حزب الله، فتشرع مثلاً فى تشكيل ميليشيات عسكرية، ولا تجد غضاضة فى أن يكون لها فصائل مسلحة، وتتخذ قرارات منفردة بشن الحروب فى توقيتات غير مناسبة؛ مما يجر على شعوبها الويلات، ويزج بجيوشها فى معارك لا قبل لها بتحمل تبعاتها أو عواقبها.

• تمييز حزب الله عن الجماعات الإسلامية المتطرفة فى البلدان العربية الأخرى

فى المقابل يرى البعض أن مثل هذه الهواجس لا داعى لها، وليس لها ما يبررها، فى ضوء ما هو معروف من اختلاف كبير بين حزب الله من جانب، وحركات الإسلام السياسى الراديكالية التى تثير مخاوف نظم الحكم العربية، وتهز دعائم استقرارها من جانب آخر.

وفى معرض دفع الاتهامات السالف ذكرها عن حزب الله؛ أكد الكثيرون أنه لا مجال للمقارنة بين وضع حزب الله الخاص فى لبنان، وموقف أى جماعات أخرى شبيهة له فى سائر البلدان العربية، من زاوية الثقل المعطى للمرجعية الدينية، والتأسيس بناء عليها. وتبياناً لذلك عدد هؤلاء أبرز أوجه الاختلاف التى تميز حزب الله جذرياً عن غيره من جماعات تندرج تحت ما يسمى بتيار الإسلام السياسى (الأصولى الراديكالى أو المتطرف... إلخ):

١ ـ الحزب هو كيان سياسى له دور تمثيلى وذو صيغة حزبية ووجوده شرعى وقانونى

وذلك نظرًا لخصوصية لبنان النابعة من تركيبته السكانية القائمة على التعددية الطائفية، وكونه أحد الأطر السياسية الشرعية الممثلة لطائفة الشيعة، والفاعلة على الساحة، والتى اكتسبت شرعية تأسيسها من واقع الاعتراف القانونى بها طرفًا شريكًا فى المعادلة السياسية الحاكمة للبنان، وفقًا لما ينص عليه اتفاق الطائف. وبالتالى فالحزب له وجوده كممثل سياسى للشيعة، سواء فى الوزارة أو فى البرلمان.

ولما كانت ترتيبات الطائف هى الصيغة التى ارتضت بنودها كافة أطياف وقوى العملية السياسية الفاعلة فى لبنان، وطالما أن وجود حزب الله ودوره السياسى والحزبى ينضوى تحت هذه المظلة القانونية الشرعية؛ فلا يمكن اعتباره بأى حال من الأحوال على عداء مع الدولة؛ بل هو بمثابة جزء لا يتجزأ من صميم هيكلها المؤسسى، وله حصته الممثلة له، المتحدثة بلسانه داخل جهازها الحكومى بشقيه التنفيذى والتشريعى، هذا علاوة على كون الحزب يتمتع بصفة الفاعل المشارك فى صلب التركيبة السياسية اللبنانية، بما يميزها من معالم الخصوصية؛ حيث النظام نفسه يقوم على صيغة معينة من توزيع الأدوار والأنصبة والحصص المتفق عليها، فتنهض الحكومة بجناحها التنفيذى الذى يجسده مجلس الوزراء بإدارة شئون الاقتصاد، بينما يختص حزب الله منذ زمن بعيد ـ إلى جانب تمثيله فى الحكومة اللبنانية بثلاثة وزراء ـ بالملف العسكرى، وبتحمل العبء الأكبر والنصيب الأوفر من المسئولية عن أعمال المقاومة، والنضال ضد الاحتلال.

تلك هى بنود المعادلة السياسية القائمة، والتى تم إقرار ترتيباتها بالتراضى والتوافق بين كل الأطراف، إبان الوجود السورى فى لبنان، الذى كان بدوره يحظى آنذاك بالقبول من الجميع، بينما تفصح حركات الإسلام السياسى بوضوح عن رغبتها فى إنشاء دولة على أساس دينى كغاية منشودة لها.. معنى ذلك أنها تجهر بعدائها للدول القائمة، بالطعن فيها وإثارة الشكوك حول شرعيتها، وتحت هذا الزعم ترمى إلى الإطاحة بنظمها الحاكمة لكى تحل محلها بإقامة «الدولة الإسلامية» المبتغاة.

٢ ـ هشاشة الدولة اللبنانية واضطلاع المجتمع المدنى بدورها كبديل وقت الحرب الأهلية

أحد معالم الخصوصية فى لبنان، والتى تميزه عن سائر بلدان الوطن العربى؛ ما هو

معروف عن الدولة اللبنانية ذاتها من هشاشة بنيوية، وأنها بعد خروجها من مأساة الحرب الأهلية ظلت تعانى من الهزال والضعف، مع الافتقار إلى تلك القبضة المركزية المحكمة على مجتمعها، والتى تتسم بها أغلب الدول العربية الأخرى بطبيعتها المسيطرة وبنظمها التسلطية.

ففى زمن الأزمة كانت الدولة اللبنانية فى حالة انهيار أو عجز شبه كامل؛ مما أفسح المجال أمام المجتمع ومنظماته المدنية، وفى مقدمتها حزب الله؛ لملء ما تركته بغيابها من فراغ، فقام الحزب بدور البديل عن الدولة فى النهوض بوظائفها الأساسية، بعدما حرمتها ظروف الحرب القهرية من الاضطلاع بها، وكان لحزب الله وحركة أمل وغيرهما من مؤسسات المجتمع اللبنانى الباع الطويل والإسهام الأبرز فى سد الفجوة الناجمة عن اضطرار الدولة للانسحاب من أغلب مسئولياتها تجاه مجتمعها تحت ضغط الحرب الأهلية؛ وهو ما وطد من أركان المجتمع المدنى، ودعم مكانته كفاعل على الساحة، كما عزز من صورته لدى الشعب اللبنانى بكافة طوائفه ومذاهبه كرديف للدولة.

٣ـ شرعية الحزب كحركة مقاومة وطنية واكتسابه الشعبية بما أحرزه من انتصار وتحرير

بالإضافة لكل ما سبق تدعمت أسس الشرعية التى تمتع بها حزب الله، كما اتسعت جماهيريته، على إثر الاجتياح الإسرائيلى لجنوب لبنان؛ حيث برز دوره الوطنى كجبهة مقاومة وتحرير، وامتلأ سجله بالعديد من البطولات والتضحيات المشرفة فى غمار كفاحه ضد الاحتلال؛ مما أكسبه المزيد من التقدير والإجلال فى أعين الشعب اللبنانى بأسره.

وأتى قرار الانسحاب الإسرائيلى مما أسماه بالمستنقع اللبنانى، بعدما ذاق هذا المحتل الغاصب المتغطرس الويلات، وتلقى الضربات الموجعة والصفعات شديدة الإيلام الواحدة تلو الأخرى على يد المقاومة، ليضيف ذلك إلى رصيد الحزب إنجازًا تاريخيًا بكافة المقاييس، ويعكس ما استطاع الحزب تحقيقه على أرض الواقع، من انتصار ساحق على جيش الاحتلال الإسرائيلى، الذى روج له كواحد من أقوى الجيوش فى العالم أجمع، كما أشاع هو عن نفسه أنه الأقوى فى المنطقة العربية؛ حيث ينسب لقوى المقاومة اللبنانية الباسلة الفضل الأول والأخير فى إجبار إسرائيل على الانسحاب من لبنان، وينسب إلى حزب الله بصفة أخص شرف تحرير الجنوب، ناهيك عن كونها أول مرة تتمكن فيها المقاومة وحدها من إجبار المحتل الإسرائيلى (رغم ما هو مؤكد عنه من توجهات استيطانية ومطامع

توسعية) على الانسحاب من أرض عربية، حتى باتت نموذجًا للنجاح تستمد منه حركات المقاومة الفلسطينية الأمل فى تعلمه وتكراره.

• ضرورة بقاء الجناح العسكرى المسلح واستمرار المقاومة ريثما يرحل الاحتلال

فات من نادوا بالقضاء على حزب الله، أو تصفية جناحه العسكرى؛ كونه كحركة تحرير ومقاومة إنما يستمد شرعية وجوده واستمراره من واقع الاحتلال الإسرائيلى لمزارع شبعا المتنازع عليها؛ ومن ثم فلا مجال للحديث عن ضرورة تصفية الحزب أو تجريده من ميليشياته أو صواريخه وسلاحه أو إدماجه فى الجيش اللبنانى لحين استكمال معركة التحرير، وريثما يتحقق للبنان إجلاء القوات الإسرائيلية تمامًا عن آخر شبر من أراضيه المحتلة.

من هذا المنظور فإن أى عملية عسكرية هجومية يشنها الحزب على إسرائيل لا يمكن القبول بتجريمها، أو تكييفها كانتهاك للقانون الدولى؛ وإنما هى فى حقيقة الأمر ليست إلا جولة جديدة من جولات معركة التحرير المستمرة، والمتواصلة حلقاتها ما بقى الاحتلال، وما استمر هذا العدد الكبير من الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين، القابع ظلمًا فى السجون الإسرائيلية.

• مشروعية حزب الله فى ظل استمرار الاحتلال وانتقاصه من سيادة الدولة اللبنانية

النقطة الفارقة إذن أن الدولة اللبنانية ذاتها هى أصلاً دولة منقوصة السيادة، وستظل كذلك لحين تمكنها من استرداد مزارع شبعا، وأيضًا الإفراج عن أسراها المحتجزين فى سجون إسرائيل، بما يمكنها من بسط سيطرتها بواسطة جيشها على كامل أراضيها.

ومن ثم فمن غير المنطقى إثارة الجدل حول شرعية حزب الله، أو إدانة احتفاظه بجناحه العسكرى المسلح بوصفه يجسد حالة مرفوضة «لدولة داخل الدولة»، بذريعة أن وجوده على هذا النحو بمثابة انتقاص أو إخلال خطير بمبدأ السيادة التى يفترض أن تتمتع بها الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. وبعبارة أخرى يعد استمرار واقع الاحتلال، وليس وجود حزب الله؛ هو المتسبب الحقيقى والوحيد فى الانتقاص من سيادة الدولة فى لبنان. أما

احتفاظ الحزب بجناحه العسكرى، وميليشياته المسلحة، وصواريخه؛ فليس سوى ضرورة لا غنى عنها يفرضها هذا الواقع، ويستوجب استمرارها لحين زوال دواعيها برحيل الاحتلال.

فحزب الله هو حركة مقاومة فى المقام الأول، ولا يستهدف إقامة دولة دينية، على عكس حركات الإسلام السياسى التى تتبنى هذه الغاية كمشروع معلن لها. والحزب من جهة أخرى منصهر بالفعل فى البوتقة السياسية اللبنانية، وليس مستبعدًا خارجها على شاكلة تلك الحركات. وقراءة الخطاب السياسى الصادر عن كل منهما تكشف أن دعوة حزب الله تتمحور فقط حول «مقاومة» المحتل الإسرائيلى، وبالتالى فهو لا يناصب أى حكومة عربية العداء، ولا يتطلع للوصول إلى السلطة، من أجل الاستئثار بها، أو الانقضاض على مقاليد الحكم فى لبنان.

• فهل ينجح حزب الله فى الاحتفاظ بدوره دون تبديد ثمار الانتصار الذى حققه؟

السؤال عن موقع حزب الله فى المعادلة السياسية اللبنانية يتعلق أساسًا بالمستقبل، وعما إذا كان الحزب سينجح أيضًا فى مرحلة ما بعد الحرب مثلما نجح فى غمارها. وبيت القصيد هو قدرة الحزب على الاحتفاظ بدوره، والمساهمة فى العملية السياسية اللبنانية دون إخلال بقواعد الديموقراطية، وبما يمكنه من اتقاء خطر الحرب الأهلية وإبعاد شبح الانقسام الطائفى، واستعداده من جهة أخرى لمجابهة أى عودة محتملة من قبل إسرائيل، التى لا ريب فى أنها تأخذ هدنة مؤقتة لالتقاط الأنفاس، وإعادة الحسابات، ولكنها بدون شك كما يرجح المحللون؛ ستسعى لأخذ الثأر، واستعادة كرامتها التى أهدرت على أيدى المقاومة فى لبنان.

• الدرس المستفاد: مهما تعاظمت القوى الدولية الكبرى فإن لها سقفًا، وميزان القوة الإستراتيجى لا يحسمه التفوق العسكرى فى العدة والعتاد والتسلح فقط دلائل التراجع الأمريكى

كان من أهم ما أفرزت الحرب من نتائج كونها أحدثت اهتزازًا فى سمعة الجيش

الإسرائيلى، وأبرزت الحاجة إلى مراجعة القوالب الجامدة، وتنقية الصور الذهنية المتبادلة الراسخة فى الأذهان، خصوصًا حول مصداقية الدعاية الإسرائيلية المتغطرسة، واستمرارية عصر انتصار وأحادية القطب الأمريكى. وفى هذا الإطار رصدت بعض المداخلات عدة شواهد ومؤشرات دللت على انحسار تلك الهيمنة عن ذى قبل، فيما يعرف بدلائل التراجع الأمريكى، ومنها مثلاً: وصول الديموقراطيين وبدايات أزمة بين الرئيس والكونجرس حول العراق؛ فسيطرة الديموقراطيين بالأغلبية على الكونجرس عقب الانتخابات التشريعية، ومعارضتهم الصريحة لاستمرار الوجود العسكرى فى العراق، ورغبتهم المعلنة فى سحب القوات الأمريكية؛ ينبئ عن أزمة سيواجهها الرئيس بوش فى علاقته بالكونجرس، مما يصل إلى حد الصدام حول السياسة الخارجية الأمريكية المنتهجة فى العراق. ومؤخرًا رفض الكونجرس التصديق على ميزانية للجنود قبل ربطه بوضع جدول زمنى للانسحاب.

• إلى أى مدى يمكن الاعتماد على تلك المؤشرات فى تقدير انحسار القوة الأمريكية

من ناحية أخرى فإن هذا الانتصار الذى حققه الديموقراطيون فى حد ذاته يقدم دليلاً دامغًا على تغير مؤكد فى توجهات الناخب الأمريكى ذاته لغير صالح الجمهوريين، وأنه لم يعد يؤيد على نحو مطلق كافة سياساتهم، أو يرى صحة مقولاتهم التى رددوها حول الإرهاب، والأمن العالمى... إلخ. أضف إلى ذلك ما يواجهه الوجود الأمريكى العسكرى على الساحة العراقية من مشقة، وفشل ذريع ينم عن انتقاله ـ حسب تعبير د. سيف الدين عبد الفتاح **«من خيبة إلى أخرى»** ـ كل ذلك دفع المشاركين إلى إثارة موضوع انحسار «القوة اللينة» للولايات المتحدة، وما بنيت عليه من أبعاد رمزية وركائز حضارية، كانت تشكل حتى عهد قريب مقومات صورتها الذهنية، فى مقابل اعتمادها المطرد على عناصر «القوة الصلبة»، بما يكشف عما يعانيه هيكل «القطبية الأحادية» السائد منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضى من استحالة الاستمرار أو تفادى الانهيار فى المستقبل المنظور؛ ومن ثم فالعالم على وشك بزوغ هيكل دولى جديد، يضع نهاية لحقبة «الانفراد الأمريكى»؛ وهذا ما أفضت إليه المناقشات حول تشخيص حالة البيئة الدولية؛ إذ

تكرر لأكثر من مرة وعبر مختلف المحاور طرح السؤال الذى بدا أنه الشغل الشاغل أو الهم الأكبر فى أذهان الحاضرين: **إلى متى ستستمر الهيمنة الأمريكية؟ ولماذا لا يتم العمل من جانب الدول العربية على مواجهتها كما تفعل إيران مثلاً من خلال الانضمام إلى روسيا الاتحادية والصين لتشكيل جبهة دولية موازية؟**

غير أن ثمة قراءة أخرى لمعالم هذه البيئة؛ تؤكد على أن الولايات المتحدة ستظل متربعة على قمة النظام الدولى لفترة قادمة ليست بالقصيرة، تفصلها عن الدول الأخرى التالية لها فى الترتيب والمرشحة لمنافستها مسافة كبيرة نسبيًا.

وبالتالى فإن مقارنة بعض هذه الدول كاليابان أو الصين أو حتى الاتحاد الأوروبى بالولايات المتحدة توضح صعوبة بالغة فى مناطحتها أو مزاحمتها على موقعها المتفرد كقطب أوحد على الأقل فى المستقبل المنظور.

وفى هذا الإطار يرى البعض عدم المبالغة فى رفع سقف التوقعات بشأن تغير جوهرى محتمل للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة؛ ذلك أن الصراع داخل الإدارة الأمريكية والذى بدأت أولى بوادره تطفو على السطح إنما يعود إلى وجود كونجرس ذى أغلبية ديموقراطية فى مواجهة الرئيس الجمهورى، والخلاف ليس حول الغايات الأساسية للسياسة الأمريكية؛ وإنما حول الأساليب والوسائل المتبعة لتحقيق تلك الغايات؛ فاستخدام الأداة العسكرية لتحقيق الهدف هو موضوع الخلاف وليس الهدف نفسه؛ ولذا فإنه بمجرد وصول رئيس ديموقراطى مثلاً إلى البيت الأبيض قد ينتهى هذا الصدام دون أن يطرأ على السياسة الأمريكية فى خطها العريض وفى جوهرها أى تغيير يذكر.

على أى حال يبقى أن ثمة هالة كبيرة تحيط بقوة أمريكا وإسرائيل، وفى ذلك إغفال لحقيقة أن الضعف قد يتحول إلى قوة، وأن لكل قوة سقفًا لا تتجاوزه، وليس فى مقدور أى طرف دولى مهما تعاظمت قوته إعادة صياغة المنطقة واستبدالها بإطار جديد، يكون لإسرائيل الهيمنة الكاملة واليد الطولى عليه؛ فها هى الولايات المتحدة بكل ما لديها من قوة وسطوة عالمية لم تنجح أبدًا فى العراق؛ حيث تقف عاجزة حتى عن الانسحاب المشرف، وها هى حليفتها إسرائيل قد منيت بالفشل الذريع فى لبنان.

• تنوعت وتعددت الدروس المستفادة على كافة أصعدة المواجهة وعلى شتى المستويات

أفرزت الحرب حزمة كبيرة من الدروس المستفادة على أكثر من صعيد على النحو الآتى: **فعسكريًا وعلى مستوى المواجهة الإستراتيجية العربية/ الإسرائيلية طُرح السؤال: هل أسلوب حرب العصابات هو البديل القادم فى المستقبل للجيوش النظامية؟** إذ شهدت الحرب الكثير من المفاجآت المتصلة بتوازن القوة وحساباته من حيث العدة والعتاد، عندما استطاع حزب الله فرض أسلوبه الخاص فى القتال؛ وهو أسلوب حرب العصابات الذى تجيده المقاومة ولا يجيده العدو، وكان من الواضح أنه اتسم بالإعداد الجيد والمسبق لمسرح العمليات، كما جاء استخدامه لصواريخ الكاتيوشا ليشكل صدمة لدى إسرائيل بالوصول إلى العمق، وضرب حيفا فى الشمال، ثم التهديد بضرب تل أبيب حال ضربت بيروت، كما استطاع إجبار إسرائيل لأول مرة على إطلاق صفارات الإنذار التى سمعها سكان إسرائيل، واضطرتهم لترك منازلهم والهروب إلى الملاجئ، ونقل ذلك رسالة شديدة اللهجة للشعب الإسرائيلى بأنه لم يعد فى مأمن من التدمير؛ مما اعتبره الخبراء العسكريون نسفًا من الأساس لمفهوم «الأمن المطلق» الذى يوعد به الشعب الإسرائيلى دائمًا وأبدًا على لسان قياداته.

أما إمكانية استبدال الجيوش النظامية بنهج حرب العصابات كأسلوب قتالى أثبت فعاليته؛ فكان التساؤل الأبرز فى النقاش، كما حظى بتعقيبات تفصيلية من قبل الخبراء العسكريين؛ فذهب فريق إلى الإشادة بما حققه أسلوب حزب الله الأقرب إلى حروب العصابات، والذى أثبت من قبل نجاحه فى فيتنام مثلاً، أو فى العراق؛ إذ اتضح أن فعالية هذا الأسلوب تزداد وتتجلى فى حالات الاختلال الشديد فى ميزان القوة، خصوصًا وأنه يعتمد على خطط تشكل عنصر المفاجأة الإستراتيجية، وتسفر عن إرباك الجيوش النظامية لأنها غير مدربة على مواجهة هذا النوع من العمليات. وذهب هذا الرأى إلى حد اقتراح الاعتماد عليه فى التخطيط العسكرى المستقبلى، طالما أثبت كفاءة وفعالية قتالية تفوق الجيوش النظامية.

الفريق الآخر حذر من الانسياق وراء الإعجاب بنموذج حزب الله، والانبهار بما حققته أساليبه القتالية الأقرب إلى حروب العصابات؛ لأنه من المعروف أن الجيش الإسرائيلى مدرب جيدًا على التعامل مع مثل تلك العمليات، بيد أن مبعث الارتباك الأكبر فى هذه

الحرب الأخيرة كان مرجعه إلى خلل فى المعلومات، وخلل فى القيادة التى كان من الواضح أنها أقل خبرة، علاوة على أن الحرب كلها «حتى وإن كانت فى المخطط الإسرائيلى» قد شكلت فى توقيتها مفاجأة؛ حيث أخذ حزب الله زمام المبادرة، وشكلت عمليته وراء الخط الأزرق (التى شهد الجميع بأنها عملية «نوعية» ناجحة بكل المقاييس، انتهت بقتل عدد من الجنود وأسر اثنين آخرين) مبادأة جسورة لم تعتد إسرائيل عليها.

١ ـ الدرس الأول: حرب العصابات لا تغنى عن الجيوش النظامية كآلية للدفاع والردع

خلاصة هذا المنظور أن الجيوش النظامية ستظل هى القاعدة فى أى مواجهة عسكرية يشهدها المستقبل مع إسرائيل، وأسلوب حرب العصابات حتى وإن أحرز نجاحًا فهذا من قبيل الاستثناء الذى يثبت القاعدة ولا ينفيها، ولا يسوِّغ القول أبدًا بإمكانية الاستغناء عن دور الجيوش النظامية، ليس فقط فى شن الهجوم، ولكن أيضًا فى توفير آلية الدفاع وتحقيق الردع.

٢ ـ الدرس الثانى: حتمية إعادة النظر فى خيار السلام كخيار عربى وحيد ومن طرف واحد

لقد لفتت الحرب على لبنان الانتباه إلى ضرورة أن يأتى التعاطى العربى مع القضايا الدولية مدعومًا بالقوة العسكرية جنبًا إلى جنب مع خياراته الأخرى.

والدرس الثانى المستفاد من خبرة هذه الحرب قابل للتعميم على مستوى الدول العربية كلها فى التعامل مع إسرائيل؛ حيث لا يجوز الاعتماد عند مخاطبتها على لغة واحدة كتلك الموصوفة بالاعتدال، أو الاكتفاء بالمراهنة على طرح مبادرات السلام كخيار إستراتيجى من طرف واحد؛ فهى كرهان وحيد لن تؤتى ثمارها المرجوة ما لم تترافق معها لغة القوة والمقاومة، والتلويح بخيارات وأوراق أخرى؛ كاستخدام السلاح أيضًا حتى لا يرادف السلام معنى الاستسلام لما تريده إسرائيل والرضوخ لما تمليه أمريكا.

ليس أدل على ذلك مما تعرضت له المبادرة العربية التى طرحتها السعودية من إجهاض، وهى لم تزل بعد فى مهدها على يد شارون، ناهيك عما أصبح يعانيه معسكر دعاة السلام العرب من انخفاض حاد نزل بشعبيتهم فى الشارع إلى الحضيض، بعدما أعادت إسرائيل بممارساتها الوحشية فى لبنان إلى الذاكرة العربية حقيقة صورتها كعدو، وأنعشت فكرة أنها ليست لديها أى نوايا حقيقية لبذل أى مساعٍ جادة فى اتجاه السلام؛ فهى لم ترتدع فى أى لحظة عن ارتكاب أبشع المجازر ضد العرب من المدنيين والأبرياء.

٣ ـ الدرس الثالث: التنمية لا بد أن تكمل الخيار العسكرى

ما هى جدوى تكديس الأسلحة فى مخازن الدول العربية بدلاً من الإنفاق على التنمية؟

مناقشة دور الجيوش واتخاذ العلاقات الدولية عمومًا منحى العسكرة؛ استدعت بدورها حوارًا حول قضية الإنفاق العسكرى على التسلح، واستيراد وشراء الأسلحة وتكديسها فى مخازن بعض الدول العربية، دونما استخدام، وحتى يعلوها الصدأ، وكيف أن ذلك ينطوى على إهدار لثروات كان من الأولى أن توجه لأغراض الاستثمار والتنمية، بما يعود بمزيد من النفع على الشعوب التى تعانى من مشكلات الفقر والجوع والبطالة، ومن المؤكد أن التحسن فى الوضع الاقتصادى والارتقاء بمستوى معيشة الشعوب هو أيضًا مما يضاف إلى محصلة القوة العربية، ويصحح أحد جوانب الاختلال الكبرى فى ميزان القوة مع إسرائيل لصالح الكفة العربية.

- **السعى لامتلاك التقنية النووية كمصدر للطاقة البديلة وكضرورة تنموية**

والحديث عن القوة والمواجهة بعناصرها الشاملة؛ استتبع بالضرورة فتح ملف المشروع النووى كمصدر بديل للطاقة النفطية؛ حيث يصب تخصيب اليورانيوم كنشاط سلمى فى تحقيق أغراض التنمية فى المجالات الصناعية والزراعية والطبية.

وما بين مؤيد ومعارض أكد البعض أن امتلاك التقنية النووية يسهم فى زيادة الدور الإقليمى لمصر؛ لأن دخولها فى حلبة التسابق النووى يمكنها من استخدام هذه التكنولوجيا الهائلة فى خدمة الأغراض السلمية، وهو ما يعد أحد أشكال التحدى التنموى، دون أن يعنى حتمًا توريطها فى الصراع الذى تشهده المنطقة (حول المشروع النووى الإيرانى)، أو مخالفة التزاماتها الدولية بخصوص مبدأ منع انتشار السلاح النووى.

- **عربيًا: على مستوى الشأن العربى/ العربى، والعربى/ الجماعى، والعربى/ الداخلى الحرب كمحور للخلاف بين الدول العربية وموضوع جديد للصراعات العربية/ العربية**

لا ينبغى التهوين من شأن ما أظهرته هذه الحرب من حالة الانقسام والتشرذم والتفتت

التى ألمت أعراضها بالكيان العربى، وأضافت إلى سجله الحافل بالنزاعات العربية/ العربية موضوعًا جديدًا للخلاف، بما يقيم الدليل مرة أخرى على تعاظم التحديات التى تتهدد هذا الكيان من داخله، وتكاد تعصف بوجوده فى الصميم؛ فهو يخرج من كل أزمة (امتحان) جديدة أوهن وأضعف مما كان، ويبدو أقل قدرة على إظهار أى درجة من التقارب أو التنسيق، أو البحث عن أرضية مشتركة تجمع بين مواقف وحداته المكونة له؛ بل هى على العكس تأخذ منحى الاستقطاب.

• الحرب عرض لتفاقم واحتدام الأزمة البنيوية فى الكيان العربى

ذهب بعض المشاركين فى النقاش إلى النظر للحرب ذاتها بوصفها أحد الأعراض المعبرة عما أصاب الجسد العربى الهزيل المنهك من غياب شبه مزمن للفعالية، وانهيار شبه تام لكل خطوط الدفاع والتحصينات، التى كانت تحميه فى مواجهة الخروق والاعتداءات الخارجية، وأنه أصبح يعانى حالة فقدان للمناعة توشك أن تودى بحياته.

وهكذا شهدت ساحات النقاش أكثر من وجهة نظر بشأن الجامعة ودورها؛ ما بين قائل بغياب كامل لهذا الدور، وأنها تعانى من حالة أقرب فى توصيفها إلى الشلل التام المزمن، وهى تقف شاهدة على سلسلة متواصلة ومتعاقبة من الأزمات والصراعات الحادة التى عاشتها الدول العربية الأعضاء منذ تأسيسها، وعرضت أمنها لدرجات التهديد القصوى، دون أن تتمكن من التصدى لأى منها، ناهيك عن حسمها لصالح العرب؛ فهى ليست باللاعب الحقيقى أو الفاعل الرئيس فى المنطقة، والسبب المعروف للجميع هو سبب هيكلى، يكمن فى نظام التصويت المعمول به؛ مما جعلها منظمة معبرة عن إرادات الحكومات وليس إرادات الشعوب.

• غياب الديموقراطية والتبعية للولايات المتحدة أهم أسباب تآكل شرعية الحكومات العربية

أخذًا فى الاعتبار أن أغلب تلك الحكومات تفتقر إلى أبسط قواعد الديموقراطية، علاوة على تبعية معظمها ـ حسب وجهة النظر تلك ـ بدرجات مختلفة للولايات المتحدة، وهو اختلاف فى الدرجة، وليس فى وجود التبعية ذاتها.

اللافت فى هذا الشأن أن السيطرة الأمريكية على المنطقة طالت الحكومات، ولكنها عجزت إلى حد كبير عن المساس بالشعوب. بل إن علاقة الحكومات الوطيدة بالولايات المتحدة ارتبطت ارتباطًا عكسيًا بشرعيتها، وأتت على حساب تمتعها بالقبول والتأييد فى نظر شعوبها. فترافق توطيد الروابط بين الحكومات العربية والولايات المتحدة مع اتساع الشقة التى تعزل هذه الحكومات عن شعوبها، وكأن ثمة علاقة جدلية وثيقة بين ارتماء الدول ودورانها فى فلك القطب الأمريكى من جانب، وابتعادها المتزايد عن شعوبها من جانب ثان، وعجزها عن حماية مصالحها من جانب ثالث.

وفى هذا السياق تباينت المصطلحات الطبية المستخدمة فى توصيف هذا الوضع المتردى الذى ألم بالنظام العربى، ما بين دخوله فى دائرة مفرغة أسلمته إلى غيبوبة، وأنه فى حالة موت دماغى أو سريرى أو إكلينيكى، لا ينقصه سوى إصدار شهادة الوفاة لإعلانها رسميًا.

ومع ذلك ظل هناك قدر ولو ضئيل من الرهان على دور الجامعة العربية، وعقد الأمل المحدود على مساهمتها فى البحث عن حلول للأزمات التى تجتازها الأمة، مع مراعاة المصالح العربية ولو فى حدها الأدنى؛ ففى مواجهة التشاؤم الغالب على التحليل السابق تبنى البعض دعوة إلى تطوير الجامعة، وأن ما يشوب أداءها من قصور أو ضعف إنما هو دافع لإصلاحها إداريًا، وإعادة هيكلتها.

• القضية الفلسطينية محكّ ودالة فى شرعية النظم العربية

كانت ولا تزال قضية الصراع العربى/ الإسرائيلى، وفى القلب منها المشكلة الفلسطينية؛ إحدى الركائز الأساسية التى أقامت عليها كثير من النظم الحاكمة فى الدول العربية شرعيتها، ومن المعروف أن قبول الحكومات العربية بمبدأ التسوية السلمية، مع إخفاقها فى الآن ذاته فى الوصول إلى حل مقبول لكافة القضايا المعلقة مع إسرائيل يكفل للشعب الفلسطينى حقوقه وثوابته ويخلصه من احتلال أراضيه؛ كان أحد العوامل وراء تدنى شرعية تلك النظم بعد جفاف ذلك المصدر الهام؛ حيث كان دعم بعض الأنظمة للمقاومة فى فلسطين المحتلة أحد العناصر التى يتم استخدامها لتدعيم شرعيتها فى الداخل أمام شعوبها؛ فضلاً عن غيره من مصادر الشرعية التى تعرضت للتآكل على إثر السقوط

فى التبعية ورفع راية الاستسلام والرضوخ أمام الهيمنة الأمريكية، بدلاً من سياسة عدم الانحياز، والاستقلال والتحرر، وزيادة الاعتماد على المعونات الأجنبية بدلاً من الاعتماد الجماعى على الذات، وتراجع الدولة عن دورها الاجتماعى وترك مهمة النهوض بالاقتصاد، وتحقيق التنمية للقطاع الخاص، مع تفشى ظواهر الفساد، والمحسوبية، وما اقترن بها من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة ومتفاقمة، وعلى رأسها البطالة والفقر وغلاء المعيشة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ بما وصل إلى حد الاستقطاب... إلخ. مما أدى إلى **تضاؤل الشرعية، ثم انهيار ركائزها، مع السقوط الكامل فى التبعية، وانعدام الإنجاز.**

• حلقة الوصل بين التطبيع مع إسرائيل وتفشى الفساد السياسى والاقتصادى والمالى

فى الوقت الذى تقلصت فيه شرعية أغلب النظم العربية بعد تخليها عن ممارسة دورها السابق فى مؤازرة القضية الفلسطينية، والذى كان أحد ركائزها؛ ذهب البعض إلى الربط بين انتهاج تلك الدول لسياسات التسوية وإجراءات التطبيع مع إسرائيل من جانب، وتفشى الفساد السياسى المتعاظم فيها من جانب آخر، والذى يزيد من الوصول بشرعية أنظمتها إلى حد الانهيار؛ حيث يرمى أنصار التطبيع لتحقيق مصالحهم وتعظيم مكاسبهم الذاتية بمعناها الضيق المحدود (المادية بالأساس، والتى يجنيها معظمهم من خلال الدخول فى المعاملات التجارية، وإبرام الصفقات المشبوهة مع أطراف إسرائيلية، وهو فى أغلبه ما يحدث فى أوساط رجال الأعمال بالقطاع الخاص، لكنه يتم أيضًا بعلم الحكومة أو تحت رعايتها). وهكذا فقد شهدت الحقبة الماضية تأسيس شبكة قوية من أصحاب المصالح الذين يدافعون عن نهج التطبيع؛ لأنهم يحققون به مصالحهم الخاصة، ولو جاء ذلك على حساب مصلحة الأمة العربية ككل.

• غياب الديموقراطية الحقيقية ووقوف أغلب محاولات الإصلاح عند التعددية المقيدة

يضاف إلى كل ما سبق غياب الديموقراطية الحقيقية، وعدم تجاوز عمليات التحرير

السياسى، البادئة فى بعض الدول بمبادرة فوقية من أعلى فى أحسن أحوالها لمرحلة الليبرالية؛ بمعنى التعددية المقيدة، مع استمرار طغيان الطابع السلطوى الغالب عليها، والذى يكفل الاحتكار الكامل للحياة السياسية لحزب بعينه، أو تأبيد نخبة بعينها فى مراكزها، بما أصاب الحياة السياسية فى مجملها بجمود لا يعرف دورانًا للنخبة، أو تجديدًا لدمائها، ناهيك عن تداول السلطة.

• الإصلاح السياسى فى نظم الحكم هو مفتاح السر ومعقد الأمل لإصلاح الحالة العربية

وفى معرض تقويم خطوات إصلاح الجامعة العربية، وتفعيل دورها؛ أتى الرأى الغالب مؤكدًا على عدم تحميل الجامعة بما يفوق طاقتها، فما دامت ممثلة لإرادات الدول العربية، فستظل قدرتها على الفعل رهنًا فقط بما ترتئيه النظم الحاكمة وليس العكس؛ بمعنى أنه من المحال مطالبتها بفرض إرادتها على أى من تلك الدول، لا سيما وأن قراراتها غير ملزمة، علاوة على غياب آليات المتابعة. وعليه فالمخرج الوحيد المتاح يكون بإصلاح سياسى حقيقى فى النظم العربية أولاً، قبل الحديث عن أى إصلاح فى هياكل الجامعة وأجهزتها.

فالإصلاح فى نظم الحكم ونهوض الشعوب من عثرتها، بحيث تمسك مصائرها بيدها؛ بات هو المفتاح ومعقد الأمل فى إصلاح حال الأمة بأسرها، وهو وحده القادر على تمكين الجامعة العربية من تحقيق ما تصبو إليه من تطلعات وغايات عليا منشودة، شعبيًا وعربيًا. المعضلة فى هذا الصدد تنبع من تضافر جملة من العوامل ـ بعضها خارجى وبعضها الآخر داخلى ـ وراء الابتعاد بالنظم العربية القائمة عن الديموقراطية، حتى بدت وكأنها الاستثناء الوحيد فى حقبة توصف باجتياح الموجة الكاسحة للتحول الديموقراطى للعالم بأسره.

• الديموقراطية على الطريقة الأمريكية مفروضة بقوة السلاح، وهى سيئة السمعة ومرفوضة

لما كانت الديموقراطية على هذا القدر من الأهمية؛ فقد كان الاتجاه نحو تطبيقها كأساس لإصلاح حكومات البلدان العربية ـ والذى سينعكس حتمًا على حال الأمة ككل ـ من قبيل المسلمات البديهية، بيد أن دور الولايات المتحدة فى هذا الصدد كان من شأنه

نسف هذا الاتجاه من جذوره؛ حيث دأبت السياسة الأمريكية على مساندة النظم التسلطية التى تحقق مصالحها فى المنطقة العربية، بما دلل على إعلاء المصالح على المبادئ والمثل الديموقراطية، التى تزعم الإدارة الأمريكية دومًا أنها تدافع عنها كغاية لها الأولوية، وتربطها ربطًا شرطيًا وتلازميًا بما تقدمه لحكومات الدول من مساعدات ومعونات، سواء عسكرية أو اقتصادية، حتى مع عدول الولايات المتحدة عن تلك السياسة بالكف عن مؤازرة النظم التسلطية، والإعلان عن سياستها الجديدة التى تجاهر برغبتها فى التدخل من أجل الإطاحة بالحكام المستبدين، والدكتاتوريين، والعمل على تغيير تلك النظم بوصفها تربة خصبة لتفريخ الإرهاب، الذى تناصبه الولايات المتحدة العداء.

ومع بداية طرح المشروعات الأمريكية للإصلاح ووضع بند الديموقراطية ومراعاة حقوق الإنسان فى صدارتها؛ أتت تجربة الغزو الأمريكى للعراق واحتلاله تحت مظلة تحريره من تسلط رئيسه السابق صدام حسين؛ لتضرب المثل شديد السلبية والمغرق فى القتامة للمعنى المراد للديموقراطية، بما جعل البعض يتحدث عن تفضيل التسلطية والاستبداد على تلك الديموقراطية سيئة السمعة التى تفرضها الولايات المتحدة بقوة السلاح، فتأتى بها للشعوب على ظهر دبابة، أو مدفع، لتجسد تدخلاً صارخًا فى شئون الدول الداخلية، وانتهاكًا فجًا لسيادتها.

وهكذا أساءت السياسات الأمريكية فى العراق إلى النموذج المثالى للديموقراطية كنظام للحكم، وضربتها فى الصميم عندما استخدمتها كذريعة لنهب العراق واحتلال أراضيه، ووصل الأمر بالبعض إلى حد النظر بارتياب وتوجس لأى جماعة أو حركة معارضة تتبنى مطلب الديموقراطية وحقوق الإنسان، ولا سيما إذا كانت تتلقى دعمًا ماديًا تمويليًا أو فنيًا وحتى معنويًا من الخارج؛ فهى مبعث تهديد ومثار قلق، تحسبًا لما تنطوى عليه من تدخلات أجنبية؛ الأمر الذى أوقع بكثير من المنظمات المدافعة عن الديموقراطية فى البلدان العربية فى دائرة الشبهات؛ إذ تحوم الشكوك حول طبيعة روابطها بالخارج، سواء بجهات حكومية أو غير حكومية، وكثيرًا ما يوجه لها الاتهام بالعمالة لدول، أو خدمة مصالح أجنبية على حساب تعريض الأمن القومى للبلاد للمخاطر والتهديدات، والإخلال بدعائم نظم الحكم القائمة، وزعزعة أسس الاستقرار داخل أوطانها.

- **تنامى التيارات الدينية المتطرفة، واتخاذ بعض فصائلها الراديكالية منحى الإرهاب جنبًا إلى جنب مع تصعيد الدولة البوليسية لسياسات القمع فى مواجهة قوى المعارضة فى الداخل حتى باتت بدورها نموذجًا للدولة التى تمارس الإرهاب على شعبها**

الإخفاقات الاقتصادية والسياسية العديدة التى منيت بها النظم العربية، تمخضت ضمن نتائجها عن تنامى تيار الإسلام السياسى فى صورته الراديكالية الأكثر تطرفًا وتشددًا، والذى أنكر على تلك الدول شرعيتها، منتهجًا العنف سبيلاً للتغيير، فإذا بأغلب تلك الحكومات لا تتردد فى مكافحته بأقسى ألوان القمع الأمنى، بوصفه إرهابًا، واتخذته مطية لارتكاب انتهاكات سافرة ضد حقوق الإنسان، وفرض القيود على الحريات (ومن ثم تقييد المعارضة بكافة ألوانها ودرجاتها). . هذا المناخ أضفى عليها مزيدًا من السلطوية، وصورها فى شكل الدولة البوليسية التى لا تتورع عن ممارسة أقسى ألوان الإرهاب والقمع ضد مجتمعها.

وفى ظل كل تلك الظروف التى أصابت الشرعية فى مقتل، وجعلت أغلب حكومات الدول العربية فى وضع مأزوم؛ توالت أحداث جسام على المنطقة بدءًا من العربدة الإسرائيلية، ثم الخروقات الأمريكية التى انتهت باحتلال العراق، لتأتى بدورها على ما تبقى من بقايا للشرعية فى حدودها الدنيا.

- **الحرب على لبنان منعطف جديد لتعرية تآكل شرعية النظم العربية، وحدث كاشف لعجزها**

كان اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان بمثابة الحدث الكاشف الذى قطع الشك باليقين حول حقيقة الفجوة الشاسعة التى باتت تفصل حكومات الدول العربية، وتضعها بمنأى عن شعوبها، فبدت وكأنها فى واد، وشعوبها فى واد آخر. وليتسع حجم التصدع والانشقاق بينهما، مع استشعار الشعوبً أن تلك الحكوماتً بما تتسم به من فساد أو غياب للكفاءة أو سلطوية وعدم ديموقراطية أو فشل اقتصادى وعجز تنموى، أو تبعية وخضوع للخارج ... إلخ؛ هى المبعث الأول والمسئول عما منيت به من هزائم فادحة، أهدرت كرامتها وضيعت حقوقها؛ فقد برهنت الأحداث الدرامية المتعاقبة أن هذه الحكومات التى

تشغل السلطة منذ عقود، وتوجه دفة السياسة بها غير قادرة على الخروج منتصرة من أى مواجهة تدخلها مع إسرائيل. كما أثبتت عدم تورع إسرائيل عن ارتكاب المجازر مثل قانا الأولى والثانية ضد الشعوب العربية، وهو ما يدلل على مبلغ استهانتها بأمر تلك الشعوب، وتأكدها من تخاذل الحكومات عن حمايتها أو الدفاع عنها، وكونها لا تهابها أو تخشى جانبها.

• الإصلاح السياسى فى مصر: بين التحديات والإشكاليات والفرص والمبادرات

كان لا بد أن يقود الحديث عن الإصلاح فى الوطن العربى إلى التطرق لحالة مصر، وبالنسبة لمصر بالذات فقد أتت الحرب على لبنان فى صيف ٢٠٠٦، فى حقبة عرفت فيها البلاد تحولات سياسية هامة، على إثر إدخال أول تعديل دستورى للمادة ٧٦، وما أعقبه من انتخابات رئاسية ثم برلمانية، بدا خلالها ما أسماه البعض بظاهرة الحراك المتزايد فى المجال السياسى، أو ما يشير إلى كسر دائرة الجمود التى أحاطت بالنظام لفترة طويلة.

كان صعود نجم الإخوان المسلمين دافعًا إلى الوصول بالحوار حول الإصلاح إلى أوجه، وذروته، مع تباين الآراء فيما يتعلق بتحديد سقف التوقعات السياسية المرتقبة؛ وهو ما زادت سخونته مع بروز احتمال إدخال مزيد من التعديلات الدستورية والسياسية يكون من شأنها الحد من تصاعد خطر الجماعة المحظورة؛ وهو ما جرى بالفعل.

كان من الطبيعى فى هذا التوقيت ألا تخلو أروقة المؤتمر ومناقشاته ـ برغم ما يبدو من صلة غير مباشرة بموضوعه الأصلى ـ من حديث مطول لا يخلو من شكوك وشجون حول استمرار ارتهان مستقبل الديموقراطية فى مصر بمبادرات الإصلاح المطروحة من أعلى، والتى ما زال يغلب عليها الطابع الفوقى، ويؤخذ عليها المعدل المتدرج فى خطواته، البطىء فى إجراءاته.

كما يشوب فعاليتها وينال من مصداقيتها ذلك الفساد الذى شاعت قضاياه ومظاهره، وتشعبت صوره ومجالاته، ولم يلق لا التحقيق ولا المحاسبة الصارمة لقطاع عريض من الضالعين فيه، سواء كانوا من عناصر النخبة المتورطة، أو أتوا من بين دوائرها الأوسع؟ فمن المسئول مثلاً عن جلب المبيدات المسرطنة من إسرائيل إلى مصر؟ ومن المسئول عما شاب انتخابات ٢٠٠٥ برغم الإشراف القضائى الكامل عليها من أعمال بلطجة تارة، وتزوير تارة أخرى، أدت إلى الوصول ببعض من لا يستحقون الفوز إلى المقعد النيابى؟

فى معرض التعليق تباينت الردود، وتنوعت فى كل الاتجاهات، ما بين متشائم على طول الخط، لا يلمح أى بوادر للإصلاح فى ظل سطوة النخبة الحاكمة، ومركزها الاحتكارى الذى يمكنها من الاستئثار بكافة مجالات العمل السياسى، مع غياب حركة مطلبية فاعلة من شأنها ممارسة ضغوط مؤثرة من جانب المعارضة على تلك النخبة. وشخص هذا الاتجاه وضع مصر فى المنطقة بأنه يشهد انحساراً حاداً لدورها الإقليمى، مشبهًا إياها بالرجل المريض، وآخر متفائل يرى أن إدارة الإصلاح من أعلى هى الإستراتيجية الأفضل، التى قد يكتب لها النجاح، وتتزايد فرصها فى غياب مبادرات للإصلاح من أدنى.

وهنا يتعين على قوى المعارضة والكتل الإصلاحية من المثقفين والباحثين الدخول فى حوار مفتوح مع النخب الحاكمة، على أن تتحلى خلال هذا الحوار بفضائل كالصبر، والثبات، والاستعداد للتضحية ودفع الثمن، وعدم الاستسلام لليأس على حد قول د. محمد السيد سعيد، والذى شدد على نقطتين **أولاهما**: التوصل إلى وفاق وطنى حول الإصلاح، وهذه هى الغاية الأساسية من وراء فتح قنوات الحوار، كما أن بلورة صيغة توافقية للإصلاح تلتف حولها مختلف الأطراف المشاركة فيه هو الهدف المبتغى من وراء الدخول فى مثل هذا الحوار، **وثانيتهما**: كون الإصلاح قضية متعددة الأبعاد، والتعاطى معها لا يجوز أن يتم بأسلوب التجزئة، أو اقتطاع بُعد دون الآخر؛ وإنما تناولها كحزمة واحدة متكاملة الأركان؛ فالإصلاح ينصرف إلى تأكيد أهمية الابتكار والإبداع، والتجديد فى مجالات السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، كما أنه مطلوب بشدة فى الثقافة والفكر والإعلام، ناهيك عن الخطاب الدينى ... إلخ. وبدون تبنى هذه الرؤية السليمة التكاملية للإصلاح؛ لن تتحقق النهضة المأمولة لهذا الوطن.

لقد بدت جملة الإشكاليات والتحديات التى تواجه مسيرة الإصلاح فى مصر ظاهرة للعيان، وفى مقدمتها ارتهان الديموقراطية بتكييف وضعية الإخوان فى مصر.. وما إذا كان التعامل معهم بنفس الفلسفة الأمنية القائمة على أساليب القمع والاعتقال ما زال هو النهج الأمثل، وما إذا كان الحظر القانونى للجماعة سيستمر فى ظل الصعود الملموس لثقلها ولشعبيتها المتنامية فى الشارع، وأخيراً وليس آخراً كيف يتسنى لكل هذا أن يؤثر فى مستقبل المساحات والآليات والقنوات المتاحة لممارسة العمل السياسى، ولتفعيل الدور المنتظر من الأحزاب وغيرها من القوى والتيارات الفكرية والسياسية فى إثبات وجودها

أولاً، والمساهمة فى دفع عملية التحول الديموقراطى ثانيًا، ومنافسة الوجود الإخوانى الطاغى ثالثًا..

• إحياء ورد الاعتبار إلى «المقاومة» فكرًا وثقافة ونهجًا

لعل العودة إلى إحياء «المقاومة» وبعث منطقها على مستوى الثقافة والفكر والعقيدة، وإعادة الاعتراف بجدارتها، وضرورة تعزيزها والتمسك بها؛ هى من أهم ما تمخضت عنه تلك الحرب من دروس مستفادة، بعدما أزالت عنه الغبار الذى تراكم عليه طويلاً، حتى بات البعض يشكك فى فعالية المقاومة وجدوى استمراره، وبات البعض الآخر ومنهم الأستاذ السيد يس يتحدث عن شيوع ثقافة اليأس والإحباط الدافعة إلى الانتحار، والتى تدق طبول الحرب بما ينم عما يتسم به دعاتها من غوغائية وبعد عن الحكمة وعدم تعقل.

ومضى البعض إلى التأكيد على أن الحل العقلانى الوحيد لكافة ما تواجهه المنطقة من أزمات، وفى القلب منها القضية الفلسطينية؛ هو قبول مبدأ الجلوس على طاولة المفاوضات، وربما أيضًا إظهار المرونة الفائقة إلى حد تقديم التنازلات مجانًا للطرف الإسرائيلى على أمل الوصول إلى «تسوية» سلمية.

بيد أنه فى كل مرة تنتهى فيها عملية التفاوض مع إسرائيل إلى طريق مسدود؛ يحدث انفجار يعيد الأمور إلى المربع رقم صفر، ويعود الجميع ليتحدث عن ضرورة إعادة الاعتبار للمقاومة، على نحو أشبه بإعادة الاكتشاف أو إعادة الاعتراف بقدرتها على المساهمة فى التوصل إلى حلول غير مجحفة بالحقوق العربية، أو حتى ضرورة الاحتفاظ بوجودها كخيار ثان جنبًا إلى جنب مع خيار التفاوض، تحريًا للتوازن بين أطرافه، وتحسينًا للمركز التفاوضى للطرف الفلسطينى/ العربى، بما يكفل «الندية» والتكافؤ مع الطرف الإسرائيلى.

ومن ثم فترافق المقاومة كورقة ضغط ومساومة مع المضى قدمًا فى عملية التفاوض؛ هو من قبيل الدور المزدوج أو «لعبة توزيع الأدوار» التى يجيد الطرف الإسرائيلى استخدامها بكفاءة عالية، وينجح من خلالها فى الضغط على خصومه، بينما هى غالبًا ما تغيب عن حسابات وفكر ونهج تصرف الطرف العربى الذى نجده يتعامل دومًا بمنطق حدى قوامه إما أو، وهو منطق عقيم بكل المقاييس. وليس من الغريب أن محصلة ما يخوضه من

مفاوضات قد لا تأتى له بتأمين الحد الأدنى من الثوابت، أو قد لا يخرج منها بأقل القليل حتى من استحقاقاته المطلوبة، طالما خلت يداه من أوراق للضغط أو بدائل للمساومة.

• مشهد النهاية وما يستدعيه من قضايا وملفات

لا غرو أن مشهد النهاية فى هذه الحرب يرسم معالم مستقبل لبنان والمنطقة بأسرها؛ فهو مثلاً سيعيد فتح ملف الحدود بين سوريا ولبنان التى هى فى حاجة لإعادة الترسيم، كما أنه من جهة أخرى سيجعل موضوع وجود ودور الجماعات الإسلامية فى المنطقة العربية على المحك، وفى قلب دوائر النقاش حول الإصلاح السياسى والتحول نحو الديموقراطية، علاوة على الجدل حول مستقبل هذا الكيان المسمى بالنظام العربى.

• الإرادة العربية هى المفتاح ونظم الحكم هى مكمن الداء والدواء

مجمل القول إن الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية الأخيرة كشفت من الحقائق ونفت من الأكاذيب الكثير، ولعل فى مقدمة المقولات التى ستراجع فى المستقبل المنظور تلك التى تضع العرب فى مكانة أدنى؛ فقد ثبت أن العرب ليسوا بالفقراء، وأن آخر ما ينقصهم هو السلاح؛ وإنما ما يعانون منه حقّا هو غياب الإرادة العربية، وربما يكمن مفتاح الحل فى يد الأنظمة الحاكمة.

بإيجاز يمكن القول: إن حرب لبنان قد أعادت كثيراً من الأمور إلى نصابها، فبعثت التفاؤل لدى الكثيرين بخصوص خيار «المقاومة» كخيار ممكن وضرورى، ولا غنى عنه، كما كشفت النقاب عن قدرتها على إلحاق الهزيمة الفادحة بالعدو؛ مما أحيا روح المقاومة، وبعث فى النفوس الأمل مجدداً بعد أن كاد يتلاشى تمامًا فى أمرين:

أولهما: أن الأمة لن تموت، وأنها ما زالت على قيد الحياة، وبها قلب ينبض، وتتدفق فى شرايينه روح الصمود والجهاد.

وثانيهما: أن إسرائيل ليست القوة التى لا تقهر؛ وإنما مآلها الحتمى إلى الزوال.

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للائحة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة، وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز

د. منى البرادعى — عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مدير المركز

د. عبد المنعم المشاط — أستاذ العلوم السياسية بالكلية.

أعضاء مجلس الإدارة (*)

د.أحمد يوسف أحمد	مدير معهد البحوث والدراسات العربية.
د.أسامة الغزالى حرب	رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية.
د.ثناء أحمد عبد العزيز إسماعيل	نائب رئيس مجلس إدارة المركز، ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .
د.عبد الملك عودة	الأستاذ غير المتفرغ بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
د.عبد المنعم المشاط	مدير مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة.
د.علىّ الدين هلال دسوقى	أستاذ متفرغ بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
د.كمال محمود عبد الله المنوفى	الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
د.محمد محمد شفيق	رئيس مجلس إدارة المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط.
د.مصطفى الفقى	رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب.
د.منى البرادعى	رئيس مجلس إدارة المركز، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
د.نازلى معوض أحمد	الأستاذ بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
د.نجوى أمين الفوال	مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

منسقا المشروعات بالمركز

أ. رضوى صلاح — أ. نسمة شرارة

(*) وفقا للترتيب الأبجدى.

قائمة كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات في السياسة الخارجية المصرية	د.على الدين هلال (محرر)
٢	اتجاهات حديثة في علم السياسة	د.على عبد القادر (تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د.على الدين هلال (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة في مصر	د.على الدين هلال (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر	د.أماني قنديل (محرر)
٦	النظم المحلية في الدول الإسكندنافية	د.السيد عبد المطلب غانم
٧	الثورة والثورة المضادة في نيكاراجوا	د.نادية محمود مصطفى
٨	الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم سعد
٩	التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر	د.سيف الدين عبد الفتاح
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د.محمد السيد سليم
١١	انتخابات الكنيست الثاني عشر في إسرائيل	د.على الدين هلال (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لأزمة طابا	د.أحمد حسن الرشيدي (محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د.السيد عبد المطلب (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	العلاقات المصرية ـ السودانية	د.أسامة الغزالي حرب (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د.أحمد صادق القشيري
١٨	التبادل الطلابي بين مصر والدول الإفريقية	د.رجاء سليم
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د.هناء خير الدين د.أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠	الأيديولوجية والتنمية في إفريقيا	د.حمدي عبد الرحمن
٢١	العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية	د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٢	البحث الإمبيريقي في العلوم السياسية	د.ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار	د.علي الدين هلال (محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية في عالم متغير	د.أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د.حسن نافعة
٢٧	سياسة التعليم الجامعي في مصر	د.أماني قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربي في عالم متغير	د.نازلي معوض (محرر)
٢٩	التوظف الحكومي في مصر	د. السيد عبد المطلب غانم (محرر)
٣٠	الدور السياسي للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د.ماجدة علي صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج	د.أحمد الرشيدي (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر	د.أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د.ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د.مصطفى علوي (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د.أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية في السياسة المقارنة	د.عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د.هالة سعودي (محرر)
٤٢	التحولات الديموقراطية في الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د.مصطفى علوي (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ.جميل مطر وآخرون

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة:دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية (ط ١)	د.بهجت قرنى د.على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د.أحمد رشيد
٤٨	العلاقات العربية ـ الإفريقية	د.اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د.مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د.محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د.على الصاوى
٥٢	التحول الديموقراطى فى المغرب	د.أحمد ثابت
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د.عطية حسين أفندى
٥٤	الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر	د.ودودة بدران (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى	د.جلال عبد الله معوض
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د.حسن نافعة (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د.على الدين هلال (مشرف) د.نيفين مسعد (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربى: دراسة فى الإدراك والسياسات	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د.كمال المنوفى د.حسنين توفيق (محرران)
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د.كمال المنوفى (محرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامى فى عالم متغير	د.محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د.عبد المنعم المشاط (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام:رؤية مستقبلية	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د.حسن نافعة
٦٦	الحركات الإسلامية في عالم متغير	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٧	المصالحة العربية الرؤى ـ الآليات ـ احتمالات النجاح	د.صفي الدين خربوش (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلي في مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٧٠	النخبة السياسية في العالم العربي	د.علي الصاوي (محرر)
٧١	التحليل السياسي الإمبريقي: طرق البحث في العلوم السياسية	مجموعة مترجمين
٧٢	مصر والقوي الكبرى في النظام الدولي الجديد	د.أحمد الرشيدي (محرر)
٧٣	الانتخابات الإسرائيلية «الكنيست الرابع عشر ١٩٩٦» ومستقبل التسوية	د.عبد العليم محمد
٧٤	قضايا الخصخصة في مجلس الشعب	د.عزة وهبي
٧٥	تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣-١٩٩٧	د.علي الدين هلال
٧٦	منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية ـ سياسية في ضوء قانون المنظمات الدولية	د.أحمد الرشيدي
٧٧	المؤسسة التشريعية في الوطن العربي	د.أحمد الرشيدي (محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د.أحمد الرشيدي (محرر)
٧٩	مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة	د.نادية محمود مصطفي (محرر)
٨٠	القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية	د.أحمد الرشيدي (محرر)
٨١	تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣- ١٩٩٩م(ط٢)	د.علي الدين هلال
٨٢	مصر ودول الجوار الجغرافي في التسعينيات	د.نازلي معوض أحمد (محرر)
٨٣	العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي	د.نادية محمود مصطفى د.سيف عبد الفتاح(محرران)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٨٤	السياسات الخارجية للحركات الإسلامية	د.نيفين عبد المنعم مسعد د.عبد العاطي محمد
٨٥	تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣-١٩٩٩ (ط٣)	د.علي الدين هـــلال
٨٦	الليبرالية الجديدة	د.نازلي معوض أحمد (محرر)
٨٧	قضايا العلاقات المصرية ـ التركية	د.جلال عبد الله معوض
٨٨	مصر ودول الجوار الجغرافي في التسعينيات (ط٢)	د.نازلي معوض أحمد (محرر)
٨٩	الخبرة السياسية المصرية في مائة عام	د.نازلي معوض أحمد (محرر)
٩٠	إحياء النظام الإقليمي العربي	د.أحمد الرشيـــدي
٩١	المدرسة المصرية في السياسة الخارجية(مجلدان)	د. مصطفى علـوي (محرر)
٩٢	السياسات الخارجية للدول العربية (الطبعة الثانية)	د.علي الدين هلال د. بهجت قرنـي (محرران)
٩٣	العدوان على العراق:خريطة أزمة ومستقبل أمة (الطبعة الأولى)	د. نادية محمود مصطفى د. حسن نافعة (محرران)
٩٤	حول دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها: إسرائيل في مفترق طرق	د. نادية محمود مصطفى أ. جلال الدين عز الدين (محرران)
٩٥	الفكر السياسي المصري المعاصر	د.علا أبوزيد (محرر)
٩٦	مصر والأمة: ماذا بعد العدوان على العراق	د. عمرو دراج د. نادية محمود مصطفى
٩٧	إسرائيل من الداخل:خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل	د. نادية محمود مصطفى أ. هبه رءوف(محرران)
٩٨	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٢-١٩٩٩م (الطبعة الخامسة)	د. على الدين هلال
٩٩	الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة	د. نادية محمود مصطفى د. زينب عبد العظيم (محرران)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١٠٠	ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية	د. نادية محمود مصطفى (محرر)
١٠١	بيان تطور الحل العسكرى الإسرائيلى ومراجعة السياسة الإسرائيلية تجاه التسوية السلمية ٢٠٠٠-٢٠٠٤ : قراءة فى وثيقة جنيف وتداعياتها.	د. نادية محمود مصطفى أ. أمجد جبريل (محرران)
١٠٢	إستراتيجية التواصل مع فلسطينى ٤٨	إعداد: أ.د.أحمد جراد ـ أ.د. نادية مصطفى أ.د. نادية مصطفى (محرر)
١٠٣	أبعاد الصراع فى دارفور:الأزمة والأفق المستقبلى	أ.د. إجلال رأفت ـ أ. هانئ رسلان أ.د.نادية مصطفى (محرر)
١٠٤	ثلاثون عاماً على حرب ٦ أكتوبر:نظرة للأمام	أ.د.نادية مصطفى ـ أ.د.باكيام الشرقاوى(محرران)
١٠٥	المواطنة المصرية ومستقبل الديموقراطية:رؤى جديدة لعالم المتغير	د.علا أبو زيد أ.هبة رءوف عزت(محرران)
١٠٦	الشرق الأوسط بعد ١١ - ٩- رؤى مصرية وتركية	أ.د.نادية مصطفى د. باكينام الشرقاوى (محرران)
١٠٧	برامج التربية المدنية فى مصر حاضرها ومستقبلها	أ.د. علا أبوزيد (محرر)
١٠٨	الاتحاد الأوروبي والوضع السياسى الجديد فى الوطن العربى ١٩٩١-٢٠٠٣	أ.د. وفاء الشربينى(محرر)
١٠٩	التعليم العالى فى مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل	أ.د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) أ. أسامة مجاهد (محرر)
١١٠	حال تجديد الخطاب الدينى فى مصر	أ.د. إبراهيم البيومى غانم أ.د. نادية مصطفى

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١١١	التحول الديموقراطى والمجتمع المدنى فى مصر : خبرة ربع قرن فى دراسة النظام السياسى المصرى	أ.د. حسنين توفيق (مؤلف)
١١٢	مفهوم معاداة السامية بين الأيدولوجيا والسياسة والقانون: الأبعاد والتداعيات المستقبلية	أ.د. نادية محمود مصطفى (محرر)
١١٣	الصراع الدولى على المياه: بيئة حوض النيل	د. محمد سالمان طايع (مؤلف)
١١٤	التحليل السياسى الإمبريقى	د. معتز بالله عبد الفتاح (مؤلف)
١١٥	التربية المدنية وعملية التحول الديموقراطى فى مصر (١٩٨٠-٢٠٠٥)	د. نادية محمود مصطفى (تنسيق علمى) د. عبد المنعم المشاط (تقديم)